الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلـــوم الاقتصاديـــة

حوكمـة النظـام المصرفـي وأثرهـا علـى النمـو الاقتصـادي

- حالـــة الجزائـــر -

مذكـرة ضمـن متطلبـات الحصـول علـى شهـادة ماستـر أكاديمـي

تخصـص: اقتصـاد نقدي وبنكـي

مـن إعـداد الطالبـة:

- بردودي شروق

إشراف الأستاذة:

قصاص شريفة

لجنـــة المناقشـــة

اسم ولقب الأستاذ	الصفـــة	الرتبـــة	الجامعـــة الأصليـــة
شرون عز الدين	رئيســـا	أستاذ محاضر – أ –	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
قصاص شريفـة	مقـــررا	أستاذ محاضر – أ –	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بلعايش ميـادة	مناقشـا	أستاذ محاضر – ب –	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2017– 2018م

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

- أما بعد-

أهدي ثمرة نجاحي إلى نبع الحنان وبر الحب والأمان وسر النجاح على الدوام أمي الغالية، وإلى سندي ومعيني على تحمل المصاعب ومعلمي الصبر على المتاعب الغالي أبي، إلى أعز وأغلى ما املك في الوجود إخوتي وأخواتي الذين كانوا خير سند وعون لي، وغلى كل عائلتي الفاضلة.

إلى سمية ومريم وكل صديقاتي ورفقات مشواري الدراسي.

وشكـــــرا.

كلمة شكر

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

الآية 19 سورة النمل

نحمد الله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، فالحمد لله الذي سخر لنا من الخلق ما لم يسخره لغيرنا ووفقنا وأعاننا بفضله لإتمام هذه المذكرة، والصلاة والسلام على سيد الخلق سيدنا –محمد صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وصحبه الطيبين الأبرار.

ثم الشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة "قصاص شريفة" التي تفضلت بالإشراف على مذكرتي ولم تدخر جهدا في تقديم النصائح والإرشادات لإنجاز هذه الدراسة.

كما نقدم كل عبارات الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر حوكمة النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2003-2016)، وذلك من خلال تقييم مدى أثر القروض الطويلة والمتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر النظام المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وسببية جرانجر.

وقدت بينت نتائج الانحدار الذاتي أن هناك علاقة سلبية معنوية بين المتغيرات في المدى الطويل كما بينت سببية جرا نجر أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين حوكمة النظام المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر وهذا دليل على أن الجزائر لا تزال في مراحلها الأولى من تبني مبادئ حوكمة النظام المصرفي .

وقد خرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها : ضرورة العمل على نشر الوعي بقواعد حوكمة النظام المصرفي والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها إلى حيز التنفيذ. وضرورة إسراع النظام المصرفي الجزائري في تنفيذ جميع بنود ومعايير لجنة بازل 2، وأيضا العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى كل بنك،وتكون هذه اللجان تحت إشراف البنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، النظام المصرفي، االنمو الاقتصادي.

Abstract :

"The impact of the gouvernance of the banking system on economic growth in Algérie"

this study aims to measure the impact of the governance of the banking system on economic growth in Algeria for the period 2003-2016. by evaluating the impact of long-term and medium-term lending on GDP versus per capita GDP.

In order to achieve the objectives of the study, a standard analytical study was conducted on the impact of the Algerian banking system on economic growth. use of the self-regression model (VAR) and the causality of the granger.

the results showed that there is a significant negative correlation between the long-term variables. As explained by the causality of granger has also shown that there is a two-way relationship between the governance of the banking system and economic growth in Algeria. This is proof that Algeria is in its first stages of adopting the principles of the governance of the banking system.

this study came out with a number of orders:

the need to work to make known the rules of governance of the banking system, which is the cornerstone of activation and development and to implement them, and the need for the banking system Algeria to improve the implementation of all the rules and number ball 2.

as well as the work to create governance committees at the level of each bank, these committees are placed under the supervision of the central bank.

keywords: banking system , governance, economic growth.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	42
(3-1)	تطور القروض المصرفية في الجزائر 2003-2016	112
(3-2)	تطور القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2016/2003)	114
(3-3)	تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر (2016/2003)	116
(3-4)	إستقرارية السلاسل الزمنية	120
(3-5)	اختبارات جدر الوحدة للبواقي	121
(3-6)	تحديد درجة تأخير السلاسل الزمنية	122

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسة	6
(2-1)	مبادئ حوكمة المؤسسات	8
(3-1)	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	11
(4-1)	الأطراف الفاعلة في الحوكمة المصرفية	18
(5-1)	الدعائم الثلاثة لاتفاق بازل II	27
(1-2)	أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	41
(2-2)	تطورات النمو الاقتصادي لآدم سميث	56
(3-2)	نموذج "طوماس مالتوس" حول النمو الاقتصادي	59
(4-2)	مراحل النمو الاقتصادي لروستو	69
(1-3)	يوضح تطور القروض المصرفية في الجزائر 2003-2016	113
(2-3)	يوضح تطور القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2016/2003)	115
(3-3)	يوضح تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر (2016/2003)	117

قائمة المختصرات:

المختصـــر	المعـــنى
AICPA	American institute of certified public Accountants
COSO	Committee of sponsoring organization of treadway comission
OECD	Organization for economic cooperation and developement
IIA	Institute of internal auditors
VAR	Vecteur Autoregressif
ECM	Error correction model

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	اختبار جذر الوحدة لدى ديكي فولر
2	اختبارات جذر الوحدة للبواقي
3	درجة تأخير السلاسل الزمنية
4	نموذج الانحدار الذاتي

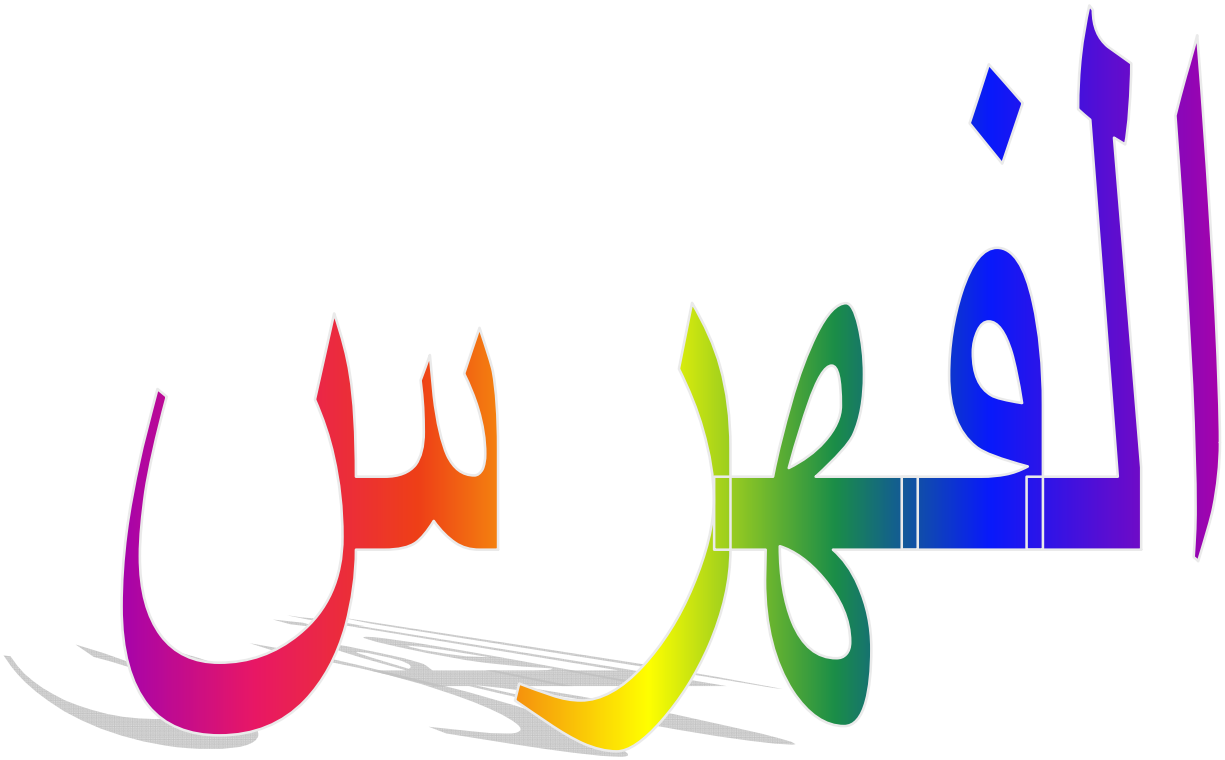
الفهرس

الفهـرس

فهرس والمحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
ملخص الدراسة	
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	II
قائمة المختصرات	III
قائمة الملاحق	IV
الفهرس	V
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية	2-36
تمهيد	2
❖ المبحث الأول: ماهية الحوكمة المؤسسية	3
• المطلب الأول: نشأة ومفهوم الحوكمة المؤسسية والأطراف الفاعلة فيها	3

• المطلب الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة المؤسسية	7
• المطلب الثالث: أهمية وأهداف الحوكمة المؤسسية	11
❖ المبحث الثاني: مدخل إلى الحوكمة المصرفية	15
• المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية والأطراف الفاعلة فيها	15
• المطلب الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة المصرفية ومحدداتها	18
• المطلب الثالث: نموذج الحوكمة الجيد في المؤسسات المصرفية	21
❖ المبحث الثالث: الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل	25
• المطلب الأول: مدخل إلى الحوكمة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل	25
• المطلب الثاني : توصيات لجنة بازل بشأن الحوكمة المصرفية	28
• المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل لسنة 2006	33
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: دور الحوكمة المصرفية في تحسين النمو الاقتصادي	38-78
تمهيد	38
❖ المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	39
• المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره	39
• المطلب الثاني: خصائص وأنواع النمو الاقتصادي	46
• المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي، فوائده وتكاليفه	49

❖ المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	54
• المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي والنيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي	54
• المطلب الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي	63
• المطلب الثالث: نظريات النمو الجديدة (الداخلية)	66
❖ المبحث الثالث: الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	72
• المطلب الأول: دور الحوكمة المصرفية في زيادة الاستثمارات	72
• المطلب الثاني: دور الحوكمة المصرفية في تحسين أداء الجهاز المصرفي	75
خلاصة الفصل الثاني	78
الفصل الثالث: علاقة الحوكمة المصرفية بالنمو الاقتصادي في الجزائر	80-127
تمهيد	80
❖ المبحث الأول: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري	81
• المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض	81
• المطلب الثاني : الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري	85
• المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001- 2019)	91
❖ المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة القياسية	97
• المطلب الأول: ماهية السلاسل الزمنية	97
• المطلب الثاني: التكامل المشترك	103

• المطلب الثالث: نماذج الانحدار الذاتيVAR	105
❖ المبحث الثالث:الدراسة القياسية حول العلاقة بين الحوكمة المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر	111
• المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة	111
• المطلب الثاني: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية	120
• المطلب الثالث: تطبيق تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR)	122
خلاصة الفصل الثالث	127
خاتمة	133-129
قائمة المراجع	146-135
الملاحق	148

مقدمة

مقدمة

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في تنمية وازدهار الدول، ولكي يكون تسيير هذا القطاع فعالا فلا بد من الارتكاز على نظام بنكي سليم، ولفهم طبيعة النظام البنكي ينبغي معرفة أداء البنوك وأنشطتها المتنوعة نظرا لكون هذه الأنشطة تختلف وأنشطة المؤسسات الاقتصادية الأخرى. لذا فإن استقرار وتطور الاقتصاد في أي دولة مهما كانت درجة تقدمها مرهون باستقرار وتطور الجهاز المصرفي لهذه الدولة.

ونظرا للتطورات التي تشهدها الساحة المالية العالمية حاليا والمتمثلة أساسا في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث ادوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض بصورة غير مسبقة، وتفضيل البنوك للعمليات المباشرة في السوق المالي على حساب وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة البنكية،وبالتالي فالمخاطر التي تهدد سلامة واستقرار الجهاز المصرفي قد زادت وتنوعت بشكل غير مسبق.وقد شكل ذلك ضرورة من أجل دراسة والبحث عن أحدث الأساليب في إدارة المصارف وإدارة مخاطرها، وذلك للتخفيض من آثارها السلبية على البنوك ومنه على الاقتصاد ككل.ومن بين أهم هذه الأساليب نجد ما يعرف بحوكمة البنوك أو بأسلوب الإدارة الرشيدة والتي يقصد بها مجموعة القوانين والمبادئ والمعايير التي تدار بها البنوك لضمان حقوق ومصالح كل المتعاملين معها وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الدولية.

حيث تعتبر الحوكمة من بين الآليات والوسائل الحديثة الهامة التي تهدف الى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والنظام المصرفي على وجه التحديد، والتي تم التوصل إليها من خلال بداية التفكير والتشاور بين البنوك المركزية في العالم والتقليل من مخاطر العمل المصرفي، فوضعت معايير عالمية لتطبيقها في هذا الصدد فنتج ما يسمى باتفاقيات بازل التي جاءت تنص على مبادئ دولية تتضمن معايير وأدلة للحكم السليم في المؤسسات المصرفية والمالية وأصبحت هذه المبادئ قواعد دولية متفق عليها، حيث أصبحت معظم دول العالم ترتكز عليها وذلك حفاظا على سلامة نظامها المصرفي.

في الجزائر وعلى غرار العديد من الدول النامية قد أصبحت الحوكمة مطلبا سياسيا واقتصاديا بعد إلحاح الهيئات المالية والدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ولجنة بازل بضرورة تبني مبادئ الحوكمة على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد وتحقيق التطور والنمو الاقتصادي أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات المالية والبنوك من أجل ضمان سلامة واستقرار البنوك بعد الفضائح والمشاكل المصرفية الخطيرة التي تعرضت لها البنوك الجزائرية، إلى جانب تصنيف الجزائر في مراتب متقدمة في

مجال الفساد الإداري والمالي، وضعف مناخ الاستثمار، مما أجبر الحكومة في سنة 2005 على تأسيس اللجنة الوطنية للحكم الراشد.

إشكالية الدراسة:

إن الجزائر وبهدف التوجه نحو اقتصاد السوق كان إلزاما عليها القيام بجملة من الإصلاحات المالية والمصرفية، وكان من أهم هذه الاصلاحات هو الإصلاح الذي كان من خلال قانون النقد والقرض سنة 1990 وهذا من أجل زيادة متانة وفعالية نظامها المصرفي، كونه مطلب أساسي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

من خلال ما تقدم يمكن طرح إشكالية الموضوع من خلال طرح السؤال التالي:

ما مدى تأثير تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويمكن تحليل هذه الاشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي، وما هي أهم محدداتها؟

- ما هي أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي؟

- هل توجد علاقة بين استخدام مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري وزيادة النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على جملة من الفرضيات كالتالي:

- تطبق البنوك مبادئ الحوكمة التي وضعتها لجنة بازل من خلال توفر جملة من المحددات الداخلية والخارجية.

- يعتبر نموذج روبرت صولو أهم نماذج النمو الاقتصادي نظرا للأفكار الجديدة التي جاء بها في هذا الموضوع، كإدخاله لمحددات جديدة للنمو الاقتصادي في نموذجه.

- يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري ذو فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

لقد نال موضوع الحوكمة في النظام المصرفي أهمية بالغة نظرا لدورها في التقليل من المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية لمعظم الدول، خاصة وأن القطاع البنكي يعتبر العمود الفقري لاقتصادياتها لذا تتجلى أهمية الدراسة في العناصر التالية:

– أهمية الحوكمة في المؤسسات بشكل عام وفي البيئة المصرفية بشكل خاص ودروها في تفادي الأزمات الاقتصادية وضمان المعاملة المتوازنة لجميع الأطراف واستمرار النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو.

– مساهمة الحوكمة في التقليل من المخاطر والقضاء على الفساد المالي والإداري في البنوك والمؤسسات المالية.

– تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك الجزائرية يجعلها ترقى إلى درجة عالية من المنافسة العالمية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم الأهداف المراد تحقيقها من خلال القيام بهذه الدراسة في:

– تقديم الحوكمة في النظام المصرفي من خلال التطرق إلى مختلف جوانبه من أهمية، أهدف، مبادئ ومحددات.

– تقديم أهم المفاهيم والنظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي.

– البحث في العلاقة التي تربط الحوكمة في النظام المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج وأدوات الدراسة:

بناءا على أهداف وأهمية هذه الدراسة وكذا أسئلتها وفرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي باستعراض الإطار النظري للحوكمة المؤسسية في البنوك، وأيضا من خلال التطرق إلى ماهية النمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له، وإبراز العلاقة التي تربط الحوكمة في الجهاز المصرفي بتحسين النمو الاقتصادي.

كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، وتحليل النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية لتبين أثر الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي.

وأيضا تم الاعتماد في جميع المعلومات المستخدمة في إنجاز هذا البحث على مجموعة من الأدوات، ونظرا لحداثة موضوع الدراسة فإن جل المراجع هي عبارة عن بحوث، مؤتمرات وملتقيات علمية، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن مؤسسات مالية محلية ودولية والنصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم وتنظم أعمال البنوك في الجزائر، فضلا عن الاستعانة ببعض الكتب المتوفرة والبحوث الأكاديمية.

كما تم الاعتماد في تحليل البيانات المتحصل عليها في الدراسة التطبيقية على بعض الأدوات الإحصائية وكذلك العمل ببرنامج**EVIEWS** .

حدود الدراسة:

للدراسة حدود زمانية وحدود مكانية، الحدود المكانية تتمثل في دراسة موضوع الحوكمة بصفة عامة وتطبيقاته على البنوك بصفة خاصة ومدى تأثير ذلك على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما الحدود الزمنية فتتمثل في الفترة منذ صدور قوانين الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري أي منذ سنة 2003 إلى سنة 2016.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تتحدث عن موضوع الحوكمة المؤسسية في البنوك، والتي تم التحصل عليها خلال البحث وهي كالآتي:

- حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي– حالة دول شمال إفريقيا– مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،2010.

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مدى إمكانية الاعتماد على أعمال لجنة بازل في إرساء الحوكمة بالقطاع المصرفي العربي.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي وذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة

على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية، كما تمنح الحوكمة في البنوك فرصة لأفضل تعبئة للموارد ورؤوس الأموال والتمكن بالتالي من تخفيض تكلفة رأس المال وفي نفس الوقت تسريع تكوينه وتحقيق النمو والإنتاجية.

- عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال "مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة مسيلة، 2012/2011.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة، وعرض جهود لجنة بازل للإشراف المصرفي في مجال إصدار بعض القوانين التي تخص تطبيق الحوكمة في البنوك، وأيضا إعطاء فكرة عن مدى توفر متطلبات الحوكمة في البنوك الجزائرية.

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها أن النظام المصرفي الجزائري ورغم كل الإصلاحات التي مر بها، إلا أنه لا يزال يتميز بعدم الفعالية سواء من وجهة نظر المستثمرين الأجانب أو المحليين.

- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول في الاقتصاد العربي، فهو يوفر عرض مختلف التوليفات والنظريات التي تجمع المتغيرين، وكذا مسارات تطورهما عبر الزمن، كما يوفر مرجعا علميا لمن أراد الرجوع إليه، فهو من الدراسات القليلة التي تمت على الاقتصاديات العربية بالمنهج القياسي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات النمو الاقتصادي لم تؤثر إيجابا على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية، في حين اتضح في نفس الدراسة أن التوزيع السيء للدخل يعيق النمو الاقتصادي في الدول العربية.

- رنا مصطفى دياب، واقع تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى، فلسطين، 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، والتعرف إلى الهيكل التنظيمي للمصارف الاسلامية العاملة في قطاع غزة ودور مجلس الإدارة، والكشف عن مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية، وتحديد مدى تطبيق

المصارف الإسلامية لمبدأ اللامركزية في العمل والإفصاح عن المعلومات، وأيضا الكشف عن معوقات تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة.
وقد توصلت هذا الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها حرص المصارف على توفير دليل مكتوب يحتوي على مجموعة من التعليمات والقيم، يساعد في تعريف العاملين في المصارف الإسلامية بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، ويلتزم به جميع العاملين، وحرص إدارة المصارف على توفير العدالة والإنصاف في التعامل مع جميع المساهمين وذلك يكسب ثقة المساهمين ويجذبهم لفتح استثمارات جديدة.

والجديد في دراستنا هو محاولة إبراز أثر الحوكمة في النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، باعتبار أن هذا الموضوع لا يزال حديثا في الجزائر، كما أن هذا الموضوع جد واسع وله جوانب عديدة تستحق الدراسة والبحث.

تقسيمات الدراسة:

من أجل معالجة موضوع الدراسة فقد تم تناول ثلاث فصول مع مقدمة وخاتمة ،يمثل الفصل الأول والثاني الجانب النظري لتقديم كل المفاهيم المتعلقة بالموضوع ،والفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي والذي تم عن طريق دراسة قياسية باستعمال برنامج **EVIEWS**.

وكان **الفصل الأول** بعنوان **الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية** والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ،تناول المبحث الأول منه ماهية الحوكمة المؤسسية نشأتها ومفهومها والأطراف الفاعلة فيها ثم مبادئها أهميتها وأهدافها؛ بينما تناول المبحث الثاني مدخل إلى الحوكمة المصرفية عن طريق التطرق إلى مفهومها، الأطراف الفاعلة فيها، أهميتها وأهدافها ونموذج الحوكمة الجيد في المؤسسات المصرفية؛ أما المبحث الثالث فقد درس الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل من حيث توصيات لجنة بازل بشأن حوكمة البنوك ومبادئ الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل لسنة 2006 .

و**الفصل الثاني** بعنوان **دور الحوكمة المصرفية في تحسين النمو الاقتصادي** والذي يضم ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول ماهية النمو الاقتصادي من حيث مفهومه وعناصره، خصائصه، أنواعه، مقاييسه، فوائده وتكاليفه؛ والمبحث الثاني تطرق إلى نظريات النمو الاقتصادي من حيث التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، التحليل الكينزي، ونظريات النمو الجديدة؛ أما المبحث الثالث فقد تناول الحوكمة المصرفية

وعلاقتها بالنمو الاقتصادي من خلال دور الحوكمة المصرفية في زيادة الاستثمارات، وفي تحسين أداء الجهاز المصرفي.

أما **الفصل الثالث** والذي كان بعنوان **علاقة الحوكمة المصرفية بالنمو الاقتصادي في الجزائر** والذي ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري وبرامج الإنعاش الاقتصادي من خلال التطرق إلى قانون النقد والقرض وأهم إصلاحاته، الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري، وبرامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2019/2001)؛ ودرس المبحث الثاني الإطار النظري للدراسة القياسية من حيث ماهية السلاسل الزمنية، التكامل المشترك، ونماذج الانحدار الذاتي **VAR**؛ في حين تناول المبحث الثالث الدراسة القياسية حول العلاقة بين الحوكمة المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر من حيث تحديد متغيرات الدراسة، اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتطبيق تقنية أشعة الانحدار الذاتي**VAR** .

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية

تمهيد:

لاقى مفهوم الحوكمة المؤسسية في الآونة الأخيرة الكثير من القبول والاهتمام في مختلف دول العالم ولدى مختلف المنظمات والهيئات العلمية والمهنية الدولية، خاصة بعد انتشار الفضائح المالية التي حدثت في كبرى الشركات عبر أنحاء العالم، وذلك لكون أن هذا المفهوم ذو أهمية بالغة وله مساهمة فعالة في تحسين الطرق التي تدار بها الشركات مما يساعدها على تفادي التعرض لخطر الإفلاس والتقليل من انتشار الفساد المالي و الإداري والرفع من مكانتها في الأسواق المالية والدولية.

لم يجد مفهوم الحوكمة المؤسسية اهتماما مماثلا من قبل البنوك إلا بعد حدوث أزمات هزت النظام البنكي إضافة إلى تزايد درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند ممارستها لعملياتها اليومية وتنوعها نتيجة التطورات الحاصلة في الأنظمة الاقتصادية.

من خلال ما سبق تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للحكومة المصرفية وذلك من خلال ثلاث مباحث خصص المبحث الأول لماهية الحوكمة المؤسسية، وتناول المبحث الثاني مدخل إلى الحوكمة المصرفية فيما تطرق المبحث الثالث لتوصيات لجنة بازل بشأن الحوكمة المصرفية.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة المؤسسية

تعتبر الحوكمة المؤسسية من أهم المواضيع التي تشغل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتهتم بها العديد من الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم نظرا لأهميتها وفوائدها الجمة بالنسبة للمؤسسة، ولذا تم التطرق في هذا المبحث لتوضيح الحوكمة المؤسسية، وأهم المبادئ التي تساهم في رفع آداء المؤسسة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الحوكمة المؤسسية والأطراف الفاعلة فيها

من أجل التوصل والتعرف على الحوكمة المؤسسية ينبغي أولا معرفة مراحل نشأتها وأهم المفاهيم المتعلقة بها.

أولا: نشأة الحوكمة المؤسسية

يعتبر الباحثان الأمريكيان بيرل ومينز (Berle et Means) أول من اهتم بمفهوم الحوكمة المؤسسية وكان ذلك سنة 1932، من خلال قيامهما بدراسة تركيبة رأسمال كبريات الشركات الأمريكية، حيث لاحظا من خلال الدراسة أن هناك صعوبة في إدارة الشركات من قبل ملاكها الأصليين فاقترحا لذلك فصل الملكية عن الإدارة، بحيث تقوم مجموعة من المساهمين في الشركة بانتخاب وكلاء عنهم ليقوموا بتسيير شؤونها[1].

كذلك تطرق كلا من Mecking و Jensen سنة 1976 إلى نظرية الوكالة، حيث أشارا إلى أن علاقات الوكالة تفتح الباب الواسع أمام العديد من المشاكل، التي تظهر عندما يكون هناك تعارض بين الملاك وبين الإدارة المكلفة بتسيير أعمال الشركة، فالأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها لا تتماشى ورغبة الملاك في بعض الأحيان، إذ أنه وبسبب انفصال الملكية عن الإدارة قد لا تكرس إدارة المؤسسة كل جهدها لتحقيق هدف الملاك، خصوصا وأن أعضاء الإدارة سيسعون لتعظيم منافعهم الخاصة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود آليات حوكمة المؤسسة لتزويد المساهمين بضمانات مفادها أن المديرين سيحاولون إنجاز نتائج ذات علاقة بمصالحهم[2].

---

[1]– الطيب الحيلح، ريم عموري، **الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الثالث، ص207.

[2]– عادل قرقاد، **أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة صيدال للمنتجات الصيدلانية** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير مالية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014، ص54.

وعلى إثر الفضائح المالية المتتالية في الشركات الأمريكية وكنتيجة للتحريات الكثيرة فقد تمكنت الهيئات التشريعية والقانونية من تحديد الأسباب التي أدت إلى فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية، وتحديد الإسهامات غير المشروعة وتقديم الرشاوي للمسؤولين، مما أدى إلى ظهور قانون مكافحة الفساد عام 1977 في أمريكا، والذي تضمن قواعد محددة لصناعة ومراجعة نظم الرقابة المالية الداخلية[1].

وفي أعقاب سنة 1985 قامت خمسة جمعيات مهنية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA)* بتشكيل لجنه حماية التنظيمات الإدارية (COSO)* والمعروفة باسم لجنة تريدواي، وبعد دراسة أجرتها تريدواي لتحديد العوامل المسببة التي يمكن أن تؤدي إلى إعداد التقارير المالية الاحتيالية وإجراءات الحد منها، قامت في أكتوبر 1987 بإصدار تقريرها النهائي (تقرير اللجنة الوطنية الخاصة بالاحتيال والتظليل في التقارير المالية) وتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات[2].

وفي عام 1999 قامت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OCDE* بإصدار مجموعة مبادئ حوكمة المؤسسات، والتي تم تعديلها عام 2004، وهدفت المنظمة من وراء ذلك إلى مساعدة الدول في التطبيق السليم لمفهوم حوكمة المؤسسات، ثم في سنة 2001 أتت مرحلة التأكيد على حتمية تطبيق الحوكمة

[1]- مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مكتبة الجمع العربي، عمان، الأردن، 2013، ص202.

*- هو أكبر اتحاد يمثل مهنة المحاسبة على مستوى العالم، التزم هذا المعهد بخدمة المصلحة العامة من خلال تمييز مهنة المحاسبة ووضع متطلبات تعليمية صارمة ومعايير مهنية عالمة يجب أن تتوفر في المحاسب القانوني بالإضافة على وضع دستور أخلاقيات المهنية.

*- تأسست سنة 1985، هدفها تحسين نوعية القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات من خلال الرقابة بتقييم أنظمة الداخلية لتكون شاملة لجميع النواحي الرقابية.

[2]- محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية من 2008 إلى 2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2016- 2017، ص 4.

*- هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر.

وضرورة توثيقها، حيث كان التركيز واضحا على حالات الفشل والفساد القيمي والأخلاقي والفضائح في عديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات[1].

ثانيا: مفهوم الحوكمة المؤسسية

يمكن القول أنه لحد الآن لم يستطع المختصون والمهنيون بتطبيق مفهوم الحوكمة الاتفاق على تعريف موحد له، وهذا يرجع إلى تعدد أبعاد هذا المفهوم وتأثره بالنواحي التنظيمية الاقتصادية والمالية، والاجتماعية للشركات وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) عرفتها على أنها[2]:

"الأسلوب الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة منظمات الأعمال، حيث تحدد هيكل توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، كما تضع قواعد وإجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، كذلك تحدد حوكمة الشركات الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغها وآليات الرقابة على الأداء" .

وكما عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA)* بأنها:

"عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح، لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر المنظمة، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وحفظ قيم الشركة"[3] .

تعريف لجنة Cadbury: " النظام الذي يتم بمقتضاه إدارة ومراقبة الشركات"[4] .

تعريف البنك الدولي: " الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية "[5].

---

[1]– هواري معراج، حديدي آدم، **نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 7/6 ماي 2012، ص5.

[2]– الطيب الحيلح، ريم عموري، **مرجع سبق ذكره**، ص207.

*– تم إنشاؤه سنة 1941 في الولايات المتحدة الأمريكية، ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته.

[3]– مصطفي يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص206.

[4]– طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص9.

[5]– عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية، القاهرة، مصر، 2008، ص28.

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: " الحوكمة تعبر عن ممارسة السلطات الاقتصادية الرشيدة والسياسية والإدارية الفعالة لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته "[1].

إذن من خلال ما سبق من التعريفات يمكن استخلاص تعريف شامل لحوكمة المؤسسات بأنها الإدارة الرشيدة للمؤسسة الاقتصادية، والتي تتولى مراقبة مخاطر المنظمة والعمل على تجنبها بتوفير الضوابط الإدارية الكفيلة بذلك، وأيضا تنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح وذلك من أجل بلوغ أهداف الشركة ومنفعة جميع الأطراف.

ثالثا: الأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة المؤسسية

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات وتحدد بدرجة كبيرة مدى نجاح أو فشل تطبيق هذه القواعد. والشكل الموالي يوضح هذه الأطراف:

الشكل رقم (1-1): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسة.

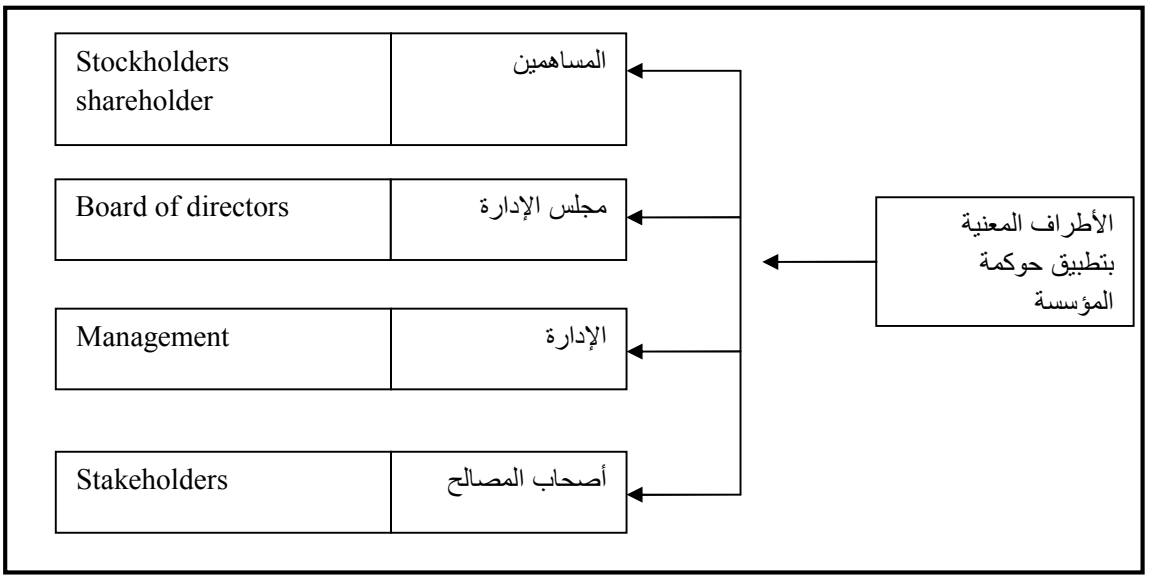

المصدر: عادل قرقاد، **اثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال للمنتجات الصيدلانية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 10.

[1]- **نفس المرجع** ، ص 28.

ويمكن التفصيل في هذه الأطراف كالتالي:[1]

أ- **المساهمون:** يعتبر المساهمون الطرف الذي يقوم بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ب- مجلس الإدارة: يمثل مجلس الإدارة المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين، والذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

ج- الإدارة: تعتبر الإدارة الطرف المسؤول عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما تعتبر المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

د- أصحاب المصالح في الشركة: لا يمكن القول أن المساهمين هم الطرف الوحيد الدائن للمؤسسة، فتعظيم قيمة حملة الأسهم وحدها لا تكفي ما لم تقترن بتلبية حاجات شريحة عريضة من أصحاب المصالح داخل وخارج الشركة، ويمثل أصحاب المصالح مجموعة الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة كالدائنين والموردين، الموظفين والعمال، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف قد تكون لديهم مصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار.

المطلب الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة المؤسسية

أولا: مبادئ الحوكمة المؤسسية

المقصود بمبادئ الحوكمة المؤسسية القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح بصفة عامة، وبالتالي ضمان التسيير الفعال للمؤسسات، وهناك خمسة مبادئ أساسية لترسيخ قواعد الحوكمة توضح من خلال الشكل التالي:

[1]- مخفي أمين، فداوي أمينة، **تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس مبادئ حوكمة المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 26/25 نوفمبر 2013، ص 208.

شكل(1-2): مبادئ حوكمة المؤسسات

المصدر: عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية، القاهرة، مصر، ص57.

ويمكن تحديد تلك المبادئ كما يلي[1] :

1- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:** ينبغي على نظام حوكمة المؤسسات أن يشجع على الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون منسجما مع أحكام القانون و يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

2- **حقوق المساهمين:** نظام حوكمة المؤسسات يجب أن يوفر الحماية للمساهمين ويضمن لهم التسهيلات لممارسة عملهم، كالحق في الملكية، الترشح وانتخاب مجلس الإدارة، الحصول على المعلومات الكافية، المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغيرات الأساسية في الشركة وكذلك الحق في التصويت في الجمعية العامة للمساهمين.

3- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يكفل نظام الحوكمة المعاملة المتساوية لجميع المساهمين، ومن بينهم صغارالمساهمين والمساهمين الأجانب، كما يضمن النظام فرصة الحصول على تفويض فعلي للمساهمين في حالة انتهاك حقوقهم.

4- **دور أصحاب المصالح:** يجب أن يتضمن نظام حوكمة المؤسسات الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة في المؤسسة، وأن يعمل أيضا على تشجيع كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة على خلق الثروة وفرص العمل، وذلك لتحسين مستويات الأداء وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

5- **الإفصاح والشفافية:** على نظام حوكمة المؤسسات أن يكفل تحقيق الإفصاح في الوقت المناسب عن المسائل المتعلقة بأهداف المؤسسة، تشكيلة أعضاء مجلس الإدارة، الموقف والأداء المالي، الملكية وممارسات الحوكمة في المؤسسة، وكذلك ضمان توصيل مختلف تلك المعلومات المحاسبية والمالية وغير المالية لجميع أصحاب المصلحة.

6- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** ينبغي على إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية وكذلك محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

[1]- عادل قرقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

ثانيا: محددات الحوكمة المؤسسية

الوصول إلى نظام فعال للحوكمة المؤسسية يتطلب توفير مزيج متكامل من المحددات الداخلية والخارجية في بيئة أعمال المنظمات، يمكن التمييز بين هذه المحددات على النحو التالي:

أ- المحددات الخارجية:

تشير العوامل الخارجية بصفة عامة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي(قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية(هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها على سبيل المثال (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العامة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الإنمائي والاستشارات المالية الاستشارية، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص[1].

ب- المحددات الداخلية:

يقصد بالعوامل الداخلية القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار داخل الشركة، وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تعارض المصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالحهم على المدى الطويل[2] .

من خلال ما سبق يتضح أن أهمية المحددات الداخلية تتجلى في تقليل التعارض بين أصحاب المصالح والتنسيق الجيد بين مختلف الأطراف، أما أهمية المحددات الخارجية فتكمن في ضمان تنفيذ القوانين والقواعد التي تكرس حسن أداء الشركة.

ويمكن أن نلخص هذه المحددات الداخلية والخارجية في الشكل التالي:

[1]- مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص230.

[2]- الطيب الحيلح، ريم عموري، **مرجع سبق ذكره**، ص209.

الشكل رقم(1-3): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة.

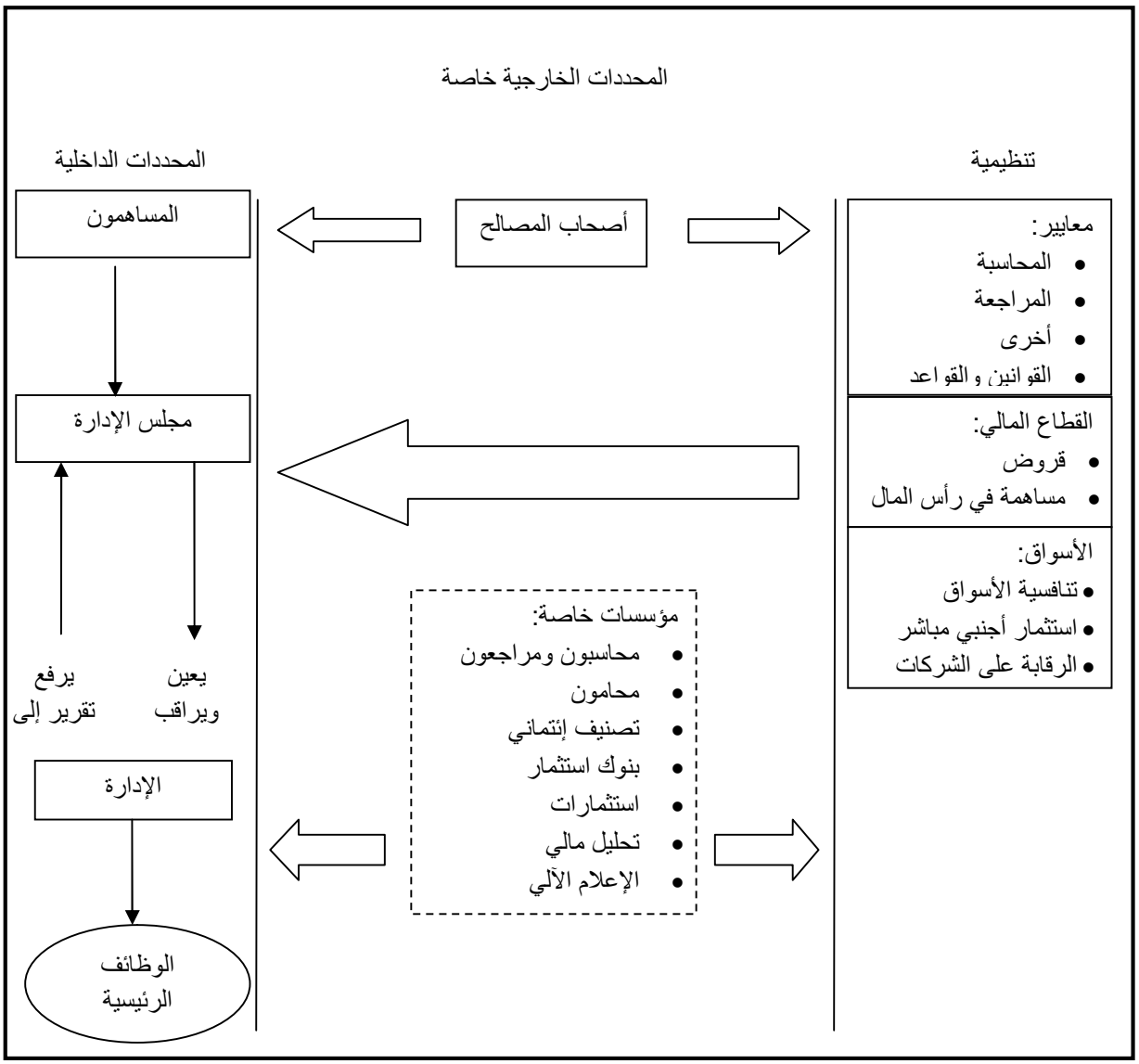

المصدر: محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، "المؤتمر العالمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 17/15 ديسمبر 2012، ص17.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الحوكمة المؤسسية

للحوكمة المؤسسية وكغيرها من الأنظمة أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التي تتبناها، كما لها مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولا: أهمية الحوكمة المؤسسية

تعتبر الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الدول وما ينجم عنها من تحرير لأسواقها وإصلاح مختلف أنظمتها وهياكلها عاملا محفزا أمام المستثمرين لتحقيق أرباح كبيرة، وأصبح لزاما على المستثمرين البحث عن

المؤسسات التي لها هياكل سليمة، والتي تمارس الحوكمة لإدارة المؤسسة وتسمح لهم بالمشاركة في الإشراف عليها، وهو ما يسمى بإستراتيجية المشاركة، أي إدماج الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة في إعداد واتخاذ القرارات أما على مستوى الاقتصاد الكلي فإن الشفافية والإفصاح يتيحان لجمهور المستثمرين الحكم بشكل دقيق على مدى تحقيق مصالحهم، ووضع هيكل يسمح بقدر كبير من الشفافية والحرية في ظل سلطة القانون[1] .

وبصفة عامة فإن أهمية حوكمة المؤسسات تكمن في:[2]

- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل؛
- الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وهجرتها؛
- مكافحة الفساد المالي والإداري وما يترتب عليه من فقر وبطالة؛
- ضمان حصول المستثمرين على عائد مجز على استثماراتهم؛
- زيادة النمو وتعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح؛
- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم؛
- تدعيم تنافسية الشركات في الأسواق المالية العالمية؛
- التأكد من تطبيق برنامج الخصخصة والاستخدام الأمثل لحصيلتها المالية؛
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية ودرء حدوث الانهيارات المصرفية؛
- تعتبر حوكمة المؤسسات عنصرا مهما في زيادة الفعالية الاقتصادية، وذلك من خلال تمكين الإدارة ومجلس الإدارة من تعقب الأهداف ذات الفائدة لكل من الشركة والمساهمين، كما تسهل الرقابة بشكل فعال، وبهذه الطريقة تشجع الشركات على الاستخدام الأمثل لمواردها.

ولقد اكتسبت الحوكمة المؤسسية أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة، ويؤدي إتباع المبادئ السليمة للحوكمة

[1]– سعداوي موسى، حوكمة المؤسسات: **مدخل للتسيير الفعال تجارب بعض الدول الاقتصادية الكبرى**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، العدد 27 المجلد 2، 2013، ص116.

[2]– أمال عياري، أبو بكر خالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية– دراسة حالة الجزائر –**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 7/6 ماي 2013، ص45.

المؤسسية إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح[1] .

ثانيا: أهداف الحوكمة المؤسسية

إن الممارسات الجيدة للحوكمة المؤسسية سيساعدها على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:[2]

- ضمان مراجعة الأداء المالي وتخصيص أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على مسؤولية الشركة الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة؛
- ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من قابلية محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها؛
- وجود المراقبة المستقلة (من غير العاملين بالشركة) على المديرين المحاسبين وصولا إلى قوائم مالية ختامية على أسس ومبادئ محاسبة عالية الجودة؛
- وجود المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين خاصة لو كان هناك مساهمين مسيطرين على الشركة؛
- ضمان الكفاءة في إدارة الشركة والرقابة عليها؛
- التأكد من الإفصاح عن النتائج المادية أو نتائج نشاط الشركة وعوامل المخاطرة المتوقعة والصفقات التي تعقد مع أطراف أخرى، وأي ترتيبات تمكن المساهمين بعينهم من الحصول على سيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم في رأس المال، وأي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين بما يحصلون عليه من مكافآت والمعلومات التي تصف هياكل قواعد إدارة الشركة وسياستها؛
- إمكانية اللجوء إلى التشريع والقوانين في حالة حدوث مخالفة لمبادئ العدالة في المعاملات؛
- وكذلك فإن من أهداف الحوكمة إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين في القيام بدور المراقبين لأداء الشركة، وأيضا تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على

[1]– مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص216.

[2]– عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، مالية بنوك وتأمين، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2012، ص 43.

تدعيم واستقرار نشاط الشركات، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي[1] .

[1]– مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 223.

المبحث الثاني: مدخل إلى الحوكمة المصرفية

تحتل المنظومة المصرفية أهمية بالغة على مستوى الاقتصاديات الوطنية والدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى، انطلاقا من كونها المحرك الأساسي لدعم النمو الاقتصادي، ناهيك على أن انهيار أحد البنوك سيكون له انعكاساته السلبية على القطاع المالي برمته، والمتعاملين مع هذا القطاع وبالتالي الاقتصاد ككل، لذا أصبح من الضروري العمل على النهوض بالقطاع المصرفي والمحافظة على السلامة البنكية، وفي هذا الإطار فإن الحوكمة المصرفية تعتبر أحد أهم المداخل لضمان سلامة الأداء المصرفي وحماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بنشاط البنك؛ وسيتم من خلال هذا المبحث التعرض للمفاهيم المتعلقة بالحوكمة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية والأطراف الفاعلة فيها

سنتناول أهم التعاريف المتعلقة بالحوكمة المصرفية إضافة إلى أهم الأطراف الفاعلة فيها.

أولا: مفهوم الحوكمة المصرفية:

هناك العديد من الباحثين والكتاب وأيضا الهيئات العالمية الذين تطرقوا لتعريف الحوكمة المصرفية، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:

تعريف بنك التسويات الدولية:

" الحوكمة في المصارف هي الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة و والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين"[1].

كما تعرف على أنها:" الطريقة التي تداربها أعمال البنوك، بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية وشكل مخاطرة البنك، وإيجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة والسلوكيات المؤسسية من جهة وتوقع أن تعمل الإدارة بأسلوب آمن وسليم من جهة أخرى، وإدارة العمليات اليومية في إطار شكل مخاطرة محدد، مع حماية مصالح المودعين وحملة الأسهم الآخرين في الوقت ذاته، وتحدد الحوكمة المؤسسية مجموعة من العلاقات بين إدارة البنك ومجلس إدارته ومساهميه والأطراف الأخرى المعنية ذات المصلحة"[2].

وتعرف أيضا بأنها:" مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد خلال الإطار التنظيمي

[1]– حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السابع، ص 80.

[2]– طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 417.

وسلطات الهيئة الرقابية وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والخاصة والبنوك المشتركة [1]".

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الحوكمة المصرفية تتمثل في الأساليب التي تمارس الإدارة العليا ومجالس الإدارة بواسطتها تسيير أعمال البنك ومراقبتها بهدف تحقيق أهدافها، وحماية حقوق مختلف الأطراف ذات المصلحة.

ثانيا: الأطراف الفاعلة في الحوكمة المصرفية

تشترك العديد من الأطراف من أجل تفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، ومن الضروري أن يكون هناك تعاون وتفاعل بين هذه الأطراف لإرساء مبادئ الحوكمة بشكل جيد، وتصنف هذه الأطراف إلى أطراف داخلية وأطراف خارجية.

1- الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين:

تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد الأساليب الإدارية التي تدار بها البنوك من خلال اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين مما يؤدي إلى تقليص التعارض بين مصالح هذه الأطراف، وتتمثل فيما يلي:[2]

- **مجلس الإدارة:** يسهر مجلس الإدارة ويحرص على المعاملة العادلة وتطبيق المعايير الأخلاقية، في ظل إستراتيجية وأهداف البنك، وممارسة الرقابة، وإجراءات نشر وتوزيع المعلومات والاتصال بالبنك، وأيضا تقديم التوصيات والآراء وتجنب صراعات المصالح فهو المسؤول على أن يكون البنك قويا ويعمل بصورة جيدة.
- **الإدارة التنفيذية:** لا بد أن تكون لهم الكفاءة والمؤهلات المطلوبة لإدارة البنك، كما عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة باعتبارها الجهة المسؤولة على تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة.
- **حملة الأسهم:** يلعب حملة الأسهم دورا أساسيا في مراقبة أداء الشركة بصفة عامة، حيث أنه بإمكانهم التأثير على تحديد توجهات البنك[3] .

---

[1]- عثماني ميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[2]- نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، **بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية، دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003،2015**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة تبسة الجزائر، العدد 15، المجلد 2، 2016، ص 293

[3]- حبار عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص82.

- **المراجعين الداخليين:** حيث يهدفون إلى زيادة كفاءة أداء العمليات المختلفة داخل البنك بتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الموضوعة، حيث يمكن أن تكون البيانات والتقارير المحاسبية دقيقة ولكن يوجد إسراف في استغلال الموارد المتاحة[1].

2- الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين:

ويقصد بها المعايير والتنظيمات الاحترازية، وهي تمثل الإجراءات التي تسمح بالتقليل أو التحكم الجيد في مختلف المخاطر الناتجة عن مكونات النظام المالي والمصرفي،وهذه الإجراءات والقواعد يجب أن تكون صادرة من أجل تحقيق استقرار النظام المصرفي وحماية أصحاب الحقوق وذلك من خلال ما يلي:

- **التدابير الاحترازية للبنك المركزي:** يلعب البنك المركزي دورا أساسيا في تفعيل وإرسال الحوكمة على مستوى البنوك وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط الداخلي بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري بمختلف الإجراءات الإستباقية والتحوطية لمنع تعثرها أو إعلان إفلاسها[2] .
- **دور العامة:** ويشمل مايلي[3]:

أ- المودعين: يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

ب- شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين، ومن ثم فإن توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.

ج- وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق بالإضافة إلى تأثيرهم على رأس المال.

---

[1]- عثماني ميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

[2]- نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، **مرجع سبق ذكره**، ص 292.

[3]- حبار عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

الشكل (1-4): الأطراف الفاعلة في الحوكمة المصرفية

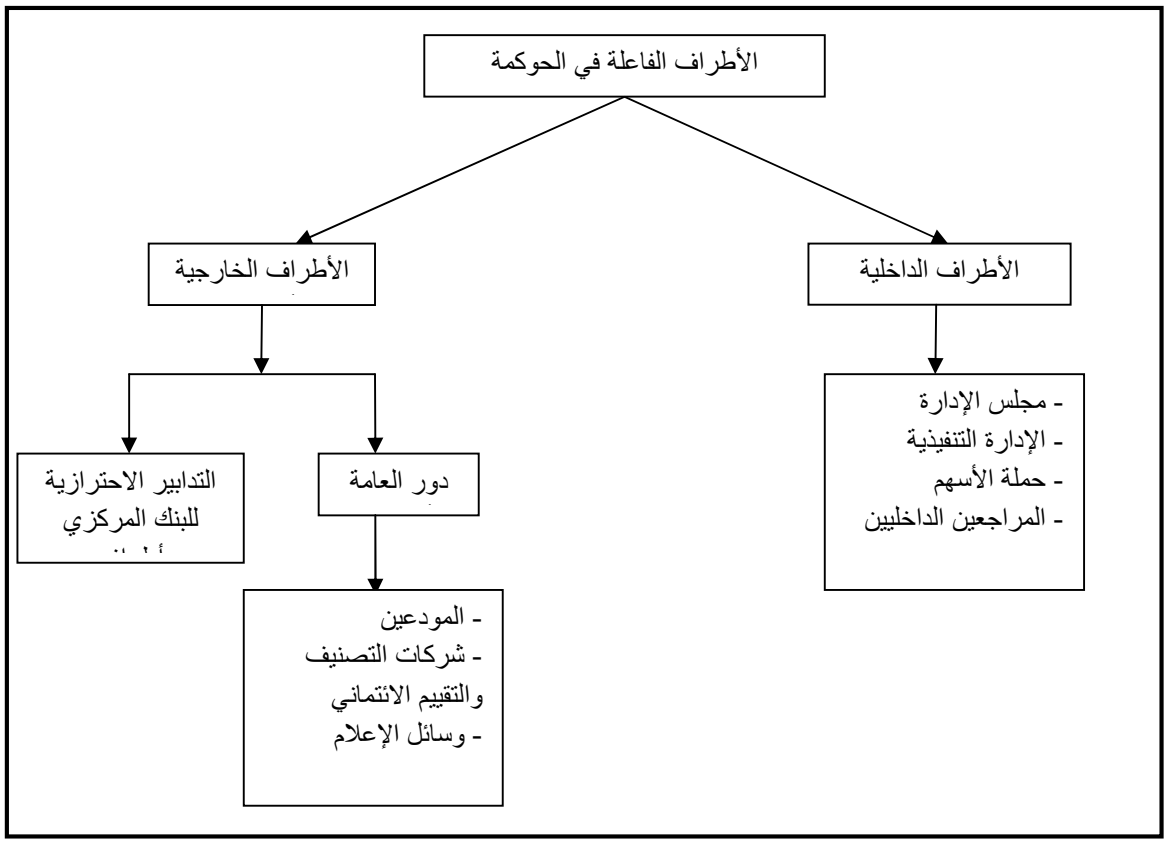

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما سبق.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة المصرفية ومحدداتها

للحوكمة المصرفية وعلى غرار باقي المؤسسات أهمية كبيرة، وأيضا لها العديد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولا: أهمية الحوكمة المصرفية

يمكن تلخيص أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك في النقاط التالية:[1]

- أهمية البنوك كمركز للأنشطة المالية والتجارية والصناعية للدولة؛
- سرعة حركة أعمال البنوك؛

[1]- فاتح دبلة، سارة بركات، **الحوكمة البنكية كعلاج لتفادي مخاطر الأزمات المالية والمصرفية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 517. متوفر على الموقع:

https://www.ibs.idu.jo/fils/fatah%.20kokach.pdf.07/03/3012 a14:11

(اطلع عليه يوم 2016/11/25-2017، 17:17)

- انهيار بنك واحد يؤدي إلى انتقال الأثر إلى جميع الأطراف المتمثلة في المودعين والدائنين والمساهمين؛
- أن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتفوق على غيرها في مزايا كثيرة، أبرزها تحسين أداء البنوك، وارتفاع قيمتها في السوق، بالإضافة إلى الحد من مستويات المخاطرة؛
- عند تبني البنوك لمبادئ الحوكمة يساعدها على تحسين إدارتها وتفادي التعرض للتعثر والإفلاس وكذا يضمن لها تطوير الأداء، ويزيد من قدرتها على اتخاذ قراراتها وفق قواعد وأسس سليمة، وكذا يساعدها على تجنب تعرضها لأزمات مصرفية بتبنيها لمعايير الإفصاح والشفافية في تعاملها مع المستثمرين والمقرضين[1].

❖ وللحوكمة المصرفية في الدول النامية أهمية أكبر مقارنة بالدول الأخرى وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها:[2]

– تمتلك البنوك في الأنظمة المالية للدول النامية مكانة مهيمنة، إذ تعد المحرك الرئيسي والأكثر أهمية لنمو الاقتصادي؛

– بما أن البنوك لها مركز مهم في اقتصاديات الدول النامية فهي تعد المخزن الأساسي والرئيسي لادخارات الاقتصاد المختلفة؛

– أغلب الدول النامية لم تقم بتحرير أنظمتها البنكية إلا حديثا، هذا الأمر ساعد مسيري هذه البنوك ومنحهم حرية أكبر في طرق تسييرهم للبنك؛

– تتميز الأسواق المالية في الدول النامية بالتخلف وجمود الحركة، لذا فإن البنوك تعد المصدر الرئيسي الذي تلجأ إليه معظم المؤسسات لجلب الأموال اللازمة لنشاطها.

---

[1]– مرابط هيبة، **أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل (دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات ورقلة CNEP.BEA.BNA)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011، ص 16.

[2]– **نفس المرجع** ، ص 17.

ثانيا: أهداف الحوكمة المصرفية

تسعى الحوكمة من خلال قواعدها وضوابطها إلى العديد من الأهداف نلخصها فيما يلي:[1]

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة؛
- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين؛
- تحقيق الحماية لأموال المودعين؛
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك؛
- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك؛
- توزيع مسؤولية الرقابة لكل من مجلس الإدارة والمساهمين الذين تمثلهم الجمعية العامة للبنك وذلك من أجل ضمان المتابعة الجيدة لكافة التعديلات التي تطرأ على القوانين المسيرة لشؤون البنك[2].

ثالثا: محددات الحوكمة المصرفية

حتى تستطيع البنوك الاستفادة من الحوكمة وتطبقها بشكل جيد وسليم، يجب أن تتوفر جملة من المحددات، والتي تصنف إلى محددات داخلية وأخرى خارجية نفصلها فيما يلي:

1- **المحددات الداخلية:** والتي تتمثل أساسا في القواعد والأسس التي يتم إتباعها لتحديد طريقة اتخاذ القرارات وتوزيع مختلف السلطات بين كل من المديرين والجمعية العامة ومجلس الإدارة، بالشكل الذي يساعد على تخفيض التضارب الموجود بين مصالح هذه الأطراف[3].

---

[1]- شريقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**،الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص6.

[2]- مرابط هيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[3]-**نفس المرجع** ، ص21.

2- المحددات الخارجية: تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة، وكذلك البيئة المحيطة بعمل البنوك ومختلف المؤسسات، حيث نجد أنها تختلف من دولة إلى أخرى، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:[1]

- القوانين التي تنظم وتضمن كفاءة الأسواق مثل: (قوانين سوق رأس المال، قوانين الشركات، قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، قوانين الإفلاس)؛
- كفاءة كل من البنوك والأسواق المالية في توفير التمويل اللازم للمشاريع؛
- توفير درجة تنافسية عالية لأسواق السلع وعوامل الإنتاج؛
- فعالية الهيئات والأجهزة الرقابية العاملة في أسواق رأس المال، وذلك عن طريق فرض الرقابة على البنوك والمؤسسات والتأكد من مدى سلامة ودقة البيانات والمعلومات المنشورة، ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة مخالفة القوانين.

وتبرز أهمية هذه المحددات الخارجية في تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المؤسسة والبنك، وذلك يؤدي إلى تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص لها.

المطلب الثالث: نموذج الحوكمة الجيد في المؤسسات المصرفية

للاستفادة من المزايا التي توفرها الحوكمة المؤسسية في البنوك يجب أن يتم تطبيقها بالشكل الملائم، ولتحقيق ذلك لا بد من توفر نموذج جيد للحوكمة له متطلبات معينة، وكذا وجود عناصر تساعد على تطبيق وتفعيل هذا النموذج في المصارف.

أولا: العوامل الأساسية الداعمة للحوكمة المصرفية (متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في البنوك)

ونقصد بها مجموعة من العوامل الأساسية الداعمة أو المساعدة على التطبيق السليم للحوكمة المصرفية، ونذكر منها ما يلي:

[1]- حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، **الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها، معاييرها، وتطبيقها مع الإشارة لحالة الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 536.
متوفر على الموقع:
https:// www.iefpedia.com/arab/wwp.content/up/olds/2011/07.pdf.4
(اطلع عليه يوم 2017/11/30، 16:30)

1- الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي وللبنك وتحديد مسؤوليات الإدارة؛

2- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وعدم وجود أخطاء مقصودة من الإدارة العليا؛

3- ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي؛

4- ضرورة توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة[1]؛

5- وضع سياسات واضحة للمسؤولية في البنك وإتباعه؛ا

6- إجراء دورات تعليمية وتدريبية وتكوينية لبناء طاقات في الحوكمة؛

7- ضرورة وجود توافق بين نظام الحوافز وأنظمة البنك وأهدافه وكذا البيئة المحيطة به؛

8- تطوير إطار قانوني فعال يتم فيه تحديد حقوق وواجبات البنك؛

9- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة؛

10- ضرورة وجود رقابة خارجية على مختلف مجالات العمل بهدف ضمان حياد وسلامة وفعالية الرقابة[2].

مما يتضح أن أهمية توافر عوامل ضمان سلامة البنوك في ممارستها وتطبيقها لأدوات وآليات الحوكمة من خلال إيجاد قواعد رقابية توفر الاستراتيجيات والسياسات، وأهمية تمتع أعضاء مجلس الإدارة للمصرف بالكفاءة والخبرة والإدراك الكامل لمفهوم الحوكمة وتقديم كل الدعم اللازم لإنجاح وتعزيز معايير الحوكمة للمصرف، وتوفير الرقابة الجيدة وآلياتها المناسبة، وضرورة توافر الشفافية لضمان نجاح تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصرف[3].

---

[1]- رايس مبروك، **الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الاشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص7.

[2]- مرابط هيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[3]- رنا مصطفى دياب، **واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين (دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير، تخصص قيادة وإدارة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2014، ص31 .

ثانيا: أبعاد تنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في المصارف

يشير كلا من Stuart و Gillan (2006) أن الحوكمة بالمؤسسات المصرفية لها بعدان أساسيان، داخلي وخارجي، أما البعد الخارجي فيرتكز على القواعد الاحترازية والبعد الداخلي يتعلق بطريقة إدارة البنك[1]. وذلك وفق ما يلي:

1- البعد الخارجي (القواعد الاحترازية):

يمكن تعريف القواعد الاحترازية على أنها جملة من التدابير التي تسمح بالتحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، وتوضع هذه القواعد من أجل تحقيق هدفين أساسيين وهما استقرار النظام المالي وحماية حقوق الدائنين.

وتهدف هذه القواعد الاحترازية إلى تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة البنكية، تقوية السلامة البنكية وتطوير نشاط البنوك حيث أن:[2]

أ- **تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة:** إن الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو إنشاء وتعزيز المنافسة البنكية، لأن البيئة التنافسية تسمح للنظام البنكي بالتطور والمحافظة على استقراره وقوته.

ب- تقوية السلامة البنكية: تعتبر النظم الاحترازية هدف بالغ الأهمية للوقاية من أي أزمة قد تسبب ضعف للنظام البنكي، لهذا السبب قام المنظمون بإنشاء معايير للرقابة بشكل دائم والمحافظة على استقرار النظام البنكي للحفاظ على الثقة في هذا النظام، وتجنب الأزمات التي تنتج عن العمليات البنكية.

ج- تطوير نشاط البنوك: لقد أثرت موجة الابتكارات والتطورات المالية التي حدثت في هذه السنوات الأخيرة على وظائف البنوك من خلال ظهور أسواق جديدة، عمليات جديدة وممارسات بنكية جديدة ... إلخ، لذا يجب أن تتماشى القواعد الاحترازية مع هذه التغيرات، خاصة فيما يتعلق بتطور محاسبة العمليات.

من جانب آخر للقواعد الاحترازية هدف رئيسي يتمثل في تجنب أو مواجهة أي أزمة تؤدي إلى التأثير على كامل القطاع المصرفي.

---

[1]- بن علي عزوز، عبد الرزاق حبار، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 12.

[2]- مرابط هيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

مما سبق يقع على المنظمين والمشرعين إرساء قواعد احترازية تمكن من إجراء رقابة مستمرة على سلامة القطاع المصرفي، حتى يتم ضمان الثقة في هذا القطاع، وتجنب الأزمات النظامية.

وفي ظل ارتفاع حدة المخاطر المصرفية ووقوع أزمات مصرفية ومالية في العديد من دول العالم، أقدمت العديد من الهيئات واللجان والمنظمات الدولية المتخصصة- على غرار لجنة بازل-على وضع قواعد احترازية للرقابة المصرفية حيث تلتزم البنوك بضمان سيولتها وملائمتها تجاه العملاء، ومن بين هذه القواعد وأهمها نجد "معيار كوك"[1].

2- **البعد الداخلي:**

يتمثل البعد الداخلي لتنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك في مجلس الإدارة والذي له أهمية بالغة في بناء لوحة قيادة أكثر فعالية، خاصة بعد أن أصبح دوره أكثر تعقيدا، وأصبحت مسؤولياته تشمل عدة وظائف مختلفة مثل وضع الاستراتيجيات طويلة المدى، إنشاء وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، والتأكد من أن كل القرارات قد تم اتخاذها بطريقة مسؤولة وشفافة[2] .

[1]- بن علي عزوز، عبد الرزاق حبار، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[2]- مرابط هيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

المبحث الثالث: الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل

اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية بالحوكمة المؤسسية في البنوك نظرا لأهمية هذه الأخيرة كوسيط مالي في الاقتصاد، لذا قامت بنشر دليل سنة 1999 م يساعد البنوك ويشجعها على تبني مبادئ الحوكمة، وقد استوحته من مجموعة المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم منجزات لجنة بازل في مجال الحوكمة المؤسسية في البنوك.

المطلب الأول: مدخل إلى الحوكمة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل

قامت لجنة بازل بتحديد مفهوم للحوكمة المصرفية، ووضعت مجموعة من المبادئ سيتم التطرق لها من خلال هذا المطلب.

أولا: مفهوم وأهم مقررات لجنة بازل

1- مفهوم لجنة بازل:

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، لوكسمبورغ، والولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بال بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، وتعثر بعض هذه البنوك، ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوربية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك.

تشكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية، أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية. ومن أهم أهداف هذه اللجنة:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك؛

- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛

تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة بين السلطات النقدية الممثلة في كثير من الأحوال في البنوك المركزية ومن ثم محافظي هذه البنوك المركزية.[1]

2- مقررات لجنة بازل:

بازل 1: من أهم منجزاتها الاتفاقية التي تم التوصل إليها في عام 1988 والخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال الذي عرف بمعيار لجنة بازل، والذي تم تحديده كما يلي: رأس المال الإجمالي (الشريحة1+الشريحة2)/الموجودات المرجحة بالمخاطر(مخاطر ائتمانية)≤8% ، وقد كانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي.

بازل 2: الاتفاقية الثانية سنة 2004 عندما بدأ التفكير في تعديل بازل 1 في نهاية التسعينات استقر الرأي، وخاصة تحت تأثير رئيس اللجنة آنذاك "ماكدونا" بألا يقتصر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل أن تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي "إدارة المخاطر"، وبحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، وأن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي وليس مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته[2].

والشكل الموالي يوضح الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازلII .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 81.

[2]- حوحو فطوم، مرغاد لخضر، **دور الحوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، 2014، ص58.

الشكل رقم (1-5): الدعائم الثلاثة لاتفاق بازل II

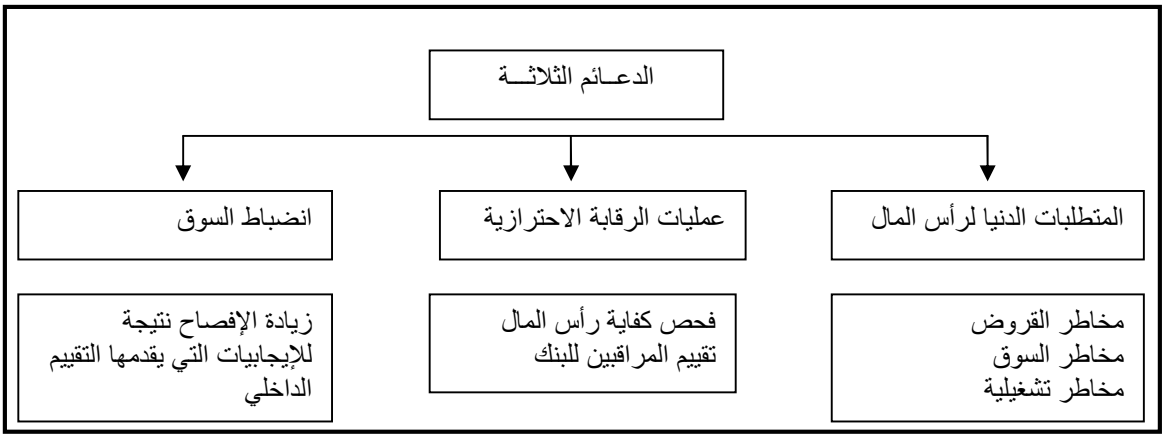

المصدر: أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر 2013، ص28.

بازل 3: بتاريخ 12 سبتمبر 2010 أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية إصلاحات على القطاع البنكي وذلك من خلال بازل 3، حيث وضعت مجموعة من القواعد يتعين مراعاتها من قبل البنوك للحد من مخاطر رأس المال و السيولة ، و كذا إجراء تقييم شامل لقيمها ، و هذا لتحسين أداء القطاع المصرفي خلال فترات الإجهاد المالي و الاقتصادي و تحسين إدارة المخاطر و لتطوير الشفافية و نشر المعلومات لدى البنوك .

تهدف إلى استعادة الثقة في طرق الأمن الحديثة و استقرار النظام المالي ، و دفع الشركات لإتباع مبادئ الحوكمة لتجنب المخاطر و التميز بالمرونة للتكيف مع التطورات الحاصلة و مواكبة تكنولوجيا المعلومات مع عدد من المبادرات السياسية الإضافية التي يجري إدخالها [1].

ثانيا : تعريف الحوكمة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل

تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة على مستوى البنوك بأنها " الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها و الإدارة العليا ، و التي من شأنها أن تؤثر في وضع أهداف البنك مع

[1]– حوحو فطوم ، مرغاد لخضر ، **مرجع سبق ذكره**، ص 58

كيفية إدارة العمليات المصرفية بطريقة آمنة و سليمة ، ووفقا للقوانين السارية و بما يحمي مصالح المودعين و أصحاب المصالح [1]".

كما أعطت تعريفا آخر للحوكمة المؤسسية في البنوك ورد في اتفاقية بازل 2 وهو كالآتي "تعني الحوكمة بصفة عامة الإدارة الرشيدة و تحديد العلاقة بين شركاء البنك (مساهمين ، مودعين ، دائنين ،زبائن ، مجلس إدارة الحوكمة) ، ومحاولة تلافي تعارض المصالح و ذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع و يضمن إدارة المصرف و خصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة و جيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي [2]".

المطلب الثاني : توصيات لجنة بازل بشأن الحوكمة المصرفية

لقد نال موضوع الحوكمة المصرفية اهتماما كبيرا من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ، حيث أن هذه الأخيرة قامت بإصدار مجموعة من التوصيات التي تفيد بأهمية تطبيق الحوكمة المصرفية .

أولا : توصيات لجنة بازل بشان الحوكمة المصرفية لسنة 1998

أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل تناولت مواضيع محددة ، إلا أنه تم التركيز فيها على مدى أهمية و ضرورة تطبيق الحوكمة المؤسسية ومنها: [3]

-مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر 1998)؛

-إطار لنظم الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية (سبتمبر 1998)؛

-تحسين الشفافية البنكية (سبتمبر 1998)؛

-مبادئ إدارة مخاطر الائتمان (كانت محل مراجعة في جويلية 1999) .

---

[1]- محمد زيدان ، **أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 09 ، 2009 ، ص 17

[2]- مرابط هيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 42 .

[3]- **نفس المرجع**، ص 46.

و قد بينت هذه الأوراق حقيقة أن الاستراتيجيات و الأساليب الفنية و التي تعتبر أساسية للحوكمة المؤسسية السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر ، نذكر منها: [1]

– توافر دليل عمل و معايير السلوك الملائم و نظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير ؛

– توافر إستراتيجية واضحة للمؤسسة يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل ، و مدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح ؛

– التوزيع السليم للمسؤوليات و مراكز اتخاذ القرار ، متضمنا نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد و حتى مجلس الإدارة ؛

– وضع آلية للتعاون و التفاعل بين مجلس الإدارة و الإدارة العليا و مراجعة الحسابات ؛

– توافر نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن وظائف المراجعة الداخلية و الخارجية ووظائف إدارة المخاطر؛

– رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح ، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك و كبار المساهمين و الإدارة العليا و متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة ؛

– الحوافز المالية و الإدارية للإدارة العليا و التي تحقق العمل بطريقة ملائمة ، و أيضا بالنسبة للموظفين سواء كانت في شكل مكافآت أو ترقيات أو أي شيء آخر ؛

– تدفق مناسب للمعلومات إلى داخل البنك.

كما أشارت ورقة أخرى صادرة عن لجنة بازل خاصة بالحوكمة و الإشراف عليها على مايلي: [2]

– يجب الحصول على موافقة من مجلس إدارة البنك أو إحدى اللجان المختصة و كذلك من الدارة العليا على كافة النواحي المادية لعمليات التصنيف و التقدير ، و يجب أن يكون لدى تلك الأطراف فهم عام عن نظام البنك لتصنيف المخاطر؛

[1]– عثماني ميرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 65 .

[2]– حبار عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

– يجب أن يكون لدى الإدارة العليا مفهوم جيد عن تصميم نظام التصنيف و كيفية عمله، كما يجب عليها أن توافق على الاختلافات المادية بين الإجراءات الموضوعة و الممارسة الفعلية ، و يجب على الإدارة أيضا أن تتأكد باستمرار من سلامة عمل النظام ؛

– يجب أن يكون التصنيف الداخلي جزءا أساسيا من عملية التقارير لتلك الأطراف، و يجب أن تضم التقارير شكل المخاطر وفقا للدرجة والتغير فيما بين درجات التعرض، و تقدير المعايير ذات الصلة بالنسبة لكل درجة.

ثانيا : توصيات لجنة بازل بشأن الحوكمة المصرفية لسنة 1999

بعد مجموعة التوصيات التي أصدرت سنة 1998، قامت لجنة بازل بإصدار نشرة جديدة تحت عنوان :" تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك " بتاريخ سبتمبر 1999، و قد جاء في هذه النشرة ذكر ل 7 مبادئ يضمن تطبيقها سلامة الحوكمة بالبنوك و هذه المبادئ كالآتي :

1 – وضع أهداف إستراتيجية و قيم العمل :

يجب على مجلس الإدارة أن يضع الاستراتيجيات التي تمكنه من توجيه و إدارة أنشطة البنك ، كما يجب عليه تطوير المبادئ التي تدار بها المؤسسة سواء تلك المتعلقة بالمجلس نفسه أو بالإدارة العليا أو ببقية الموظفين، و يجب أن تؤكد هذه المبادئ على أهمية المناقشة الصريحة و الآنية للمشاكل التي يتعرض لها البنك . و خاصة يجب أن تتمكن هذه المبادئ من منع الفساد و الرشوة في الأنشطة التي تتعلق بالبنك سواء بالنسبة للمعاملات الداخلية أو الصفقات الخارجية.

2- وضع و تنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في البنك :

من مسؤوليات مجلس الإدارة الكفء تحديد السلطات و المسؤوليات الأساسية للمجلس و كذلك الإدارة العليا ، و تعد الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم في النهاية مسؤولين جميعا أمام مجلس الإدارة عن أداء البنك[1].

3- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة:

وجوب تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالأهلية اللازمة وأن يكونوا على علم تام بدورهم في الحوكمة، كون أن مجلس الإدارة يساهم بشكل كبير في تعزيز الحوكمة بالبنوك خاصة عندما يقوم بالآتي:

- ممارسة دوره الإشرافي في البنك؛

- تقديم الاستشارات اللازمة بالبنك؛

- مراعاة عدم حدوث تضارب للمصالح عند ممارسة مجلس الإدارة لمختلف نشاطاته؛

- متابعة الأنشطة اليومية لإدارة البنك؛

- عقد اجتماعات مع الإدارة العليا والمراجعة الداخلية بشكل منتظم بهدف وضع السياسات والمصادقة عليها.

4- ضمان وجود إشراف ملائم من الإدارة العليا:

كون أعضاء الإدارة العليا هم من كبار المسؤولين في البنك فيجب عليهم القيام بدورهم الإشرافي مع مراعاة واحترام حدود المدراء في قضايا الأعمال الخاصة، وينبغي أن يكون أعضاء الإدارة العليا من مجموعة الرؤساء المسؤولين بالبنك مثل المسؤول المالي الرئيسي ورئيس المراجعين[2].

---

[1]- حمدي عبد العظيم ، **حوكمة البنوك و المؤسسات المالية** ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة، ص 789

متوفر على الموقع:

http ://manifest.univ-ourgla.dz/index.thp/contact.html

(اطلع عليه يوم 2018/01/03، 13:53)

[2]- مرابط هبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

5- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعين الداخليين والخارجيين:

يعتبر الدور الذي يلعبه المراجعون دورا حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة، لذا يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا إدراك أهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي بهذه الأهمية لذا كافة العاملين بالبنك، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم استقلالية ومكانة المراجعين، برفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس إدارة البنك أو لجنة المراجعة التابعة له، والاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل إليها المراجعون، مع العمل على معالجة المشاكل التي يحددها المراجعون، والاستفادة كذلك من عملهم في إجراء مراجعة مستقلة على المعلومات التي يتلقونها من الإدارة حول أنشطة البنك وأدائه.

6- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك:

يتوجب على مجلس الإدارة أن يصادق على المكافآت الخاصة بأعضاء الإدارة العليا وغيرهم من الشخصيات المسؤولة، وضمان أن تتناسب مع أنظمة البنك وأهدافه وإستراتجيته والبيئة المحيطة، وبما يحفز مديري الإدارة العليا وغيرهم من الشخصيات المسؤولة على بذل أقصى جهد لصالح البنك، إضافة إلى ذلك يتطلب وضع نظم للأجور في نطاق السياسة العامة للبنك، بحيث لا تعتمد على أدائه في الأجل القصير لتجنب ربط الحوافز بحجم المخاطر التي يتحملها.

7- مراعاة الشفافية في تطبيق الحوكمة:

الشفافية مطلوبة لدعم تطبيق الحوكمة، إذ يتوجه المتعاملون إلى البنوك التي تطبق الممارسات السليمة للحوكمة والتي لديها الكفاية المالية اللازمة، بحيث يتمكن المشاركون في السوق من تقييم سلامة تعاملاتهم مع البنوك ويصبحون قادرين على معرفة وفهم أوضاع كفاية رأس المال في البنوك في الأوقات المناسبة، وعليه يتعين أن يشمل الإفصاح على ما يلي:

- هيكل مجلس الإدارة (العدد، العضوية، المؤهلات، اللجان)؛
- هيكل الإدارة العليا (المسؤوليات، المؤهلات، الخبرة)؛
- الهيكل التنظيمي الأساسي (الهيكل القانوني، الهيكل الوظيفي)؛

– المعلومات المتعلقة بنظام الحوافز الخاص بالبنك وطبيعة الأنشطة التي تراها المؤسسات التابعة لها[1].

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل لسنة 2006

في عام 2006 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي نسخة محدثة من الوثيقة التي تم إصدارها سنة 1999، تم من خلالها ضبط المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة المصرفية وتم تفصيلها كالآتي:

المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح، وتتضمن واجبات مجلس الإدارة اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين، بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك وأن يكون أعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التي يجب إتباعها وبالبيئة التشريعية. ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية، وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات، حيث تتسلم وتراجع تقاريرهم وأن تأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والتشريعات، كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة المخاطر التي تضع المبادئ للإدارة العليا بشأن إدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيل، وغير ذلك من المخاطر[2] .

المبدأ الثاني: يجب على مجلس الإدارة أن يوافق ويراقب الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل آخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وأن تكون هذه القيم سارية في البنك، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحكومة وأهمها تعارض المصالح مثل: الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية، أو إعطاء مزايا تفضيلية لأشخاص ذات الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

[1]– عثماني ميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

[2]– عثماني ميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات و المحاسبة في البنك لأنفسهم و للإدارة العليا و المديرين و العاملين ، و أن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة و يحدد المسؤوليات.

المبدأ الرابع : يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وأن يمتلك المسؤولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك ، و أن تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات و النظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية [1].

المبدأ الخامس : يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات و بوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية للحوكمة المصرفية وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار و تأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات و أداء البنك، والإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة و الرقابة الفعالة الداخلية و الخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل .

ويجب على مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه و ذلك من خلال التأكد أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة، و أن يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، و من الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة .

المبدأ السادس : يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور و المكافآت تتناسب مع ثقافة و أهداف و إستراتيجية البنك في الأجل الطويل ، و أن ترتبط حوافز الإدارة العليا و المديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل .[2]

المبدأ السابع : لا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة و الإدارة العليا بدقة في حالة نقص الشفافية و يحدث ذلك عندما لا يتمكن أصحاب المصالح و المتعاملين في السوق و عامة الناس من الحصول على المعلومات الكافية عن هيكل و أهداف البنك، بحيث يتمكن المشاركون في السوق من تقييم سلامة تعاملاتهم مع البنوك حيث يصبحون قادرين على معرفة و فهم أوضاع كفاية رأس المال في البنوك في الأوقات المناسبة، و بالتالي سيتوجه المتعاملون إلى البنوك التي تطبق الممارسات السليمة للحوكمة و التي لديها الكفاية المالية

[1]– مولاي لخضر عبد الرزاق ، عجيلة محمد ، **الحوكمة كمدخل للرقابة و المسائلة في البنوك الجزائرية**، المؤتمر العلمي حول : إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ص 11 .

[2]– محمد زيدان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 18 .

اللازمة، بينما سينصرفون عن تلك البنوك التي تقوم بمخاطرات كبيرة دون أن تكون لها مخصصات كافية، و ربما ينصرفون عن تلك البنوك التي لا تتحمل قسطا كافيا من المخاطر حتى تبقى على قدراتها التنافسية .

لذا فإن الشفافية مطلوبة لدعم التطبيق السليم للحوكمة، و بالتالي فإن الإفصاح يجب أن يشمل هيكل المجلس، وهيكل الإدارة العليا، والهيكل التنظيمي الأساسي والمعلومات المتعلقة بنظام الحوافز الخاص بالبنك، و طبيعة الأنشطة التي تزاولها الشركات التابعة .[1]

المبدأ الثامن : يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها حيث يمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون الخدمات والأنشطة التي يوفرها البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر .[2]

نلاحظ من خلال ما سبق أن توصيات لجنة بازل بشان الحوكمة المصرفية لسنتي 1999 و2006 متشابهة من حيث منطلق كل مبدأ، ولكن توصيات 2006 مطورة ومعززة في مضمون وجوهر كل مبدأ، كما أن هذه الأخيرة جاءت بمبدأ إضافي (المبدأ 8) والمتعلق بالمخاطر التشغيلية التي يمكن أن يتعرض لها البنك ، حيث أن هذا المبدأ يعمل على التركيز بشكل أكبر على الإدارة .

[1]– عبد الرزاق خليل ، الطيب داودي ، **الحوكمة المؤسسية للبنوك** ، جامعة الأغواط ، الجزائر ، ص10
http ://revue - univ-biskra_dz/index.php/rem/article/view(2012/06/11)
(اطلع عليه يوم 2018/01/03، 13:59)

[2]– عثماني ميرة ، **مرجع سبق ذكره**، ص69 .

خلاصة الفصل

اتضح من خلال هذا الفصل أن تطبيق الحوكمة المؤسسية يحقق فوائد و مزايا جمة منها تحقيق الشفافية و الدقة و الوضوح في القوائم المالية التي تصدر عن هذه المؤسسات مما يعزز ثقة الأطراف ذات الصلة بها في المعلومات المحاسبية المقدمة و معرفة المكانة الحقيقية للمؤسسة، وكذلك تساهم في تخفيض المخاطر المرتبطة بالفساد المالي والإداري التي قد تتعرض لها .

كما تبين أن تطبيق الحوكمة المصرفية لا يختلف عنه في الشركات إلا أنه للبنوك دور كبير في الاقتصاد ويكتسي أهمية كبرى تميزه عن دور باقي المؤسسات .

و تم التوصل إلى أن لجنة بازل قد جاءت بمجموعة من المبادئ و القواعد و أيضا جملة من العناصر الرئيسية و الشروط الواجب توفرها حتى تستفيد البنوك استفادة فعلية من منافع تطبيق الحوكمة المؤسسية .

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية كانت بحكم انه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل وتندرج ضمنه عديد المؤشرات التي تتبع وضعية هذا المؤشر،والذي يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات تعد من أساسيات عمليات النمو الاقتصادي وتؤثر من خلاله على باقي المتغيرات الاقتصادية وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم انه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي.

ويأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعنى بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة.

وقد زاد في السنوات الأخيرة الاهتمام بالحوكمة المصرفية نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد المحلي والدولي حيث تلعب كشركات مساهمة دورا هاما ورئيسيا في أي اقتصاد، فهي تعتبر عنصرا حاسما داخل الاقتصاد لأنها تعمل كوسيط لجمع المدخرات وإقراضها وبذلك دعم النمو الاقتصادي.

ومن خلال ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية النمو الاقتصادي، أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى أهم نظريات النمو الاقتصادي، وتم في المبحث الثالث تناول علاقة الحوكمة المصرفية بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

أضحى النمو الاقتصادي فكرة يشير إلى أهميتها الاقتصاديون ويسعى إلى بلوغها المسيرون، لاعتباره من الأهداف الأساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، والمعيار الذي تصنف على أساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

حيث تجدر الإشارة إلى الغموض الذي يكتنف هذا المصطلح وكذا الخلط الدائم بينه وبين بعض المفاهيم القريبة منه كالتنمية الاقتصادية مثلا، لذلك وجب تحديد المفاهيم المتعلقة به قبل الولوج إلى دراسة نظرياته ونماذجه وعليه سيتم تحديد مفهومه، عناصره، ومقاييسه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي مجموعة من التعاريف تجتمع في نسق واحد وهي:

- عرف الاقتصادي (François Perroux) النمو الاقتصادي على أنه:" الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الناتج الكلي الخام أو الصافي بقيمة حقيقية "[1] .
- كما عرفه الاقتصادي بونيه على أنه:" عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة " [2].
- أما جون ريفوار فيعرفه على أنه: " التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج والرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة "[3] .

---

[1]– محمد موساوي، **الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي، –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2015/2014، ص81.

[2]– بودخدج كريم، **أثر سياسة الاتفاق العام على النمو الاقتصادي،– دراسة حالة الجزائر (2009،2001)–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، قسم علوم التسيير ، 2009/ 2010، ص67.

[3]– شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص60 .

- أما لويس (W.A.Lewis) يعرفه بأنه:" نمو الإنتاج بالنسبة للفرد، أي ما يحصل عليه الفرد من الإنتاج"[1].

- أما فيليب بيرو يعرفه على أنه:" الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي".

- وأما كوسوف يعرفه بأنه:" النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي"[2].

كما يمكن تعريفه على أنه:

1- " حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[3].

2- " حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي يتمثل في الدخل القومي الحقيقي مقسوم على السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع[4]، وأن يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار"[5].

3- " ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء قلة الموارد ".[6]

4- " الزيادة في الدخل الإجمالي لاقتصاد ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة "[7].

5- " هو نمو يتحقق في بعض المؤشرات الاقتصادية ويحدث بصورة طبيعية وبمرور الزمن"[8].

---

[1]- محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية والتجارية، ، جامعة سعيدة، الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الثاني، جوان 2015، ص127.

[2]- زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، **تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة: 1999-2014**، مجلة المالية والأسواق، مستغانم، 2014، ص14.

[3]- إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص333.

[4]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص11.

[5]- السيد محمد أحمدالسريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص362.

[6]- بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، **آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- تحليل إحصائي لأثر برامج النفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر-**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل 2014، ص51.

[7]- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2015/2014، ص 133.

[8]- محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 12.

من خلال هذه التعاريف يتضح أن النمو الاقتصادي هو:" الزيادة في الدخل المحلي الإجمالي بشكل يحقق زيادة في نصيب الفرد منه، ويكون ذلك بصورة دائمة ومستمرة ".

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات[1]:

1- معدل نمو ثابث: أي نمو منتظم عبر الزمن.

2- معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن.

3- معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن.

الشكل رقم(2-1): أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن.

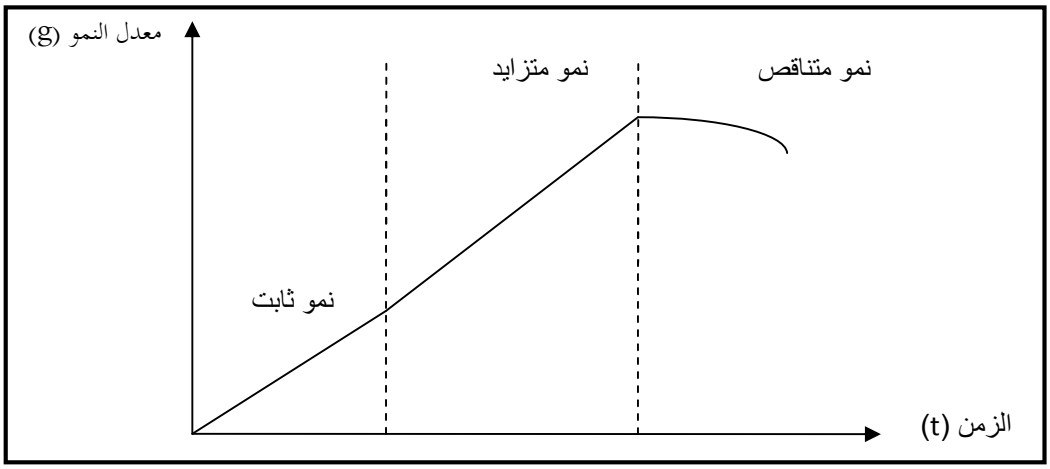

المصدر: وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص9.

الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى

[1]- وعيل ميلود ، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية،- دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2014/2013،ص9.

واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة[1].

يمكن تحديد الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم دون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع؛ - يركز على التغير في الحجم والكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات؛ - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد؛ - لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	- عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده؛ - تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها؛ - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة؛ - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، اقتصاديات المالية والبنوك، 2008-2009، ص4.

وعليه فالتنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن إيجازها فيما يلي:

[1]- وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص5

1- كمية ونوعية الموارد البشرية:

يتألف عنصر العمالة من حجم العمال ومهارات القوى العاملة، ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن جودة عنصر العمالة أي مهارات القوى العاملة ومعرفتها وتنظيمها تمثل العنصر الأكثر أهمية في عملية النمو الاقتصادي[1].

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي ومعدل الدخل الحقيقي للفرد، ويمكن استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:

$$\textbf{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير[2].

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي. حيث تستخدم إنتاجية العمل كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها[3]:

أ- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)؛

ب- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛

ج- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال؛

د- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

---

[1]- ساموبلسون، نورد هاوس، **علم الاقتصاد**، مكتبة لبنان ناشرون، ص 588.

[2]- حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، عمان، 1997، ص68.

[3]- بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية-** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2009/2008، ص8.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بوصفها كل العناصر الأصلية التي تؤلف أو تكون الأرض أو موارد الأرض، وهذه الموارد موجودة على الكرة الأرضية أو فوقها أو تحت سطح الأرض، وتشمل أيضا كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار، وبصيغة أكثر تحديدا فإن هذه الموارد تشمل: الصخور، التربة، المعادن، النفط، الفحم، اليورانيوم، المياه السطحية والجوفية وغيرها[1]، مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد، ويشترط في هذا العامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية للمجتمعات[2].

والجدير بالملاحظة أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة، بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل[3].

3- تراكم رأس المال:

يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار، أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق والمدارس والمستشفيات والجامعات وغيرها.أي أن على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب، وهذا الأمر يتطلب سياسات حكومية كفؤة اتجاه الاستثمار وتشجيعه[4].

ويتوقف معدل تكوين رأس المال على ثلاثة عوامل أساسية وهي[5]:

- حجم المدخرات الحقيقية في البلد، والذي يعتمد على الرغبة والقدرة على الادخار؛
- وجود المؤسسات المالية والائتمانية لتعبئة المدخرات وتحويلها إلى القنوات المطلوبة؛

---

[1]- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص54.

[2]- علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 42،41.

[3]- حربي محمد موسى عريفات، **مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي–** الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 270.

[4]- علي جدوع الشرفات، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[5]- معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي– دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970،2012)** –مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2015/2014، ص 122.

- استخدام هذه المدخرات من أجل الاستثمار في السلع الرأسمالية.

ويتباين تأثير هذه العوامل من بلد لآخر.

4- التطور التكنولوجي:

هو عبارة عن مجموع النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج، والتي تهدف إلى إنتاج كمية اكبر من المنتوج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من المدخلات، أي أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، حيث حتى إذا بقيت عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سيتحقق النمو الاقتصادي، ويتولد التطور والتقدم التكنولوجي من خلال الاختراعات الجديدة[1].

في العادة يتناول الاقتصاديون العلاقة التي تربط بين المقومات الأربعة وفقا لدالة الإنتاج الإجمالي، التي تربط بين مجمل الناتج الوطني وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا، حيث يمكن أن تصاغ هذه الدالة جبريا على النحو التالي[2]: $Q=A.f(K,L,R)$

حيث: Q: الإنتاج

K: الخدمات الإنتاجية لرأس المال

L: عناصر العمالة

R: عناصر المواد الطبيعية

A: تمثل مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد

f: دالة الإنتاج

[1]- محمد موساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

[2]- علي مكيد، عمار معوشي، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، ص118.
متوفر على الموقع:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downarticle
(اطلع عليه يوم 2018/02/23، 21:59)

المطلب الثاني: خصائص وأنواع النمو الاقتصادي

أولا: خصائص النمو الاقتصادي

هناك 6 خصائص للنمو الاقتصادي متعلقة أساسا بالدول المتقدمة وهي:

1- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي:

حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2%، و 1% للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال، كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية، تراوحت بين 50% و75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

3- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:

تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها، فمثلا كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في (و.م.أ) سنة 1846 حوالي 53.5% وانخفضت بحلول عام 1960 إلى 7% فقط[1].

[1]- كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد، تلمسان، 2013/2012، ص 31.

4- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث "Modernisation" ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

أ- **الرشادة الاقتصادية:** تتم من خلال تحديث طريقة التفكير، فما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي، فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في المواصلات ...إلخ. والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لا بد أن يصاحبها تفكير حديث[1].

ب- **التخطيط الاقتصادي:** حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الإستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس، وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معين، باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها في حال تغير البرنامج التنموي لسبب أو لآخر[2].

ج- **التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** ويعني التوزيع الأكثر عدالة للتدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

ح- **تحسين المؤسسات والاتجاهات:** يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص، مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا، الكفاءة، الذكاء، الحفاظ على الوقت، الالتزام، الأمانة، القيادة، التعاون، الاعتماد على الذات، الاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

[1]- وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2]- كبداني سيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

5- الإمداد الاقتصادي الدولي:

هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، مثل ذلك الأنشطة الاستعمارية التي أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات، فكل هذا كان له تأثير كبير على توحيد العالم وتحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن 19، وأيضا فتحت الإمكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة، ففي القرن 19 وبداية القرن 20 كان هناك سيطرة استعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول الفقيرة مثل إفريقيا، أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال، وذلك من خلال الحصول على الموارد الأولية الرخيصة وفتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات.

6- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي، في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة آيلة إلى التوسع أكثر فأكثر[1].

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

تم التمييز بين 3 أنواع من النمو الاقتصادي كالتالي:

1- النمو الطبيعي:

هو النمو الذي حدث تاريخا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، وقد جرى هذا النمو في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، تراكم أولى لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي، سيادة وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

[1]- وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

2- النمو العابر أو غير المستقر:

وهو نمو لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة تكون عادة خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته.

إن هذا النمط يمثل الحالة العامة في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة، ومواتية في تجارتها الخارجية، لا تلبث أن تتلاشى بنفس السرعة التي برزت بها. وكون هذا النمو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، أو يؤدي في أحسن حالاته إلى التقاطع مع ظاهرة " النمو باللاتنمية "[1] .

3- النمو المخطط:

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية[2].

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي، فوائده وتكاليفه

أولا: مقاييس النمو الاقتصادي

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي نستطيع من خلالها التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي.

وبشكل عام يتم الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج كأهم مؤشرين لقياس النمو الاقتصادي.

---

[1]- كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات، رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2000، ص 25 .

[2]- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل- دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، 2009/2008، ص 8،9.

1- الدخل الوطني الكلي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي. هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس[1].

إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول وذلك لان زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر[2].

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، وقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل[3].

3- متوسط نصيب الفرد من الدخل:

وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصائه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج، وفي هذا الشأن اعتقد " kindleberger charles " أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية[4].

---

[1]- بنابي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية. -دراسات نظرية وتطبيقية**،- قسم الاقتصاد، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر، 2002، ص72.

[3]- معط الله أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.

[4]- كبداني سيدي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

حيث هناك طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب وهي[1]:

أ- **معدل النمو البسيط:** وهو يقيس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي في أي سنة مقارنة بالسنة السابقة لها، ولذا يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$CMs = \frac{Yt - Yt - 1}{Yt - 1} \times 100$$

حيث: CMs: معدل النمو البسيط

Yt: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t

Yt−1: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t−1

ب-**معدل النمو المركب:** وهو يقيس متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي يستخدم في تقييم الخطط المتوسطة وطويلة الأجل، ويتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$YN = (1 + CMc)^N$$

$$CMc = \sqrt[N]{\frac{YN}{Y0}} - 1$$

حيث: CMc: معدل النمو المركب

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس

Y_N: الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N)

ثانيا: فوائد النمو الاقتصادي

يمكن حصر أهم فوائد النمو الاقتصادي فيما يلي[2]:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع من معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى؛

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 340،341.

[2]- جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، شبكة الألوكة، 2015، ص 10،11.

متوفر على الموقع:

HTTPS//WWW.BOOKS4ARAB.COM/2015/09/PDF-13.HTM

(اطلع عليه يوم 2018/02/24، 20:30)

- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- التخفيف من حدة البطالة.

ثالثا: تكاليف النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي الثمن أو التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية للنمو ولعل أهم هذه التضحيات هي:

1- التضحية بالراحة الآنية:

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، وكذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج.

وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي، والراحة هنا يقصد بها الوقت ما عدا ساعات العمل، وبالتالي فإن الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة في الحجم الساعي للعمل، وهو بمثابة تضحية بالراحة الآنية للأفراد، والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.

2- التضحية بالاستهلاك:

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد أساس النمو الاقتصادي، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار، وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل، لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي[1].

[1]- كريم بودخدخ، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

3- التكاليف البيئية والصحية:

يبدو وأن من نتائج التصنيع الواسع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الأقطار المتقدمة بصورة خاصة والأقطار الأخرى بصورة عامة حدوث مختلف أنواع التلوث في البيئة، سواء تلوث المياه أو الجو وزيادة عدد السيارات أدى إلى تصاعد المحروقات في الجو خاصة في المدن المزدحمة بالسكان، بحيث أصبح حتى التنفس في المدن يشكل خطر على الصحة العامة. كما أدى انتشار طرق المواصلات البرية والجوية بين المدن والريف إلى تعكير الراحة العامة بازدياد ضجيج السيارات وأصوات الطائرات المختلفة، كما أن تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى انتشار الجرائم بجميع أنواعها المختلفة.

4- عدم الاستقرار الاقتصادي:

إن الأقطار الرأسمالية تعاني من مشكلة معقدة وهي عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يأخذ أشكالا عديدة منهاالتقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة[1].

وبعد التطرق إلى كل من منافع وتكاليف النمو الاقتصادي يتضح أنه لابد من المحافظة على نوع من التوازن بين كل من التكاليف والمنافع المترتبة على النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل.

[1]- حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي، مرجع سبق ذكره**، ص71،72.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

لقد حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين والذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله ومحدداته، وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الحقبات الزمنية، وسيتم التطرق لأهم هذه النظريات ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي والنيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي

أولا: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذي تطرقوا لموضوع النمو الاقتصادي، وقد استند تحليلهم على عدة فرضيات أهمها: المنافسة التامة، الملكية الخاصة، التشغيل الكامل للموارد وسيتم في هذا المطلب تتبع فكر كل من Malthus Ricardo, Adam Smith

1- نظرية Adam Smith في النمو الاقتصادي (1723، 1790)

إن آراء وأفكار آدم سميث التي جاءت في كتابه الذي بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم الصادر سنة 1776 تمثل بداية التفكير الاقتصادي المنظم بصورة عامة، والمتصل منه بعملية النمو بصورة خاصة، وبالتالي فإنها تعتبر صياغة أولية لا تتضمن التحليل والعمق الكافيين.

حيث يرى آدم سميث أن الزيادة في النمو أو الثروة يتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك، إذا أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق[1]:

- زيادة مهارات العاملين، إذ تزداد درجة كفاءة العامل ودرجة إتقانه للعمل عندما يتوفر التخصص وتقسيم العمل؛
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي تخصيص قسم من العاملين للبحث والابتكار إلى زيادة الابتكارات، إضافة إلى أن تخصص العامل بجزء من العمل وملاحظته المستمرة له يجعله أقدر على الابتكار فيه؛
- إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة.

[1]- فليح حسين خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 105،106.

وركز سميث في كتاباته على القطاع الصناعي وطبقة الصناع كأساس للنمو الاقتصادي في المجتمع، وذلك بسبب تزايد الغلة في القطاع الصناعي الذي يتأتى عن طريق تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ولكن التخصص وتقسيم العمل محدود بسعة السوق، الذي يمكن إحداثه بالتوسع في التجارة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان وتحسين وسائل المواصلات، كما يرى Smith أن تراكم رأس المال يعتبر محرك أساسي لعملية النمو، هذا التراكم الذي يأتي عن طريق الادخار وبالتالي الاستثمار.

وباختصار تتمثل أهم الأفكار التي جاء بها Smith في النمو الاقتصادي فيما يلي[1]:

- الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية (الأرض)، التقدم الفني، وتوافر البيئة الدافعة للنمو في المجتمع؛
- يمثل تراكم رأس المال أساس نظرية Smith في النمو الاقتصادي؛
- التخصص وتقسيم العمل سيعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل ويتوقف نجاح ذلك على سعة السوق؛
- يأتي القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات التي ترفع من معدل النمو الاقتصادي نتيجة لقدرة هذا القطاع على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تحقيق الأرباح التي هي مصدر الاستثمارات؛
- يرى Smith أن النمو الاقتصادي في المجتمع (الصعود التراكمي للمجتمع) لن يستمر طويلا نتيجة لبطء معدل التقدم التقني، الذي يعتمد على تراكم رأس المال، وسبب ذلك هو انخفاض الأرباح نتيجة لزيادة الأجور ومحدودية الموارد، اللذان سيعملان على توقف الصعود التراكمي للمجتمع، ويبدأ الاتجاه نحو الهبوط التراكمي الذي يعتبر مرحلة من مراحل السكون، يستأنف بعدها المجتمع مرحلة الصعود التراكمي مرة أخرى.

إن الأفكار الرئيسية التي تعتمد عليها نظرية Smith في النمو الاقتصادي وهي التراكم الرأسمالي، نمو السكان وإنتاجية العمل، لازالت محل اعتماد العديد من النظريات الحديثة.

[1]– بناني فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص12،11.

الشكل رقم (2-2): تطورات النمو الاقتصادي لآدم سميث.

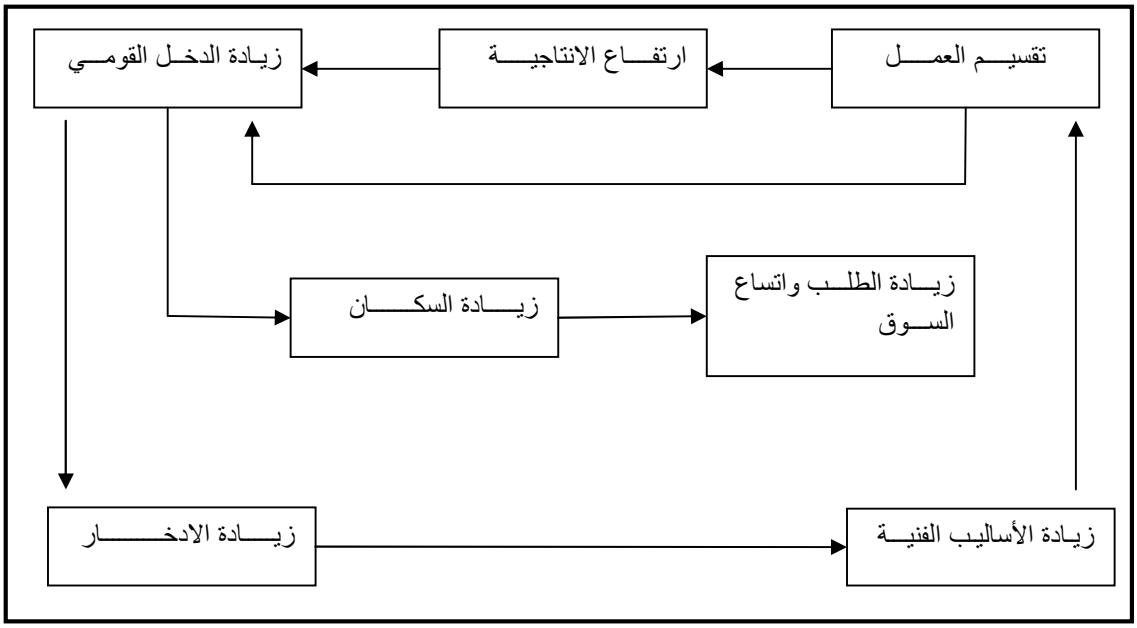

المصدر: كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي،- دراسة حالة الجزائر 2001-2009-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير 2010/2009، ص96.

2- نظرية Ricardo في النمو الاقتصادي (1772، 1823):

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، والذي عمل على تعميق آراء وأفكار هذه المدرسة، وجعلها أكثر متانة وقوة، وارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع والأجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك، ونشر آراءه في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب.

وبخصوص أبرز آراء ريكاردو ذات الصلة بعملية النمو فإنه يرى بأن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، إلا أنه يرى أن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعط أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك[1].

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي: الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي.

[1]- فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل؛ ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى ربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو[1].

أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان يقوم الرأسماليون بتوظيفهم ويعتمدون على الأجور التي تتحدد وفقا لصندوق الأجور، وأن عدد هؤلاء العمال يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، فإذا كان معدل الأجور كافيا لتمتع العمال بكافة وسائل الراحة للحياة، فإنه من المتوقع أن يزيد عدد السكان، وبالتالي زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف، أي أن هناك علاقة طردية بين معدل الأجور وعدد السكان[2]. أما الإقطاعي هو مالك الأرض فإنه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي[3].

وعلى أساس تقسيم ريكاردو المجتمع إلى المجموعات الثلاثة السابقة يبحث في توزيع الدخل إلى ثلاثة أنصبة أو حصص رئيسية تمثل العوائد أو الدخول التي تحصل عليها هذه المجموعات، وهذه الحصص هي[4]:

- الأجور: وهي ما يدفع للعاملين والتي تتحدد على أساس مستوى عيني للأجور (طبيعي) تحدده الأعراف والتقاليد، أي أنه يتحدد عند مستوى أجر الكفاف.
- الريع: وهو ما يدفع لمالكي الأرض من أجل تحقيق التساوي بين مستويات الأرباح التي تحقق للرأسماليين جراء استخدام وحدات متساوية من العمل ورأس المال على أراضي متفاوتة الجودة.
- الربح: وهو الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل تحملهم أعباء العمليات الإنتاجية وتوفير مستلزماتها والإشراف عليها وتنظيمها.

فإذا كان الدخل النقدي هو الأجور مع الريع والأرباح، نلاحظ أن ارتفاع حصيلة الأجور والريع يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح في الدخل القومي، وصحة هذا التحليل تكون في ظل المنافسة التامة (أي عدم قدرة الرأسماليين على رفع أسعار منتجاتهم بعد اضطرارهم لرفع الأجور) وبما أن الأرباح حسب ريكاردو هي المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي، فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثر التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الاقتصادي.

---

[1]– مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص58.

[2]– معط الله أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص131.

[3]– وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[4]– فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 113،114.

ومنه فإن ريكاردو يرى أن رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وفيما يخص التقدم التكنولوجي فإنه يرى أن ظهور الاختراعات والتجديدات الآلية الصناعية يؤدي إلى نقص الطلب مؤقتا على العمال مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم، فتميل الأرباح إلى الارتفاع وبالتالي يزيد معدل التجميع الرأسمالي[1].

وبالنسبة للتجارة الخارجية يرى ريكاردو بأنها لا تلعب دورا أساسيا في تطوير الصناعات القومية، بل أنه يرى بأن التجارة الخارجية صالحة فقط حتى تمكن من الحصول على سلع متزايدة من الخارج مقابل نفس كمية العمل القومية، كما أنه يرى كذلك بأن تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج يؤثر على إمكانية تكوين فرص الشغل في الداخل، ويرى بأن هناك منافع تكمن في توفير مواد أولية للبلد[2].

ويؤكد ريكاردو أن الضرائب عامل هام في تمويل النمو الاقتصادي، إلا أنه يحذر من زيادة معدلاتها على أرباح الرأسماليين حتى لا يكون ذلك معوق لتيار النمو الاقتصادي[3].

3- نظرية Thomas Malthus في النمو الاقتصادي (1766، 1834)

اشتهر مالتوس من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان، حيث كان متشائما في ذلك، إذ اعتقد بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية في حين أن إنتاج الغذاء والثروة ينمو بمتتالية عددية، وهذا يؤدي إلى الضغط على الموارد باستمرار الزيادة السكانية إذا تركت بدون تحديد أو تدخل فيها.

ورغم ذلك فإن مالتوس قد جاء بآراء مهمة بخصوص عملية النمو، وردت في الجزء الثاني من كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي، والتي اختلف في بعضها مع بقية كتاب المدرسة الكلاسيكية[4].

ورأى مالتوس ضرورة الحد من الادخار عند مستوى معين حتى لا يقلل من الطلب على الاستهلاك (الطلب الفعال) ما يؤدي للحد من الاستثمار وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي[5].

أما عن النظرة المالتسية في التنمية والنمو فتتمثل في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه،

---

[1]- بنابي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[2]- ثابت محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص75.

[3]- بنابي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

[4]- فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

[5]- زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد كمي، ، 2014/2013، ص47.

هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، ويندد مالتوس بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر[1].

الشكل رقم (2-3): نموذج "طوماس مالتوس" حول النمو الاقتصادي

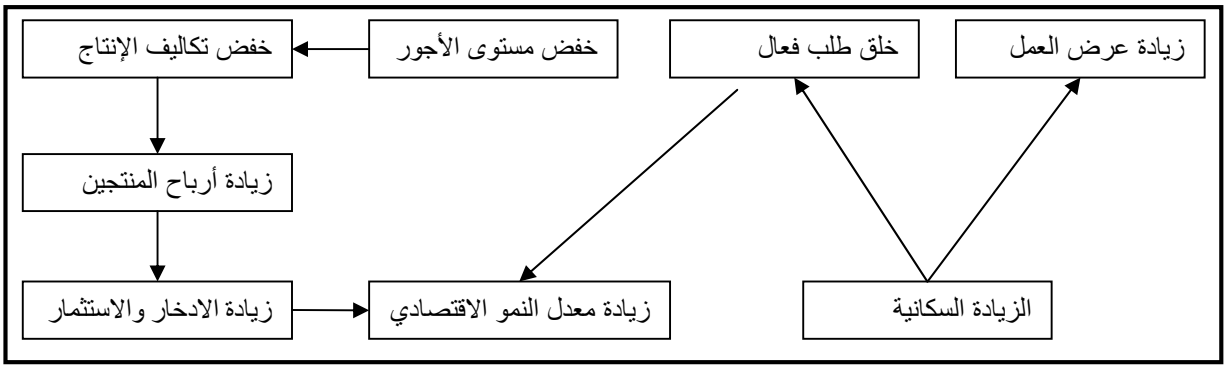

المصدر: كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، -دراسة حالة الجزائر-، 2009/2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2010/2009، ص97.

استند النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية على المعدلات التالية:

دالة نمو السكان $L=L(W)$.....(1)

دالة الأرباح $R=R(T,L)$.....(2)

حيث أن: العمل: L الأجــور: W

الأرباح: R التكنولوجيا:T

قانون الأجر الحديدي $W=\infty L$

مستوى الكفاف للأجر: ∞

حيث أن نمو السكان يؤدي عند ارتفاع مستوى الأجور عن حد الكفاف إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة[2].

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الجزءالثالث، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص66.

[2]- توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء- دراسة تطبيقية، العراق-** مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، العراق، 7أفريل 2010، ص29.

ثانيا:التحليل النيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي

على غرار الكلاسيك، حاول الاقتصاديون النيوكلاسيك أيضا تفسير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي، اعتماد على ما جاء به سابقوهم من الكلاسيك، حيث طور النيوكلاسيك آلية جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود والنطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

1-نظرية Schumpeter. J في النمو الاقتصادي

وضع الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر نظرية في بداية القرن العشرين وتحديدا في العام 1911، ولكنها ترجمت إلى اللغة الانجليزية عام 1934م.

بين شومبيتر في نظريته أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول، تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا[1].

إن اتجاه النمو عبد شومبيتر ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده، وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الإبتكاري غير ملائمة وذلك لسببين:

- الأول: توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده؛
- والثاني: هو مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية وبالتالي يزيد من مخاطر الابتكار[2].

وقد أعطى شومبيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، وركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو، فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي، ويمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية فالمنظم هو المبتكر والمجدد. والمبتكر عند شومبيتر ليس الرأسمالي بل المنظم الذي هو ليس رجلا عاديا في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا، والابتكار يتضمن عدة أشياء منها[3]:

- تقديم منتج جديد؛
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛

[1]- علي جدوع الشرفات، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

[2]- معط الله أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص144.

[3]- محدت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

- الدخول إلى سوق جديد؛
- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام؛
- إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة الابتكار.

وإن الدافع الرئيسي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الأرباح، وبالتالي فإن هدف المنظم لا يخرج عن هذا النطاق، لذا يرى شومبيتر أنه في ظل المنافسة الكاملة فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي من الابتكارات، والتي تؤدي إلى تغيرات ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع[1].

وتتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر، هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل، وفي مجال تمويل الاستثمار أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الإدخارات، وهنا يختلف شومبيتر عن الكلاسيك المحدثين حيث أن هؤلاء يفترضون أن عرض النقد معطى، أي أنهم يعتقدون بأن النقد لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد على عكس شومبيتر[2].

2- نظرية صولو في النمو الاقتصادي

لقد كان Robert solow مهتما بمشكلات النمو الاقتصادي وظهر ذلك في مقاله الشهير "مساهمة في نظرية النمو" في عام 1956[3] ، ويعتبر نموذج Solow للنمو إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيو كلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول "صولو" على جائزة نوبل في الاقتصاد، ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار هرود- دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل) ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي[4].

وأكد صولو من خلال نموذجه على دور الادخار والتراكم الرأسمالي في دعم النمو في الأجل القصير، مع صعوبة المحافظة على نفس النسق على المدى البعيد، إلا بحدوث تطورات تقنية تعزز إنتاجية العمل ورأس المال وترفع معدلات النمو وتحافظ عليها. كما أقر بأن تعاظم الزيادة في التراكم الرأسمالي تخفض إنتاجيته تبعا لقانون تناقص الغلة، ما يدفع الاقتصاد للوصول إلى حالة الاستقرار .

---

[1]- كريم بودخدخ، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

[2]- مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

[3]- بنابي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[4]- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة ومراجعة محمود حسن حسني. محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، مصر،2006،ص150.

ويرجع صولو المصدر الأساسي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الأجل الطويل إلى التقدم التكنولوجي[1]، ودالة الإنتاج لدى Solow تأخذ الشكل التالي:[2]

$$Y = Af(K.L)$$

حيث:Y: جمع الناتج المحلي الإجمالي. ، K: رأس المال.

L: العمالة ويتمثل هذا العنصر في القوى العاملة داخل المجتمع وتساعد في الإنتاجية.

A: المعرفة التكنولوجية المستخدمة في تطوير رأس المال والعمالة.

وتمثل هذه العناصر المتغيرات الداخلية في النموذج، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، حيث يدخل عامل الزمن في دالة الإنتاج بالشكل التالي:[3]

$$Yt = f(K(t), A(t)L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن.

ومن خصوصيا هذه الدالة الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الانتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل، والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي AL يسمي بالعمل الفعلي، ويقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث ان الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج $\frac{K}{Y}$ ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

ويقوم هذا النموذج على جملة من الافتراضات نذكرها فيما يلي:[4]

- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل رأس والمال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $(\frac{K}{\mathrm{L}})$ يمكن تعديل مسار النمو عبر الزمن نحو التوازن؛
- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتوج مركب واحد؛
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه ؛

---

[1]– حمزة مرادسي، **النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة (1969-2016)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد13، ديسمبر 2017، ص188.

[2]– هشام حنضل عبد الباقي، **تجربة اليمن في الإصلاحات الاقتصادية واثرها على النمو الاقتصادي**، مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، مصر، 2007، ص85.

[3]– كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، 2011/2010، ص 45، 46.

[4]– محمد موساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي:

$$C = cy \Rightarrow s = (1 - c)y = sy$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، ومعنى ذلك انه عند نمو السكان بمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر سوف ينمو بنفس المعدل؛
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال؛
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما؛
- التكنولوجيا متغير خارجي.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي

أولا: تحليل كينز للنمو الاقتصادي

في عام 1936 نشر كينز نظريته العامة، ومنذ ذلك الوقت اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج[1].

ويفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، بينما اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا، فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي[2].

فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل والتشغيل لا بد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، كما أدمج كينز متغيرات تتسم بالديناميكية كنمو السكان والتقدم التكنولوجي، ما يظهر

[1]– هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص381.

[2]– وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

ان كينز لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي بل ترك مواضيع النمو والتنمية لمن يعرفون بالنيوكينزيون كأمثال هارود دومار واهتم أكثر بالاستقرار الاقتصادي.

إذ يكمن التحدي الأكبر حسبه عندما لا يصل مستوى الدخل الوطني لمستويات مرتفعة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة، فيتجلى الحل حينئذ في توسيع عرض النقود، من قبل الدولة قصد تخفيض معدلات الفائدة سعيا منها لتشجيع الاستثمار وبالتالي تحسين مستوى الدخل وحجم العمالة، حيث أكد كينز أن مشكل البطالة يبقى مطروحا في الأجل الطويل الشيء الذي يدل على حتمية توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية.

كما تجدر الإشارة إلى عدم التفات النظرية الكينزية لتحليل مشاكل الدول النامية بل أنحصر اهتمامها على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة[1].

ثانيا: نظرية هارود دومار في النمو الاقتصادي

طور هارود ودومار في الأربعينيات نموذجا لإمكانية تحقيق نمو مستدام، بتوسيع النموذج الكينزي قصير الأجل، والذي يفترض عدم استقرار الاقتصاد الرأسمالي. ويعد نموذج هارود. دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا، ويمثل نقطة الانطلاق في إطار النمو طويل الأجل في الاقتصاديات المتقدمة. يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمارات كمتطلبات لرأس المال، وفي تحفيز النمو طويل الأجل، وذلك بهدف تهيئة الدول للانتقال من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج[2].

ولكن نمودج هارود. دومار كان قد استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال[3].

ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات هي:[4]

- يفترض أن الاقتصاد مغلق؛
- تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة؛
- تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام وقرارات آلية وفورية؛
- جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة؛

[1]- زكاري محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[2]- عبلة عبد الحميد بخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 85، 86.

[3]- محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

[4]- وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

- يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار؛
- يفترض أن علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة؛
- المستوى العام للأسعار ثابت.

وقد جاء هذا النموذج بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، وهذا التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعا لمعدل ادخار، هذا المعدل هو الذي يهدف نموذج هارود– دومار لتحديده.

حيث وباعتبار ان الناتج هو دالة في رأس المال فقط يكون بالتالي:

K: رأس المال

Y: الناتج

V: معامل رأس المال $Y = \frac{K}{V}$ ..... (1)

ويعتبر V معامل ثابت وهو مؤشر هام جدا في نمودج هارود. دومار وتكمن أهميته في انه يقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار حيث من العلاقة نجد:

$$V = \frac{K}{Y} \quad \text{..... (2)}$$

وبالتالي كلما ارتفع V فإن ذلك يدل على ضرورة رفع رأس المال لإنتاج نفس الحجم من الناتج والعكس صحيح، كما أنه يدل على كثافة رأس المال في عملية الإنتاج، إذ أنه يرتفع في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة رأسمالية، وينخفض في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة عمالية، كما أن معامل رأس المال V يدل على مدى فعالية رأس المال، إذ أن ارتفاعه يدل على انخفاض فعالية رأس المال، أما انخفاضه فيدل على ارتفاع فعالية رأس المال لأن ذلك يعني أن وحدات أقل من رأس المال أنتجت حجما معينا من الناتج[1].

وينقسم معامل رأس المال إلى نوعين:[2]

- معامل رأس المال المتوسط $\frac{K}{Y}$: يعبر عن نسبة مخزون رأس المال K إلى حجم الناتج Y.
- معامل رأس المال الحدي $\frac{\Delta K}{\Delta Y}$: وهو يقيس حجم رأس المال الضروري إضافته لرفع حجم الناتج (Y) بمقدار معين وهذا المعامل هو الأهم في عملية النمو الاقتصادي.

[1]– بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص114.

[2]–**نفس المرجع** ، ص115.

والملاحظ أن كل من هارود ودومار حاولا دراسة تذبذب معدلات نمو متوالية تتسم بها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، لذلك فإن النموذج تم إعداده لمعالجة هذا الموضوع في تلك البلدان، وعليه فإنه يصبح تطبيق النموذج أكثر محدودية على اقتصاديات البلدان النامية للأسباب التالية:[1]

1- إن المشكل الأساسي في البلدان النامية هو ضعف معدلات نمو اقتصادياتها بشكل عام بل وانعدامها في بعض الأحيان وليست المشكلة في تذبذب هذه المعدلات؛

2- من الصعوبة تقدير معامل رأس المال في البلدان النامية حيث أن ارتفاع قيمة ذلك المعامل لديها لا تعود لارتفاع سعر الفائدة بقدر مشكل الاختناقات التنظيمية والإدارية التي تعاني منها العملية الإنتاجية والتسويقية لمؤسساتها، وبالتالي فقيمته ستختلف تماما بمجرد إزالة تلك الاختلافات؛

3- يبدأ النموذج من مستوى التشغيل الكامل، والبطالة عند كينز تظهر عجز الطلب الفعال أو الاستخدام غير الكامل لرأس المال. أما في البلدان النامية فتتميز بارتفاع عدد سكانها المستمر مما يلحق ارتفاعا لمستوى الطلب، كما ان الانخفاض في رأس المال يجعلها بعيدة عن افتراض كينز بالاستخدام الكامل لرأس المال؛

4- إن افتراض عدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي غير وارد في الدول النامية لأنه لا يتحقق النمو إلا بوجود مساعدة حكومية.

المطلب الثالث: نظريات النمو الجديدة (الداخلية)

إن الأداء الضعيف للنظرية الكلاسيكية المحدثة (النيو كلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي.

ولكن هذا لا يلغي أهمية أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي إذ كانت بمثابة القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات وأبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، وكان القاسم المشترك فيها هو عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمو الاقتصادي التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة.

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص99.

أولا: نظرية مراحل النمو لوالت روستو

في محاولة لتحديد درجة النمو الاقتصادي عند الدول المتخلفة، قام البروفيسور والت روستو أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كامبردج، بإعطاء نظرية "مراحل النمو الاقتصادي" عام 1960 والتي استنبطها من تاريخ النمو الاقتصادي التي شهدتها جميع دول العالم. بمعنى أن هذه النظرية ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث.

وتتخلص هذه المراحل في الآتي:

- مرحلة المجتمع التقليدي؛
- مرحلة التهيؤ للانطلاق؛
- مرحلة الانطلاق
- مرحلة النضوج؛
- مرحلة الاستهلاك الوفير[1].

وفيما يلي تفصيل موجز لكل مرحلة من هذه المراحل:

1- **مرحلة المجتمع التقليدي:** وهي تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى " القدرة ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية.

هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد[2] .

2- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** يوجد فيها بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع باتجاه مرحلة الإقلاع ويقسمها روستو إلى مجموعتين: الدول النامية أو المتخلفة وفيها تتحسن الصحة العامة، وينخفض معدل الوفيات دون أن يرافق ذلك انخفاض في حجم المواليد، وفيها تبقى هيمنة أساليب الإنتاج التقليدية والنشاط الأولي.

أما مجموعة الدول الغنية بمواردها ففيها تنخفض كثافة السكان بالنسبة للموارد، ويسهل بروز المنظمين لقيادة عملية النمو والقيام باستثمارات منتجة، وتقوم هذه الدول باستغلال الموارد الطبيعية

[1]- محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص389.

[2]- مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 23. 24 فبراير 2011 ، ص10

المتوفرة بكثرة، وفيها أيضا تتحسن مجالات الاستثمار والربح وزيادة فرص العمل والتعليم، ويظهر المنظمون في حدود ضيقة، وتبرز بعض المؤسسات المالية، ويزداد الاستثمار في قطاع النقل، وتتسع السوق المحلية، وتنمو التجارة الداخلية والخارجية، وتظهر بعض الصناعات التحويلية، وتتميز أيضا بظهور قطاع أو أكثر ليلعب دور الرائد عادة في القطاع التقليدي (الزراعة والتعدين).[1]

3- **مرحلة الانطلاق:** تركز في القضاء على معوقات النمو الاقتصادي وإحداث تغيرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية، وتشجيع العاملين والابتكارات. [2]

وتحاول الانطلاق نحو التقدم من خلال تنمية مواردها الاقتصادية والنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والمباشرة بإنشاء الصناعات الأساسية.

ومن أهم مظاهر مرحلة الانطلاق أن مدتها قصيرة نسبيا بين (20-30سنة)، وان معدلات الاستثمار فيها تفوق معدلات الزيادة في السكان، وباختصار فإنه يتم خلال هذه المرحلة تحول كبير في مجالي الإنتاج والتوزيع، وهي من أصعب المراحل كما يقول روستو لأنها تتطلب جهدا وتنمية شاقة.

4- **مرحلة النضوج:** وفيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا لأنها تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، وتكون قد حققت مستوى جيد في إنتاجها المادي، إلا أن أهم ما يميز مرحلة النضوج هو زيادة معدلات الاستثمار عن معدلات الاستهلاك.

أما عن أهم مظاهر هذه المرحلة فهو قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب، والصناعات الميكانيكية والصناعات الكيميائية وغيرها، إضافة إلى أن الدولة في هذه المرحلة تتمتع بازدهار كبير في حركة التجارة الخارجية فيها وتمتع المجتمع بالنضوج الفكري الفني[3].

5- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** حيث يبدأ المجتمع بالتمتع بوفرة الاستهلاك من السلع المعمرة من سيارات وثلاجات وأجهزة كهربائية، ويرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي عموما، بدرجة تزيد احتياجاته الضرورية، ويتغير التوطن السكاني حيث تزداد نسبة سكان المدن عن الريف، وتزداد الرفاهية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية[4].

---

[1]- إياد عبد الفتاح نسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص269، 270.

[2]- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، الشروق، 2010، ص54.

[3]- محمد مروان السمان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 390، 391.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية، 2006، ص478.

الشكل رقم (2-4): مراحل النمو الاقتصادي لروستو.

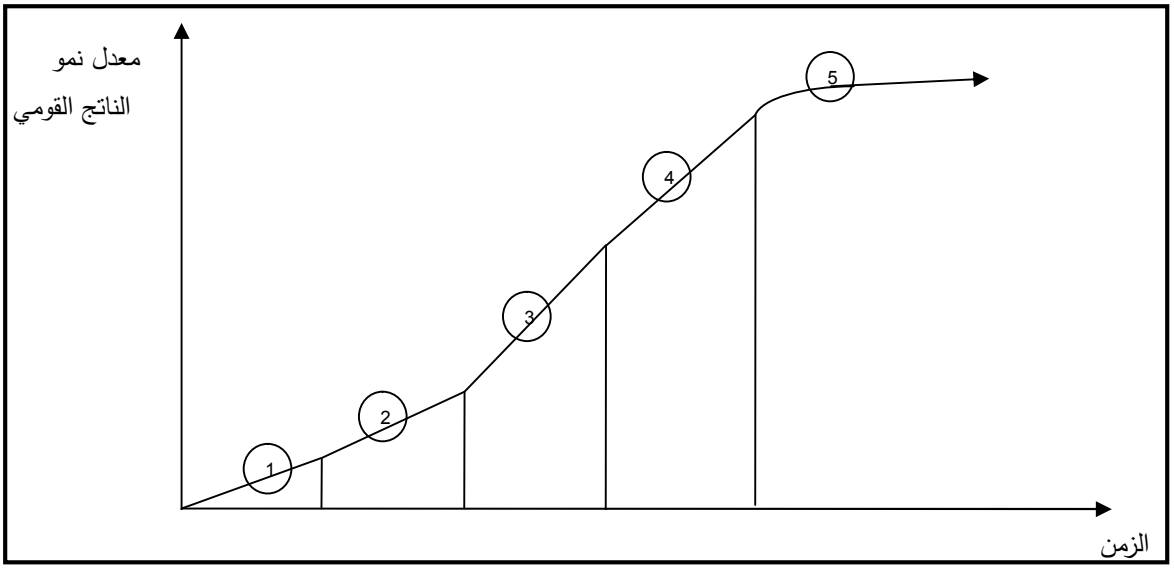

المصدر: عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الجزء الثالث، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص82.

ثانيا: نظرية Poul Romer في النمو الاقتصادي

أخذ "رومر" الفكرة المقدمة من طرف Kenneth Arrow في سنوات الستينات والتي تقول بأن التقدم التقني ينتج عن التمرن أو ما يسمى "التعليم بالممارسة" حسب هذا المفهوم فإن عملية الإنتاج نفسها تؤدي إلى تحسين وتطوير خبرة العمال وبالتالي إنتاجيتهم، وهذا بدوره يسمح لهم بالإنتاج أكثر، وهذه الفوائد تعود على الاقتصاد بأكمله حيث ينتج عنها وفورات خارجية تكنولوجية[1].

ويوجد في نموذج "رومر" مخزونين مترابطين، مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنها، فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت، وهو يعتمد على العوامل التي تحكم ميل الادخار، فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل النمو أكثر ارتفاعا.

ويتميز هذا النموذج بمجموعة من الخصائص أهمها:

[1]- معط الله أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص181.

- الوفرات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية والتي تتحقق عبر آليتين تتمثل الأولى فيما يؤدي إليه الاستثمار في إحدى الشركات من زيادة إنتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الأخرى، وتتعلق الثانية برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه؛
- الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل وهو ما يشكل وجه الاختلاف الأساس بين نموذجي "رومر" و "صولو"؛
- التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو بسبب تأثير مخزون رأس المال (المعرفة) والذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقر ؛
- وجود ثلاث حالات رئيسية للنمو:

- حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية أي المعرفة الخاصة و الجماعية أقل من الواحد الصحيح؛
- حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل واحد صحيح؛
- حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من الواحد الصحيح[1].

كما قام هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات أهمها:[2]

- افتراض وجود اقتصاد يوجد به عدد متساو من المنشآت المتماثلة ومن المستهلكين المتماثلين وأن دالة الإنتاج في كل منشأة من سلع الاستهلاك تأخذ الشكل:

$Yi = f(Ri, X, A)$ حيث:

Yi: إنتاج كل منشأة i من سلع الاستهلاك.

Ri: يمثل رصيد المعرفة أو رأس مال المنشأة من الأبحاث والتجديد.

X: تمثل عمود يضم عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمل وغيرها.

A: تمثل الرصيد الكلي للمعرفة.

- للمستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد اثر خارجي موجب على إنتاج كل منشاة رغم أن اختيار A خارجي بالنسبة لكل منشأة؛
- دالة الإنتاج f هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في كل من Ri و X وهي كذلك متزايدة من الرصيد الكلي للمعرفة A؛
- كما تتمتع دالة الإنتاج f بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية؛

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص138، 139.

[2]-**نفس المرجع** ، ص139.

- كما يرى "رومر" أنه يمكن افتراض ثبات وتماثل تفضيلات الأفراد وتماثل الفن الإنتاجي، وثبات حجم السكان، مع استبعاد فرض النموذج النيوكلاسيكي للنمو المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال.

ثالثا: نموذج "سيرجيو ربيلو" في النمو الاقتصادي

يعتبر نموذج AK من بين أهم نماذج النمو الداخلي وأبسطها وهو أيضا من النماذج التي شكلت أساسا لنظرية النمو الداخلي، وتتميز دالة الإنتاج بغياب العوائد المتناقصة لرأس المال وقد تم اقتراحها من طرف ربيلو سنة 1991، وأطلق عليه اسم AK بسبب شكله: Y=A.K ، حيث A عبارة عن ثابت إيجابي الذي يعكس مستوى التكنولوجيا، K هو رأس المال، ويمكن أيضا أن يفسر على أنه يشمل رأس المال البشري و (المعرفة) رأس المال المادي[1]. وهذا يعني أن الإنتاج دالة خطية في رأس المال بنوعيه وتوضيح النموذج أكثر قام "ربيلو" بتبيان رأس المال بنوعية في الدالة على النحو التالي:

$$Yi = Ai(Ki)l - r(Ni\ Hi)r$$

وافترض "ربيلو" أن دالة الإنتاج الكلي لابد أن تكون متجانسة من الدرجة الأولى أي أنها تظهر ثبات عائد النطاق بالنسبة للمدخلين التراكميين المستخدمين، وذلك ليكون ممكنا الوصول إلى حالة النمو الثابت الداخلي حيث ينمو كل من الاستهلاك، رأس المال المادي ورأس المال البشري والدخل الفردي بمعدل نمو مشترك.

وبحل النموذج توصل "ربيلو" إلى معدل النمو المشترك، ومن أهم استنتاجاته بالنسبة لهذا المعدل المشترك أنه يتزايد مع تزايد عدد ساعات العمل في كل من قطاع الإنتاج، وفي مجال تراكم رأس المال البشري ولهذا فقد توقع "ربيلو" أن الاقتصاديات التي تتميز بالعمالة الماهرة يمكنها أن تنمو أسرع[2].

[1]– معط الله أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 183.

[2]– إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص145.

المبحث الثالث: الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

بالنظر لعدم توفر دراسات سابقة توضح العلاقة المباشرة بين الحوكمة المصرفية والنمو الاقتصادي، فإنه تم الاعتماد في هذا المبحث على علاقة الحوكمة المؤسسية بالنمو الاقتصادي.

فقد برزت مسألة الحكم الراشد أو ما يعرف بالحوكمة في السنوات الأخيرة باعتبارها حجر الأساس للنمو والتنمية الاقتصادية والمصرفية. وقد حازت هذه المسألة على قدر كبير من اهتمام وعناية السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات المالية والاقتصادية، وقطاع المصارف والشركات والمؤسسات، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

فقد أظهرت تجارب عدد كبير من دول وشركات العالم والأزمات المالية التي عصفت بها، أن الحكم الجيد يشكل أحد العناصر الأساسية للنمو الصحي والقوي في الاقتصاديات الوطنية وقطاع الشركات والمصارف المحلية.

حيث تساعد حوكمة الشركات على بناء أساس متين للنمو الاقتصادي وذلك بمساعدتها للدول على اجتذاب الاستثمار، وتسهيل الإصلاح المؤسسي، وتقليص فرص الفساد، وحماية حقوق صغار المساهمين، وهذا ما سيتم التطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: دور الحوكمة المصرفية في زيادة الاستثمارات

أولا: دور الحوكمة المصرفية في حماية المستثمر

تمثل المبالغة في قيمة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية أو البنوك لتقديم التمويل اللازم للمستثمرين أحد العوائق التي تحول دون تنفيذ المشروعات وخاصة المستثمرين عير القادرين على تقديم مثل تلك الضمانات، وفي هذه الحالة يلجأ المستثمرين إلى البحث عن شركاء لتمويل مشروعاتهم، إلا أن صعوبة الوصول إلى هؤلاء الشركاء تمثل عائقا آخرا أمام إقامة المشروع، كما أن الشركاء عادة ما يتخوفون من استيلاء المستثمرين على أموالهم، ومن هنا تنشأ الحاجة الملحة إلى إدخال أساليب الإدارة السليمة في الشركات (الحوكمة المؤسسية)[1] وتعني الشفافية والإفصاح عن البيانات والمعلومات التي من شأنها تقديم الحوافز للمستثمرين للحصول على التمويل اللازم للمشاريع دون الحاجة إلى ممارسة الرقابة والمتابعة اليومية

[1]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية**، السنة 25، العدد الفصلي الثاني، افريل– جوان، 2007، ص 8.

لعمليات تلك المشاريع، الأمر الذي يعني ضرورة توفير حماية قانونية لكبار وصغار المستثمرين عن طريق إلزام الشركات بضرورة الإفصاح عن المعلومات وبيانات الملكية والأداء المالي وطبيعة النشاط والمعاملات[1].

وقد سعت مختلف أنظمة الحوكمة إلى تعزيز حقوق المستثمرين، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في مبادئ منظمة الـ OECD التي تهدف في مجملها إلى ضمان حقوق المساهمين، وخصصت أحد المبادئ ليعالج بوضوح هذه الحقوق[2]، حيث ينص المبدأ الثاني من مبادئ هذه المنظمة للحوكمة على أنها:

" يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين بما فيهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم".

ويحدد هذا المبدأ عدد من الحقوق التي يجب ضمانها للمساهمين والمستثمرين في الشركات على النحو الآتي[3]:

أ- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

- يجب أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت، فيجب أن يتمكن كافة المساهمين من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة من فئات المساهمين قبل شرائهم الأسهم، كما يجب أن تكون أي تغيرات مقترحة في حقوق التصويت خاضعة للتصويت من قبل المساهمين؛
- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع حملة الأسهم؛
- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب ألا تشكل إجراءات الشركة صعوبة أو تحمل المساهمين تكاليف مرتفعة للتصويت.

ب- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

ت- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

---

[1]- عثماني ميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

[2]- جهاد خليل الوزير، **دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية**، الملتقى السنوي الأول: سوق رأس المال الفلسطيني، أيلول 2007، ص 6.

[3]- قباجة وآخرون، **تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، مارس 2008، ص 8.

ثانيا: دور الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمارات

تعمل حوكمة الشركات على زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية، وتظهر أهميتها في هذا المجال في تنمية وتشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي بالنتيجة إلى زيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية، وذلك لأن المستثمرين حالة ضرورية وحجر الزاوية في الوحدات الاقتصادية كافة، ويتم ذلك من خلال الشفافية في التعامل معهم، فإن حماية مصالحهم واطمئنانهم على أموالهم المستثمرة في الشركة يعد من الأولويات لدى الوحدات الاقتصادية لأن هذا يؤدي بالنتيجة إلى رفع أسعار أسهم الوحدة في السوق ودعم مركزها التنافسي مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، مما يعمل على تدعيم استقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد ودرأ حدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد الإداري وسوء الإدارة بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة بها وبما يعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود[1].

وهناك عدة طرق يمكن بها للحوكمة المؤسسية أن تساعد الاقتصاديات على اجتذاب الاستثمارات لتدعيم أساس الأداء الاقتصادي طويل الأجل والقدرة التنافسية كالآتي[2]:

1- إن طلب الشفافية في عمليات الشركات وفي إجراءات المحاسبة والتدقيق وفي عمليات الشراء وفي كافة الأعمال يؤدي إلى مهاجمة حوكمة الشركات لجانب العرض في عمليات وعلاقات الفساد، إذ أن الفساد يؤدي إلى استنفاد موارد الشركات ومحو قدرتها التنافسية وإلى نفور المستثمرين بعيدا عنها؛

---

[1]- حسن يوسف الناصر، عبد الواحد غازي محمد النعيمي، **دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كوردستان**، مجلة جامعة نوروز، العراق، العدد 0، 2012، ص 12.

[2]-حسن يوسف الناصر ،**مرجع سبق ذكره** ، ص13.

2- إن إجراءات حوكمة الشركات تعمل على تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجالس الإدارة في وضع استراتيجيات سليمة للشركة، وضمان عدم القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ إلا لأسباب سليمة ومقنعة تدعوا إليها حاجة الشركة، والتأكد من أن نظم المرتبات والمكافئات تعكس الأداء. وهذه الإجراءات هي التي تساعد الشركات على اجتذاب الاستثمارات بشروط مواتية وعلى تعزيز وتحسين أدائها.

3- إن إتباع معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين يؤدي إلى قيام نظام قوي للحوكمة المؤسسية يساعد على منع وقوع الأزمات الدورية في الجهاز المصرفي حتى في الدول التي لا يتم فيها تداول معظم أسهم شركاتها في بورصات الأوراق المالية، كما يساعد اتخاذ الخطوة التالية على ضمان وجود طرق للتعامل مع حالات إخفاق وتوقف الشركات مما يوفر التعامل العادل لكافة أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين وأصحاب الشركة والدائنين.

4- إن غرس الحوكمة المؤسسية يؤدي بدرجة كبيرة إلى تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة عملية الخصخصة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: دور الحوكمة المصرفية في تحسين أداء الجهاز المصرفي

إن ما شهدته البيئة الاقتصادية المعاصرة من إصلاحات اقتصادية كبيرة خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تسعى نحو التحول إلى اقتصاد السوق وذلك بتسريع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق إنشاء المشاريع الاقتصادية العملاقة التي تحتاج إلى التمويل الكافي وخاصة من جانب البنوك، هذه الأخيرة التي أصبحت مطالبة بأن تكون على قدر من الكفاءة التي تمكنها من الاطلاع بمهمة توفير الائتمان ومنحه وفق اعتبارات اقتصادية، وهنا فإن تطبيق الحوكمة المصرفية يلعب دورا مهما في هذا المجال من خلال:

- زيادة كفاءة البنوك في تعبئة المدخرات وتوجيه منح الائتمان.
- القضاء على الفساد المالي والإداري في البنوك.

أولا: زيادة كفاءة البنوك في تعبئة المدخرات وتوجيه منح الائتمان

تقاس فعالية النظام البنكي في أي اقتصاد كان بعنصرين أساسيين هما[1]:

- الأول: ويتمثل في مدى قدرة النظام البنكي على تعبئة الموارد المالية وبالأخص الموارد التي لا تأتي من الإصدار النقدي.
- الثاني: ويتمثل في مدى قدرة النظام البنكي على تخصيص الأموال القابلة للإقراض وفق أفضل الصيغ الممكنة.

وقد يلعب تطبيق الحوكمة في البنوك دورا مهما في هذا الاتجاه وهذا من خلال[2]:

1- **زيادة قدرة البنوك في استقطاب الودائع:** حيث أصبحت درجة التزام البنوك بتطبيقها لمبادئ الحوكمة أحد المعايير التي يضعها المستثمرون والمتعاملون في اعتباراتهم باتخاذ قرارات التوظيف والاستثمار ومن ثم فإن البنوك التي تقدم على تطبيق حوكمة جيدة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن البنوك التي لا تطبقها وتزداد قدرتها على التنافس في المدى الطويل.

2- **زيادة قدرة البنك على تخصيص الموارد المجمعة وفق أفضل الصيغ الممكنة:** حيث أن تطبيق الحوكمة في البنوك تمكن من تقوية الإدارة السليمة للمخاطر وتحسن فعالية توزيع الموارد، حيث كتب المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة جون. ديسولفيان تفسيرا مؤداه " إن الآليات الضعيفة للحوكمة في البنوك مضاف إليها ضعف الهياكل المؤسسية على مستوى الدولة تضعف القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وهذه الظروف تزيد من فرص تخصيص القروض على أساس تفضيلات شخصية وعلاقات داخلية بدلا من أن تركز على مجموعة من عوامل مخاطر الأداء ".

ثانيا: القضاء على الفساد والرشوة في المعاملات البنكية:

يعد الفساد المالي والإداري من اخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الخاصة والعامة بوجه التحديد، ويتمثل الفساد المالي والإداري بالمكاسب والامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع، ويترتب عليها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع أو الخدمات التي تقدمها مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء وبالتالي تآكل رأس المال. وبدلا من أن تكون هذه الشركات احد محركات الاقتصاد وعامل من عوامل النمو تصبح عبئا على الاقتصاد الوطني يتحمله المجتمع بأسره.

---

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص175.

[2]- عثماني ميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

وتؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات والتي من أبرزها مشكلات الفساد المالي والإداري[1]. ويتم ذلك من خلال مجموعة من الآليات المتمثلة في:

1- **مجلس الإدارة:** يعتبر مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في المؤسسة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافئة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجيات المؤسسة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة المؤسسة وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للمؤسسة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا فضلا عن الإشراف المستمر على أداء المؤسسة والإفصاح عن ذلك[2].

2- **لجنة التدقيق:** لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية والمحلية المتخصصة والباحثين وخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تأديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات الحوكمة المؤسسية في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية[3].

---

[1]- بروش زين الدين، دهيمي جابر، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 6- 7ماي 2012، ص 13.

[2]- محمد البشير بن عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

[3]- بروش زين الدين، دهيمي جابر، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

خلاصة الفصل

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية وفقط لأن التكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل.

وبعدما كان اهتمام اقتصاديي التنمية منصبا بشكل كبير على العوامل المادية للنمو الاقتصادي بدأت تظهر في أواخر القرن المنصرم عوامل جديدة وأبعاد أخرى وأبرزها البعد المؤسساتي وبالخصوص الحوكمة المؤسسية بصفة عامة والبنكية بصفة خاصة، حيث أن الحوكمة المصرفية الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية وتساعد في مكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو، كما تساهم الحوكمة المصرفية في ازدياد إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة في عملية النمو الاقتصادي.

في الفصل الموالي سيتم التطرق إلى واقع النظام المصرفي الجزائري ومدى تطبيقه لمبادئ الحوكمة المصرفية، ثم التطرق إلى العلاقة الرياضية بين الحوكمة المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر تهدف إلى معرفة مدى تأثير حوكمة النظام المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

تمهيد:

واجه القطاع المصرفي الجزائري عدة أزمات أرجعت أسبابها إلى ضعف الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك قبل وأثناء ممارستها لنشاطها، مما استوجب قيام السلطات الإشرافية بعدة إصلاحات هيكلية بهدف تحسين وضعية القطاع المصرفي وحمايته من الوقوع في أزمات أخرى، لكن وعلى الرغم من هذه الإصلاحات إلا أن المنظومة المصرفية الجزائرية لا تزال تعاني من جملة من النقائص التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها، مما استدعى ضرورة تبني مبادئ الحوكمة المؤسسية والعمل بها من أجل الارتقاء بالمنظومة المصرفية وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تبني جملة من التشريعات والقوانين الخاصة بالرقابة المصرفية.

كما أن الجزائر قد تبنت جملة من برامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة (2001 – 2019) هادفة من وراء ذلك إلى دعم النمو الاقتصادي وتحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار النمو الاقتصادي الجزائري.

في هذا الفصل قد تم التطرق إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على الطرق القياسية والإحصائية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لمراحل تطور النظام المصرفي الجزائري وبرامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، وتناول المبحث الثاني الإطار النظري للدراسة القياسية، فيما تطرق المبحث الثالث إلى الدراسة القياسية حول العلاقة بين الحوكمة المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري

لقد شهد القطاع المصرفي الجزائري تطورات هامة نتيجة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض الذي يعتبر نقطة جوهرية ونقلة نوعية في مجال النشاط المصرفي في الجزائر، حيث أعطى للبنك المركزي المهام المنوطة بالبنوك المركزية في الدول المتقدمة وسيتم التفصيل في ذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض

أولا: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 90-10:

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات، إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14-04-1990 تاريخ صدور قانون النقد والقرض، الذي جاء استكمالا للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي، وحدد هذا القانون مجموعة من المبادئ على قدر كبير من الأهمية كان الغرض منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النقدية والإسهام في دعم الاقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق وحرية المنافسة.

وعبر قانون النقد والقرض عن إرادة واضحة في تغيير النمط التسييري الذي اتبعته المصارف خلال عقد الثمانينات وأراد بعث الدور المنوط بها وتنظيم نشاطاتها وفق أسس الربحية ومبادئ اقتصاد السوق، حيث نص صراحة على تدابير جوهرية مؤسسة على مبادئ واضحة المعالم بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة من الإصلاح[1].

ويهدف هذا القانون إلى مايلي:[2]

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي ذلك لأن التدخل الإداري قد ولد تضخما وانحراف غير مراقب؛
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسير النقد والقرض؛
- تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضى لفائدة البنك المركزي (المادة 04)؛

[1]- فائزة العراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص156.

[2]- محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 44، 45.

- تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي (المادة 19)؛
- تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي (المادة 43)؛
- منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية (المادة 44)؛
- ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة؛
- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل؛
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد؛
- حماية الودائع؛
- تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة؛
- ترقية الاستثمار الأجنبي؛
- تخفيض المديونية؛
- إدخال منتوجات مالية جديدة.

وتتمثل المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون 90-10 في:

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين السلطة النقدية والسلطة الحقيقية، ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية[1].
- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** لم تعد الخزينة العامة حرة في اللجوء للبنك المركزي وطلب القروض لتمويل العجز لديها كما كانت في السابق، حيث عزز مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة من استقلالية البنك المركزي، وقلص من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية تفاديا للإصدار النقدي المفرط[2].

[1]- صفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة مالية، 2010- 2011، ص 11.

[2]- فائزة العراف، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.

- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة القرض:** ويعني ذلك إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وبصدور هذا القانون أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.
- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** كانت السلطة النقدية قبل صدور هذا القانون مشتتة بين وزارة المالية، الخزينة والبنك المركزي وقد ألغى هذا القانون التعدد في السلطة النقدية وكان ذلك بانشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وتم وضعها في الدائرة النقدية وبالضبط في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض.
- **وضع نظام بنكي على مستويين:** وذلك بالتمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها[1].

ثانيا: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض :

عرف النظام المصرفي الجزائري بعد عدة سنوات من صدور قانون النقد و القرض 10-90 والعمل به تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري أهمها:

- الأمر رقم 01/01:

كان أول تعديل لقانون النقد و القرض 10/90 الأمر رقم 01/01 الصادر في 27 فيفري 2001، والذي جاء معدلا ومتمما لبعض أحكام مواد القانون 10/90 ، وكان هذا التعديل عموما متعلقا بإدارة ومراقبة بنك الجزائر.

وبموجب هذا الأمر تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض ،وذلك بفصله إلى هيئتين :" مجلس إدارة بنك الجزائر ، ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية"، إن الهدف من هذا التعديل هو إعطاء إستقلالية لبنك الجزائر ، إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ، ولم يأت بتغيير كبير في نشاط بنك الجزائر فاضطرت الجزائر إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاحات فجاء الأمر 11/03[2].

---

[1]- عثماني ميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

[2]- جمعون نوال، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر** -رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل لشهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، نقود ومالية ،2004-2005، ص 115،116.

-الأمر رقم 11/03:

لقد تسببت الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة و البنك الصناعي والتجاري في ضعف الجهاز المصرفي الجزائري و ضرب مصداقيته ، مما دفع بالسلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر 03-11 في 26 أوت2003،حيث جاء هذا الأمر مدعما لأهم أفكار ومبادئ قانون 90-10 ولكنه يلغيه ويحل محله ، ومتشددا أكثر مع المسؤولين عن تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقابلة لها.

-الأمر رقم 04/10:

جاء الأمر10-04 المؤرخ في 26 أوت2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها فيما يلي :

- اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51 % من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري،
- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال[1].

- الأمر رقم 10/17:

نظرا للأوضاع الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري حاليا فقد تم استهلاك كافة الاحتياطات العمومية، مما دفع بالخزينة العمومية إلى تعبئة موارد إضافية، وهكذا تم اللجوء إلى قرض سندي وطني، كما استفادت الخزينة من فوائد معتبرة تم اقتطاعها من نتائج بنك الجزائر، وعلى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الخزينة بالنسبة لسنة 2017 في حاجة إلى تمويل يفوق 500 مليار دج.

ولقد قامت السلطات العمومية بغرض مواجهة الأزمة المالية التي تمر بها البلاد باللجوء إلى أداة تمويل تم استعمالها في السنوات الأخيرة عبر العالم والمعروفة تحت تسمية "التمويل غير التقليدي" أو"التسهيلة الكمية".

[1]- سليمان ناصر ، آدم حديدي ، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أي دور لبنك الجزائر ؟** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد2، جوان2015، ص15.

وقصد إدراج هذه الأداة الجديدة للتمويل تم تعديل قانون النقد والقرض مؤخرا، بتاريخ 11 أكتوبر 2017، وذلك عبر تعديل الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، ويعد هذا التعديل الأخير تعديلا ذو طابع انتقالي، يكون تنفيذه محدودا في الزمن، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن مادة واحدة وهي- المادة رقم 45 مكرر-لايؤثر في مضمون بقية أحكام قانون النقد والقرض. وعليه تنص المادة الأولى من القانون رقم 17-10 السابق الذكر على ما يلي:"بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداءا من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمسة سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار"[1].

المطلب الثاني : الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري

أولا : أزمة البنوك الخاصة في الجزائر :

منذ سنة 1990 شرعت السلطات العمومية في إجراء تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي بهدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق جودة الخدمات المصرفية وخلق منافسة بين المصارف، ومن بين أهم المصارف التي ظهرت في هذه الفترة نجد " بنك الخليفة" و " البنك التجاري و الصناعي الجزائري " . لكن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ضعف رقابة بنك الجزائر لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها، مما أدى بهذه البنوك للوقوع في أزمات مالية هزت القطاع المصرفي الجزائري ككل.

1- التعريف بالبنكين :

أ- **بنك الخليفة :** يعد بنك الخليفة أول بنك تجاري تأسس في الجزائر برؤوس أموال خاصة جزائرية ، تم إنشاؤه بقرار من مجلس النقد والقرض رقم 98-04 يوم 25 مارس 1998 ، قدرت أصوله حوالي 1.5 مليار دولار ، كما بلغ رقم أعماله 400 مليون دولار ، في حين

[1]- أبو بكر خالد، **تقييم اصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه**، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد 7، المجلد 2، 7 فبراير 2018، ص 201- 202.

فاق عدد عملائه 1.5 مليون عميل ، وكغيره من البنوك مارس البنك العمليات البنكية العادية كتلقي الودائع من الجمهور والقيام بجميع عمليات الصرف ، فتح حسابات بالعملة الصعبة والمحلية ، تمويل احتياجات الاستغلال وإلى غير ذلك من العمليات العادية البنكية، وقد قام بإيداع ملف طلب اعتماد لدى البنك المركزي الفرنسي رغبة منه أن يلعب دور فعال في إطار النشاطات الدولية[1].

ب-**البنك التجاري والصناعي الجزائري** : تم إنشاؤه بقرار من مجلس النقد والقرض في تاريخ 28 جوان 1997 ، واعتمد من طرف بنك الجزائر في 14 سبتمبر 1998 ، برأس مال اجتماعي قدره مليار دينار جزائري في شكل شركة ذات أسهم واعتبر كبنك إيداع و إقراض[2].

2-أسباب الأزمتين :

إن الأسباب الأساسية لهتين الأزمتين هي راجعة لعوامل داخلية ، ترجع أساسا إلى نقص الثقافة البنكية ونقائص تنظيمية. ويمكن إجمال أسباب هتين الأزمتين فيمايلي :[3]

- فتح مجالات الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يملكون أدنى خبرة في المجال البنكي مما انعكس على عملية تسيير هذه البنوك بشكل من التهور؛

- الانتشار السريع لهذه البنوك وبشكل خارق حيث توسع " بنك الخليفة " من 5 وكالات سنة 1999 إلى 24 وكالة سنة 2000. وكذلك البنك التجاري والصناعي الجزائري من وكالة واحدة

[1]- جازية حسيني ، **خوصصة البنوك في الجزائر** ، مذكرة مقدمة للحصول عل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع نقود ومالية ، 2007.2008 ، ص 209

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 209.

[3]- بوسنة كريمة ، **البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الدولي للمؤسسات ، مالية دولية ، 2011/2010،ص74،73.

إلى 12 وكالة سنة 2000. هذا التوسع مع عدم التحكم في عمليات التنظيم والتسيير أقلق البنك المركزي مما دفعه إلى محاولة وضع حد له؛

– و في ظل نقص القوانين المنظمة لعمل البنوك الخاصة (حداثة التجربة الجزائرية في هذا المجال) و خصوصا فيما يخص معدلات الفائدة دفع هذين البنكين إلى رفع معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية .

وهذا من أجل تحصيل أكبر قدر من الودائع دون احترام السياسة النقدية في ذلك ما ضايق السلطات النقدية ؛

– سهولة تحصيل هذه الودائع الكبيرة جعل هذين البنكين و خاصة بنك خليفة يستخدمها في عمليات ليس لها مردودية على المدى القصير مثل : المساهمة في تمويل الأندية الرياضية؛

– منح قروض عالية المخاطر لصالح المساهمين أو المسيرين لهذه البنوك ، وهذا طبعا لعدم وجود تنظيمات قانونية تمنع ذلك ، و في بعض المرات عدم احترامها إن وجدت و هذا ما عظم أزمة هذين البنكين أكثر؛

– و كذلك النمو السريع للقروض الممنوحة من طرف البنوك الخاصة إذ تطورت من 39.7 مليار دينار جزائري سنة 2001 لتصل إلى 181.3 مليار دينار جزائري سنة 2002 بنسبة تقدر ب 356.6 % في ظرف سنة؛

– سكوت السلطات النقدية فيما يخص الخطر المحتمل من هذين البنكين ولد ثقة لدى الناس في هذين البنكين وخاصة المودعين وهذا ما روج أكثر لها؛

– غياب وجود صندوق وطني لضمان الودائع أزم الوضع ، لأنه في حال وجوده ربما كان يشير إلى الانحرافات ويدفع السلطات لاتخاذ الإجراءات قبل تفاقم الأزمة .

وانتهت أزمة هذين البنكين الخاصين بتصفيتهما وخروجهما من السوق المصرفي ، وكانت بداية لسلسلة من الإفلاسات و الفضائح المصرفية الأخرى والتي جاءت متتابعة ، مست بشكل رئيسي البنوك الخاصة وكانت النهاية بزوال البنوك الخاصة ذات الرأسمال الوطني الجزائري ، وحتى و إن تعددت الأسباب في الوصول لمثل هذه الوضعية إلا أنه يبقى سوء الإدارة و عدم الالتزام بمبادئ و مناهج الحوكمة السليمة من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الأزمة المصرفية التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري[1].

ثانيا : المجهودات المبذولة لتطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية .

لقد شكلت أزمة البنوك الخاصة و إفلاس كلا من بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري الجزائري الدافع الأساسي للحكومة الجزائرية لكي تباشر في عمليات إصلاح كبيرة على مستوى القطاع البنكي من أجل تدارك النقائص والخلل الذي يميزه ، وفي هذا الإطار تم تخصيص جهود خاصة للقطاع البنكي شملت عدة جوانب تعنى بتعزيز الحوكمة في البنوك ومن أهمها سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية:

أصدر بنك الجزائر نظام رقم 02-03 بتاريخ 2002/11/14، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، ويهدف هذا النظام إلى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك في المؤسسات المالية إقامتها لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها وفقا للمادة الثالثة من النظام 02-03 فإن أنظمة المراقبة الداخلية التي على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية[2]:

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية.؛

---

[1]- بن علي بلعزوز ، عبد الرزاق حبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[2]- **المادة (3،1)، الأمر (02-03)**، مؤرخ في 2002/11/14، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة في 2002/12/18، ص 25، 26.

- تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات؛
- أنظمة تقييم المخاطر والنتائج؛
- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر؛
- نظام التوثيق والإعلام.

وقد تم تدعيم ذلك من خلال الأمر 03-11 المؤرخ في 26-08-2003، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر[1] والذي يضمن تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي، التي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية، وإعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك[2].

2- قانون محاربة الفساد المالي والإداري

إن القانون الجزائري لم يتعرض لهذه الظاهرة بصفة مباشرة وصريحة إلا في سنة 1996.

حيث من خلال إصدار الأمر رقم (03-01) المؤرخ في 19 فيفري 2003، يعدل ويتمم الأمر رقم (96-22) المؤرخ في 9 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، أشار المشرع الجزائري إلى مصادر هذه الآفة والجنح الصادرة عنها، ولم يرد تعريفا صريحا لهذه الظاهرة[3].

كما أسس وزير العدل بتاريخ 2003/04/12 مفوضية تضم عددا من الوزارات لمكافحة تهريب الأموال، ومع أن هذه المفوضية لا تملك الصلاحيات التشريعية إلا أنه من المتوقع منها تفعيل الشفافية في قطاع البنوك ومحاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال، كما قام في هذا الصدد عام 2005 بالشروع في تكوين مجموعة من القضاة يختصون في جرائم تبييض الأموال والجرائم العابرة للحدود والمساس بأنظمة المعلوماتية[4].

وفي إطار تطبيق القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته تم تسجيل ما يلي[5]:

---

[1]- **الأمر (03-11)، المؤرخ في 26 اوت 2003**، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003، ص 3.

[2]- رايس مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

[3]- **المادة (1)، الأمر 03-01**، المؤرخ في 19 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 23 فيفري 2003، ص 16.

[4]- أبو بكر خالد، آمال غياري، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[5]- الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، **عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة "الجزائر 2008"**، نوفمبر 2008، ص 99.

- الحكم في 680 قضية فساد على مستوى مختلف المحاكم في سنة 2006؛
- وجود 1054 قضية على مستوى المحاكم من بينها 861 قضية حكم فيها في سنة 2007.

3- برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة

تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة على مستوى الجهاز المصرفي، فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية، وبغرض تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط السوق، يقوم بنك الجزائر حاليا بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل 2 بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية كما يلي[1]:

- إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية؛
- إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل 2.

4- إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات:

تم إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 2009/03/11 والذي جاء في الوقت المناسب، حيث أن تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات سيساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعد الحجر الأساس في تخطي الأزمة المالية العالمية والتقليل من تداعياتها على الاقتصاد الجزائري.

وقد أكد رئيس إدارة فريق العمل الجزائري لحوكمة المؤسسات أن غياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها يحد من إمكانيات الابتكار والتطور، ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرين بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، لذا فإن الالتزام بمدونة حوكمة المؤسسات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال[2].

[1]- حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، **مرجع سبق ذكره**، ص 539.

[2]- شريقي عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001- 2019)

تتمثل هذه البرامج التنموية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001- 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2005- 2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2010- 2014، وأيضا برنامج 2015-2019 والذي لم يكتمل إنجازه، سيتم التفصيل في هذه البرامج كما يلي:

أولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001- 2004)

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار، أي ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[1].

يعمل هذا البرنامج على[2]:

- دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل؛
- تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية؛
- تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة؛
- تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة؛
- المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد، واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية؛
- إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

[1]- معط الله امال، **مرجع سبق ذكره**، ص 241.

[2]- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية (حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إقتصاد التنمية، 2012، 2013، ص 345.

أما على المستوى الخارجي فإن الجزائر ترتبط بإستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي في هذا المجال تركز حاليا على ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتحسين استفادة السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق.

ومن خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز؛
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية؛
- مستوى نضج المشاريع؛
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز ولا سيما منها الوطنية؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتائج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004، وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009[1].

وقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، وزعت على خمسة أبواب رئيسية كل باب يتضمن مجموعة من المحاور بما يتوافق مع الدراسة التي قامت بها الحكومة قبل اطلاق البرنامج التكميلي، وتتمثل هذه الأبواب الرئيسية[2]:

---

[1]- مراس محمد، **دراسة اثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر " باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR"**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2015، ص33.

[2]- باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية "حالة الطريق السيار شرق- غرب"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي،2010- 2011، ص 58.

1- تحسين ظروف معيشة السكان، وخصص لهذا المحور 1908.5 مليار دج؛

2- تطوير المنشآت الأساسية، وخصص له قيمة 1703.5 مليار دج؛

3- دعم التنمية الاقتصادية، وخصص لهذا المحور 337.2 مليار دج؛

4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وقد خصص لهذا المحور 203.9 مليار دج؛

5- تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، وقد خصص له حوالي 50 مليار دج.

وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ 55 مليار دولار هو عبارة عن المخصصات الأولية المعلنة عند انطلاق البرنامج، أما المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي (2005-2009) فقد بلغ حوالي 114 مليار دولار.

هذا البرنامج يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** فالأزمة السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات أثرت سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، وهو ما يستدعي تحديثها وتوسيعها قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان من الجانب الصحي أو التعليمي أو الأمني.
- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي وهو ما يستوجب الاستمرار في تطويرها لتجنب مشكلة النذرة التي تتميز بها الموارد التقليدية، وذلك لا يكون إلا عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا التي يمكن أن ترفع من مستويات الأداء، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير مختلف النشاطات خصوصا ما تعلق بدعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

[1]- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية للمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990- 2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2016- 2017، ص 161.

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف سابقة الذكر.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" 2010- 2014

يندرج المخطط الخماسي 2010- 2014 ضمن ديناميكية أعمار الاقتصاد الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات، وكاستمرارية للمخططات السابقة خصوصا مع الأوضاع المالية المريحة نتيجة ارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 80 دولار للبرميل، وما رافقها من تسجيل احتياطيات صرف تجاوزت 162 مليار دولار وفائض في التمويل تجاوز 345 مليار دينار، هذا ما أدى إلى اعتماد أكبر برنامج إنفاقي شهدته الجزائر على الإطلاق تجاوز معه المخصص الأولي عتبة 21234 مليار دينار حوالي (286 مليار دولار) وذلك لتغطية شقين رئيسيين[1]:

- تخصيص 9700 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها ضمن المخطط السابق.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار (حوالي 156 مليار دولار).

ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- القضاء على البطالة من خلال خلق ثلاث ملايين منصب عمل؛
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية؛
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي؛
- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

[1]- ميهوب مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

[2] معط الله امال، **مرجع سبق ذكره**، ص 245، 246.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015، 2019)

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية من شهر سبتمبر 2014 حيث تراجع سعر النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد الوطني من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي به على القطاعات الأخرى باعتبار أن لها المساهمة الكبرى في تمويل الخطط التنموية وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو الاقتصادي.

إن المخطط الخماسي للتنمية الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52,4 مليار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة الماء، الكهرباء، الغاز. يهدف إلى تحقيق ما يلي:[1]

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب شغل؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- إعطاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض؛

[1]– حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، ص 337، 338.

- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛

- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017، 2019)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة ما يتعلق منها بالنمو والتشغيل.[1]

[1]- زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06 جوان 2017، ص 221.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة القياسية

يعتبر الاقتصاد القياسي من بين أهم فروع علم الاقتصاد التي يلجأ إليها الباحث الاقتصادي لمعرفة العوامل التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية، ومحاولة التنبؤ بسلوكها خلال المستقبل، ولقد شهد الاقتصاد القياسي تطورا كبيرا خاصة بعد إدخال الحاسوب، فبعد أن كان يعتمد بالدرجة الأولى على النماذج الانحدارية التفسيرية بنوعيها (أحادية الاتجاه والنماذج الهيكلية)، ونماذج السلاسل الزمنية، اتجه في بداية الثمانينات إلى استخدام بعض النماذج الديناميكية كنماذج أشعة الانحدار الذاتي، ونماذج تصحيح الخطأ والتي هي في حقيقة الأمر مزيج بين النماذج الانحدارية التفسيرية ونماذج السلاسل الزمنية، وهذا ما سيتم التطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية السلاسل الزمنية

أولا: مفهوم السلاسل الزمنية والعناصر المكونة لها

1- مفهوم السلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية بكل بساطة هي مجموعة القياسات المسجلة لمتغير واحد أو أكثر مرتبة حسب زمن وقوعها، أو "تمثل السلسلة الزمنية مجموعة المعطيات لظاهرة ما مشاهدة عبر الزمن"، حيث يختلف الزمن حسب نوع الظاهرة المشاهدة، وبعابرة أخرى فالسلسلة الزمنية لظاهرة معناه بيان قيم هذه الظاهرة خلال مدة معينة من الزمن، وتسمى المقادير أو القيم المشاهدة للسلسلة بالقيم الفعلية أو التاريخية، وبذلك يمكن تمييز متغيرين أحدهما مستقل، وهو الزمن ويرمز له بالرمز "t"، والآخر هو القيمة الظاهرة وهو المتغير التابع، ويرمز له بالرمز "x"[1].

[1]- فريد بختي، **محاضرات وتطبيقات على الحاسوب في : "السلاسل الزمنية الخطية باستعمال حزمة Eviews 7**، موجهة إلى طلبة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الاقتصاد الكمي الإحصاء التطبيقي، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج بالبويرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص 22.

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن مجموعة من القيم المتتالية منظمة خلال فترة زمنية معينة، وهذه المشاهدات يتم تسجيلها خلال فترة حسب فترات متتالية وعادة ما تكون هذه الفترات الزمنية متساوية من حيث الطول[1].

2- العناصر المكونة للسلسلة الزمنية:

تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، وهذه العناصر هي:[2]

- **الاتجاه العام:** هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء كان هذا التطور بميل موجب أو سالب.
- **التغيرات الموسمية:** هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية.
- **التغيرات الدورية:** تنعكس هذه المركبة في السلاسل الزمنية طويلة المدى والتي تبرز انتقال الأحوال الاقتصادية مثلا، يصعب التعرف على هذه التغيرات ومقاديرها لأنها تختلف اختلافا كبيرا من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة، أو اتساع تقلباتها ومداها.
- **التغيرات العشوائية:** وهي تعبر عن تلك التذبذبات غير المنتظمة، وبمعنى آخر هي تلك التغيرات الشاذة التي تنجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها.

3- استقرارية السلاسل الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان[3].

---

[1]- عبد الله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، تخصص مالية دولية، 2013، 2014 ص 140.

[2]-شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 195،198.

[3]- بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 244.

وتعرف أيضا على أنها ليس لها اتجاه عام ولا مركبة فصلية[1].

ويعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية واستخدامها في عمليات التنبؤ، والاستقرار هو منطلق تحليلات التكامل المشترك، وما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية، كقيمة معامل التحديد R^2، أو قيم إحصائية t-stat وP والتي ستكون أعلى مما هي عليه أو إحصائية ديربن واتسن DW التي تسكون أقل مما هي عليه، وتعد سلسلة زمنية Yt مستقرة –Stationary– إذا تحققت الخصائص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $= E_{(Yt)}$
- ثبات التباين –Variance– عبر الزمن $var_{(Yt)} = E(Yt - U)^2 = \sigma^2$
- أن يكون التغابر –Covariance– بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين Yt و Yt-K وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغابر.

$$cov = (Y_t - Y_{t-k}) = E[(Y_t - U)(Y_{t-k} - u)] = y_K$$

حيث أن الوسط الحسابي U والتباين σ^2 ومعامل التغابر y_K ثوابت.[2]

ثانيا: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

إن الأعمال الأولى الخاصة باختبار جذور الوحدوية تتمثل في أعمال *Dickey-Fuller* (1979–1981) وهي الأكثر استعمالا نظرا لسهولتها، كما هناك عدة اختبارات للجذور الوحدوية ظهرت فيما بعد من طرف اقتصاديين آخرين، هنا سيتم الأخذ بطريقة *Dickey-Fuller augmenté* و *Phillips-perron*

[1]-Régie Bourbonnais, «**Econome trie**», Dunod 4ème édition, Paris, 2003, P225.

[2]– بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 245.

1- إختبار Dickey-Fuller (DF):

تعمل اختبارات ديكي فولر على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية. لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، والذي يكتب على الشكل :

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث ε_t: حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات، لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = \emptyset_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$ واتضح أن $\widehat{\emptyset} = 1$ فإن التغير Y_t يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار. وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساو للوحدة بسلسلة السير العشوائي (Random walk time series)، وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \varepsilon_t$ نتحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\emptyset - 1 = \lambda \quad , \quad \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث : $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$، والآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$H_0: \lambda = 0$$

$$H_1: \lambda \neq 0$$

ويلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن $\lambda = 0$ فإن $\Delta Y_t = \varepsilon_t$، وعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى Integrated of order 1، ونرمز لها ب $I_{(1)}$. أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية (الفروقات الأولى للفروقات الأولى)، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I_{(2)}$، وهكذا[1].

ويوجد ثلاث نماذج قاعدية تستخدم في تشكيل هذه الاختبارات، حيث أن مبدأ هذه الاختبارات هو بسيط: إذا قبلت الفرضية H_O في واحد من النماذج الثلاث فإن السلسلة تعتبر غير ساكنة.

نموذج 1: الانحدار من الرتبة الأولى: $[01] X_t = \emptyset_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$

نموذج 2: الانحدار الذاتي مع إدخال حد ثابت: $[02] X_t = \emptyset_1 X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

نموذج 3: الانحدار الذاتي مع إدخال حد الاتجاه العام: $[03] X_t = \emptyset_1 X_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t$

مع الفرضية العدمية $H_0 = \emptyset_1 = 1$

إذا تحققت الفرضية H_0 فإن السلسلة الزمنية X_t غير مستقرة مهما كان النموذج المأخوذ.

في النموذج الأخير [03]، إذا تم قبول $\emptyset_1 < 1$ وكان المعامل B يختلف عن 0، فإن المسار هو من نوع TS، ويمكن إرجاعه مستقر عن طريق حساب الراسب مقارنة بالاتجاه المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية.

ويمكن أن نشير إلى أنه لا يمكن اختبار الفرضية H_0 في ظل القواعد الإحصائية العادية لاختبار الفرضيات ولكن نستعمل جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey-Fuller، حيث أن هذه الجداول هي جداول مماثلة لجداول t– Student، وقد تم اختيار اختبار القيمة $\widehat{\emptyset}_1 - 1$ في مكان $\widehat{\emptyset}_1$ وهذا لأسباب إحصائية، وهذا الأمر لا يعرقل عملية الاختبار، إذ تكتب $X_t = \emptyset_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$ كذلك كما يلي:

$$X_t - X_{t-1} = \emptyset_1 X_{t-1} - X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = (\emptyset_1 - 1) X_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1]–شيخي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 207، 208.

إذن فهو نفس الشيء في اختبار الفرضية $H_0 : \emptyset_1 = 1$ أو $H_0 : \emptyset_1 - 1 = 0$، ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:

- نقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المعلمة $\emptyset_1$ والتي نسميها $\widehat{\emptyset_1}$، وهذا بالنسبة للنماذج الثلاث؛

- نقوم بحساب $t\widehat{\emptyset_1}$، حيث تساوي هذه الأخيرة $\widehat{\emptyset}$ مقسومة على الانحراف المعياري لها، كما أن $t\widehat{\emptyset_1}$ هي بمثابة t Student؛

- إذا كانت $t\widehat{\emptyset_1}$ المحسوبة $\leq t$ الجدولية فإننا بطبيعة الحال نقبل الفرضية العدمية، أي السلسلة تحتوي على جذر وحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة.[1]

2- اختبار Dickey-Fuller augmentés:

يعاني الاختبار السابق (DF) من عدة مشاكل، من بينها حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي، ومن أجل تصحيح هذا المشكل نميز بين عدة اختبارات كاختبار ADF واختبارات Philips-Perron.[2]

في هذا الاختبار النماذج السابقة تتغير وتصبح:

النموذج (4): $\Delta X_t = (\emptyset_1 - 1)X_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج (5): $\Delta X_t = (\emptyset_1 - 1)X_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

النموذج (6): $\Delta X_t = (\emptyset_1 - 1)X_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset \Delta X_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$

P: درجة التأخير

$$P = \emptyset - 1$$

ويجري الاختبار بطريقة مشابهة لاختبارات DF البسيطة، فقط الجداول الإحصائية هي التي تختلف.

---

[1]- بن ختم يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية -حالة الجزائر-** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، 2016/2015، ص 132، 133.

[2]- **نفس المرجع** ، ص 134.

إن اختبارات ديكي- فولر لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، ولكنها تعمل على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة الزمنية تستقر[1]، ومن أجل ذلك نميز بين نوعين من النماذج[2]:

أ- **النماذج من نوع TS:** هذه النماذج غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية تحديدية، وتأخذ الشكل:

$Y_t = f_{(t)} + \varepsilon_t$، حيث $f_{(t)}$ دالة كثير حدود للزمن، وε_t تشويش أبيض، هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقر بتقدير المعالم $\hat{\alpha}_0$ و $\hat{\alpha}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t$ من Y_1.

ب- **النماذج من نوع DS:** هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية، وتأخذ الشكل $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي $\Delta^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$، حيث:
β ثابت حقيقي و d: درجة الفروقات وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج d=1، وتكتب من الشكل $\Delta Y_t = \beta + \varepsilon_t$

المطلب الثاني: التكامل المشترك

أولا: تعريف التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t و Y_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدا، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان (X_t و Y_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدا، وأن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر.[3]

---

[1]- فريد بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

[2]- محمد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص 206.

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009/2008، ص 670.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

يوجد هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك، ثم الأخذ منها:

- اختبار أنجل- جرانجر Engel-Granger.

- اختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسن Durbin-watson.

أ- **اختبار أنجل- جرانجر:**

تعد منهجية أنجل-جرانجر من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمد على اختبار الفرض الصفري القائل "بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات"، ويتم ذلك من خلال عدة خطوات كما يلي:

- تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين X_t و Y_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) حيث:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_t$$

شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

- استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة للتحقق من درجة التكامل.

- يمكن استخدام الأساليب الإحصائية العادية للحصول على الاستدلالات الإحصائية والاقتصادية المطلوبة.

- يتم اختبار البواقي (ε_t) فإذا تم قبول فرضية العدم $(H_0: \beta = 0)$ نستنتج بأن سلسلة البواقي المقدرة من النموذج السابق تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة ومنه سينتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم.[1]

في حالة كون المتغيرين $(X_t$ و $Y_t)$ متكاملين تكاملا مشتركا يتم التوجه إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، أما في حالة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين يتم هنا التوجه إلى نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

ب-اختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسون:

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:[2]

1- نقوم بحساب إحصائية ديربن واتسون (d) المصاحبة للانحدار الأصلي بين (X_t)، (Y_t) وتسمى d المحسوبة؛

2- نبحث في جداول أعدها Sarganet Bhargava *عن* d *الجدولية*؛

3- - نختبر فرض العدم d=0، فإذا كانت d المحسوبة < d الجدولية نرفض فرض العدم وبالتالي يوجد هناك تكامل مشترك، ولا يكون الانحدار المقدر زائفا، والعكس صحيح.

المطلب الثالث: نماذج الانحدار الذاتيVAR

أولا: تعريف نموذج الانحدار الذاتي:

هو عبارة عن نظام تكون فيه كل متغيرة مشروحة بواسطة ثابت بالإضافة إلى P تأخير خاص بها و P تأخير خاص بالمتغيرات الأخرى في الشعاع (النظام) مما يعني أن كل انحدار في النظام يملك نفس المتغيرات المفسرة أي أن نمدجة شعاع الانحدار الذاتي تتركز على فرضية مفادها أن التطور الاقتصادي مقارب لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يحتوي على "K" متغيرا $(X_1, X_2, \ldots X_k)$ مترابطة فيما بينها

[1]- كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، **تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010)**، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010، ص 224، متوفر على الموقع:

http://www.docudesk.com

(تم الإطلاع عليه يوم: 2018/05/23، 21:44).

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 674.

بالماضي- وترتكز نمدجة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) على فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من n متغيرة X مرتبطة خطيا بالماضي.[1]

فمثلا هناك متغيرين عشوائيين X_t و Y_t يتم نمذجتهم عن طريق نموذج VAR وفق الصيغة التالية:

$$X_t = U_1 + P_{11}X_{t-1} + P_{12}X_{t-2} + P_{21}Y_{t-1} + P_{22}Y_{t-2} + U_{1t}$$

$$Y_t = U_2 + y_{11}X_{t-1} + y_{12}X_{t-2} + y_{21}Y_{t-1} + y_{22}Y_{t-2} + U_{2t}$$

ويمكن تمثيل الصيغ أعلاه وفق نظام المصفوفات كما يلي:

$$\begin{pmatrix} X_t \\ Y_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} U_1 \\ U_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} P_{11} & P_{12} \\ y_{11} & y_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{t-1} \\ Y_{t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} P_{21} & P_{22} \\ y_{21} & y_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{t-2} \\ Y_{t-2} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \end{pmatrix}$$

ثم بعد ذلك يتم تحديد التأخرات أو فترات الإبطاء وتصبح العلاقة كما يلي:

$$\begin{pmatrix} X_t \\ Y_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} U_1 \\ U_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} P_{11} & P_{12} \\ y_{11} & y_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} LX_t \\ LY_t \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} P_{21} & P_{22} \\ y_{21} & y_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} L^2X_t \\ L^2Y_t \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \end{pmatrix}$$

وفي الأخير يمكن إعطاء مفهوم عام وشامل لنموذج VAR، على أنه عمليات عشوائية متعددة المتغيرات X ذات المكونات n، والتي يتم إنشاؤها بنموذج VAR ذو الدرجة P، إذا كان هناك متجه لـ U، مصفوفات $\emptyset_1$ من نوع nxn وعملية عشوائية متعددة المتغيرات U_i، إذا كل مكون يمثل ضوضاء بيضاء كما يلي:

$$X_t = U + \sum_{i=1}^{P} \emptyset_i X_{t-1} + U_t$$

وتصبح العلاقة كما يلي:

$$(I_n - \sum_{i=1}^{P} \emptyset_i L^i)X_t = U + U_t$$

$$\emptyset(L)X_t = U + U_t$$

[1]- فريد بختي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

حيث يمثل $\emptyset(L)$ مصفوفة متعددة الحدود بفترات تأخر ويعرف كما يلي:

$$\emptyset(L) = (I_n - \sum_{i=1}^{P} \emptyset_i L^i)$$

ووفق الصيغة العامة يظهر لنا جليا أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من الشعاع Y_t على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع. نرى في هذه المعادلات نوعا من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان.

إن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة على حدا، والخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائي Y_t مستقرا من المرتبة الثانية.[1]

ثانيا: السببية وفق Granger

يستخدم اختبار "Granger " للتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو علاقة تبادلية بين المتغيرات الاقتصادية المراد دراستها، وذلك في حالة وجود السلاسل الزمنية، فمن بين المشاكل التي تنطوي عليها هذه الأخيرة، هو وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر الارتباط الذاتي يتم إدراج المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغير مفسر في علاقة السببية المراد دراستها، إضافة إلى المتغيرات التفسيرية المؤخرة، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن[2]، وللقيام بهذا الاختبار فإننا نتبع الخطوات الآتية:

أ- لنعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي المكون من المتغيرتين Y_{1t} و Y_{2t} ودرجة التأخير هي P، أي أن:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \cdots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_P^1 \\ a_p^2 & b_P^2 \end{bmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-P} \\ Y_{2t-P} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

[1]- بن عزة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 250.

[2]- محمد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص277.

حيث أن: a_0، b_0، a_i^1، a_i^2، b_i^1 ، b_i^2، (i=1,2,…,P) هي معالم النموذج

ب- المتغيرة Y_{2t} لا تسبب المتغيرة Y_{1t}، إذا كانت الفرضية التالية محققة :

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0$$

❖ المتغيرة Y_{1t} لا تسبب المتغيرة Y_{2t}، إذا كانت الفرضية التالية محققة:

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \cdots = a_p^2 = 0$$

❖ في حالة ما إذا تم رفض الفرضيتين السابقتين في آن واحد، أي أن المتغيرة Y_{1t} تسبب المتغيرة Y_{2t} وفي نفس الوقت Y_{2t} تسبب المتغيرة Y_{1t}، فإنه بإمكاننا القول أنه توجد علاقة تغذية مرتدة أو عكسية (علاقة تبادلية).

ج- من أجل اختبار الفرضيات السابقة، فإنه بإمكاننا اللجوء إلى إحصائية فيشر، أو من خلال نسبة أعظم احتمال.

❖ نقدر النموذج المقيد:

$$Y_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^{p} a_1 Y_{1t-i} + \varepsilon_{1t}$$

أي أن المتغيرة Y_{2t} لا تسبب المتغيرة Y_{1t}، بعد تقدير النموذج نقوم بحساب مجموع مربعات البواقي المقيدة ولتكن RSS_1.

❖ تشكل إحصائية فيشر والمعرفة كما يلي:

$$F^c = \frac{RSS_1 - RSS_2/P}{RSS_2/\tau - N_P - 1}$$

حيث أن: N: عدد المتغيرات التي يحتويها النموذج.

T: عدد المشاهدات (حجم العينة).

❖ ثم نقارنها مع F المجدولة عند مستوى معنوية 1% أو 5% ودرجة حرية P للبسط و(T−NP−1) للمقام. فإذا كانت F^c أكبر من F المجدولة فإننا نقبل الفرضية البديلة أي أن المتغيرة Y_{2t} تسبب

المتغيرة Y_{1t}، وفي حالة العكس، أي عندما تكون F^c أقل من F المجدولة، فإن المتغيرة Y_{2t} لا تسبب المتغيرة Y_{1t}، نكرر نفس الخطوات السابقة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرة Y_{1t} تسبب المتغيرة Y_{2t}.[1]

ثالثا: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة:

يهدف تحليل الصدمات إلى قياس أثر حدوث صدمة على المتغيرات، لنأخذ النموذج المقدر التالي:[2]

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \widehat{\Phi}_1^0 \\ \widehat{\Phi}_2^0 \end{pmatrix} + \begin{bmatrix} \widehat{\Phi}_{11}^1 & \widehat{\Phi}_{11}^2 \\ \widehat{\Phi}_{21}^1 & \widehat{\Phi}_{21}^2 \end{bmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\varepsilon}_{1t} \\ \hat{\varepsilon}_{2t} \end{pmatrix}$$

تغير في $\hat{\varepsilon}_1$ خلال فترة زمنية معينة له نتيجة على Y_{1t} و Y_{1t+1} ثم على Y_{2t+1}، فإذا حدثت صدمة في اللحظة t على $\hat{\varepsilon}_{1t}$ تساوي 1 فإن أثرها يكون كالتالي:

في الفترة t:

$$\begin{bmatrix} \Delta Y_{1t} \\ \Delta Y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$$

في الفترة t+1:

$$\begin{bmatrix} \Delta Y_{1t+1} \\ \Delta Y_{2t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \widehat{\Phi}_{11}^1 & \widehat{\Phi}_{11}^2 \\ \widehat{\Phi}_{21}^1 & \widehat{\Phi}_{21}^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$$

في الفترة t+2:

$$\begin{bmatrix} \Delta Y_{1t+2} \\ \Delta Y_{2t+2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \widehat{\Phi}_{11}^1 & \widehat{\Phi}_{11}^2 \\ \widehat{\Phi}_{21}^1 & \widehat{\Phi}_{21}^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta Y_{1t+1} \\ \Delta Y_{2t+1} \end{bmatrix}$$

إن قيم التغير عند كل فترة تشكل لنا ما يعرف "بدالة الاستجابة" حيث تمكننا هذه الأخيرة من حساب المضاعفات الديناميكية، كما أن هذه الدوال تزودنا بمعلومات مهمة حول رد فعل المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي على إثر حدوث صدمة في الأخطاء العشوائية.[3]

رابعا: تحليل التباين:

إضافة إلى تحليل الصدمات، فإن تحليل تباين خطأ التنبؤ يعتبر من بين المفاهيم المهمة عند دراستنا الديناميكية نماذج أشعة الانحدار الذاتي، حيث يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعرفة مدى مساهمة

[1]– عبدلي إدريس، **محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي (1970، 2004)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع الاقتصاد الكمي، 2006، 2007، ص ص 106، 107.

[2]– شيخي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 281.

[3]– عبدلي إدريس، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

كل تجديدة في تباين الخطأ، حيث يمكننا كتابة تباين خطأ التنبؤ الخاص بالمتغيرة $(\sigma_{y1}^2)(h)Y_{1t+h}$ كما يلي:

$$\sigma_{Y1}^2(h) = \sigma_{Y1}^2[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \cdots + m_{11}^2(h-1)] + \sigma_{Y2}^2[m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \cdots + m_{22}^2(h-1)]$$

حيث أن: m تمثل لنا عناصر مصفوفة مضاعفات الأثر (M) المعرفة سابقا خلال الفترة h، فإن تحليل التباين لتجديدات Y_{1t} على Y_{1t} و Y_{1t} على Y_{2t} يمكن إعطاءه في شكل نسب كما يلي:

$$1 - \frac{\sigma_{Y1}^2[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \cdots + m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{Y1}^2(h)}$$

$$2 - \frac{\sigma_{Y2}^2[m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \cdots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{Y1}^2(h)}$$

إن هاتين العلاقتين لهما أهمية كبيرة في تحديد ما إذا كانت المتغيرة Y_{2t} خارجية أم داخلية، فإذا أحدثنا صدمة في المتغيرة العشوائية ε_{1t}، ولم يؤثر ذلك على تباين الخطأ المتعلق بالمتغيرة Y_{2t} مهما كان الأفق التنبؤي (h)، فإنه بإمكاننا القول أن المتغيرة Y_{2t} يمكن اعتبارها متغيرة خارجية نظرا لعدم تأثرها بالصدمة، فتطورها أو التغير الحاصل فيها مستقل عن المتغيرة العشوائية ε_{1t} لكن وعلى العكس من ذلك. إذا أثرت الصدمة الحاصلة في المتغيرة العشوائية ε_{1t} جزئيا أو كليا في تباين الخطأ الخاص بالمتغيرة Y_{2t}، فإنه بالإمكان القول أن المتغيرة Y_{2t} تعتبر بمثابة متغيرة داخلية، لكن في الواقع، هذه النتائج من الصعب تحديدها بهذه السهولة، إلا أنها تمكننا من معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في خطأ التنبؤ.[1]

[1]– عبدلي إدريس، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

المبحث الثالث:الدراسة القياسية حول العلاقة بين الحوكمة المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر

بعد التعرف على واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر والتطرق إلى أهم المراحل التي مر بها النمو الاقتصادي في الجزائر، من الضروري دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين لمعرفة دور الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري ومدى تأثير ذلك على النمو الاقتصادي وذلك باستعمال القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهذا من خلال التطرق إلى تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادر بياناتها، ثم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وهذا باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS 7 خلال الفترة (2003- 2016).

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة

أولا: تطور حجم القروض في الجزائر للفترة (2003- 2016)

تشكل القروض بالنسبة للبنوك الجزائرية من بين أهم الاستعمالات التي تضمن لها المردودية، ولكن بقدر ما تطرح عمليات الإقراض من إمكانيات التوسع في النشاط وتحقيق الأرباح فإنها تخلق العديد من الصعوبات في حالة سوء تسيير القروض ومنحها بعيدا عن المعايير الضرورية التي ترتكز على مردودية الاستثمار الممول أكثر من قيمة ونوعية الضمانات المقدمة في ملف طلب القرض، وهذا ما تتسم به غالبية البنوك الجزائرية في هذا الجانب، إذ تهتم أكثر بالضمانات على حساب كفاءة الاستثمار، وتنقسم القروض إلى عدة أصناف وهذا حسب نوع القطاع الممول وحسب المدة.[1]

[1]- عبد الرزاق حبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

الجدول رقم (3-1): تطور القروض المصرفية في الجزائر 2003-2016 الوحدة: مليار دج

السنة	قروض قصيرة الأجل	النسبة	قروض متوسطة وطويلة	النسبة	إجمالي القروض للاقتصاد	قروض القطاع العام	قروض القطاع الخاص
2003	773,6	%66	606,6	%34	1380,2	791,4	588,5
2004	828,3	%53	706,1	%47	1534,4	859,3	675,4
2005	923,3	%52	856,4	%48	1779,8	882,4	897,3
2006	915,7	%52,9	989,7	%47,1	1905,4	847	1057
2007	1026,1	%48	1179,1	%52	2205,2	988,9	1216
2008	1189,4	%47,3	1426,1	%52,7	2615,5	1201,9	1413,3
2009	1319,7	%42,7	1766,8	%57,3	3086,5	1485,2	1600,6
2010	1311	%40,1	1957,1	%59,9	3268,1	1460,6	1806,7
2011	1363	%36,58	2363,5	%63,42	3726,5	1742,4	1983,5
2012	1361,7	%31,67	2926	%68,33	4287,6	2040,2	2247
2013	1423,4	%27,6	3732,9	%72,4	5156,3	2434	2722
2014	1608,7	%24,7	4895,9	%75,3	6504,6	3382,3	3121,7
2015	1710,6	%23,5	5566,6	%76,5	7277,2	3688,2	3588,3
2016	1914,2	%24,2	5993,6	%75,8	7907,8	3952,2	3955

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- إحصائيات بنك الجزائر
- **www.bank of algerie.dz.html.rapport**
- الديوان الوطني للإحصائيات
- www.ons.dz-index-ar

الشكل رقم (3-1): يوضح تطور القروض المصرفية في الجزائر 2003-2016

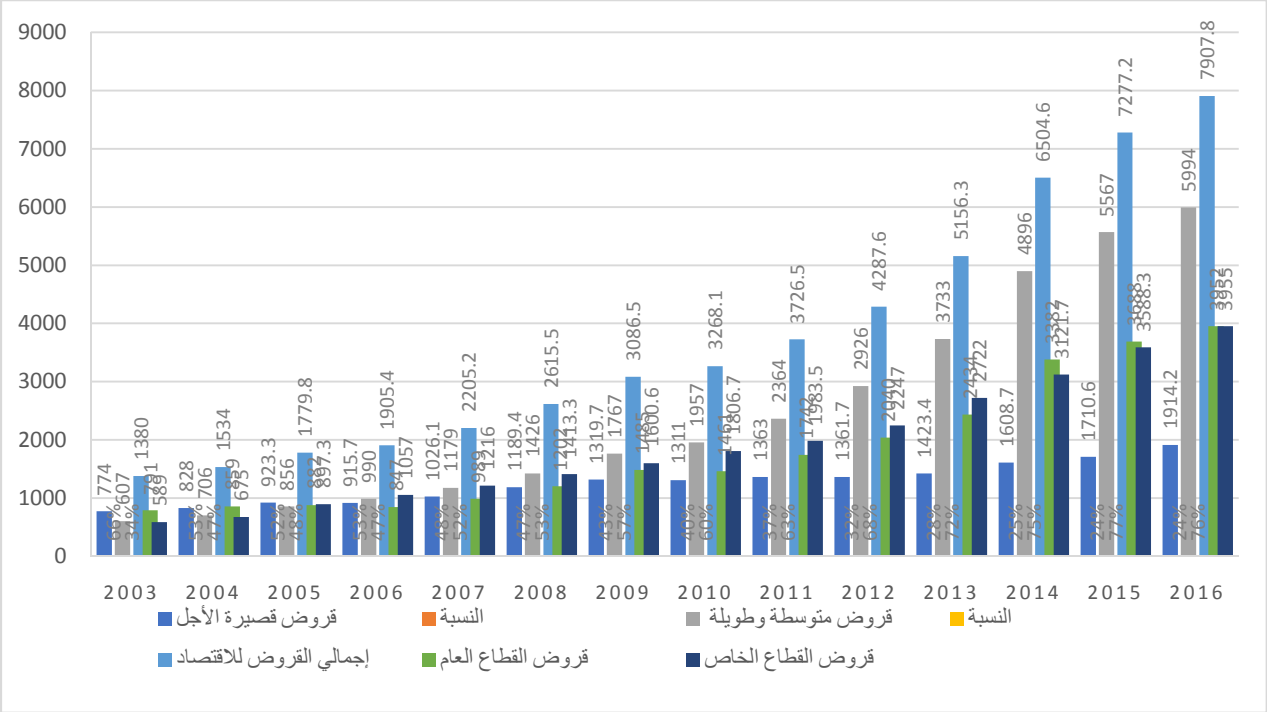

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق نرى أن حجم القروض وخلال فترة الدراسة دائما في ارتفاع مستمر، أي بمعدل نمو موجب الأمر الذي يفسر نظريا أن النظام البنكي يعمل من سنة لأخرى على زيادة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد.

كما وضح الجدول رقم (3-1) التغير الذي بدأ يطرأ على هيكل توزيع القروض في الاقتصاد، فبعدما كان يعتمد بنسبة كبيرة على القروض قصيرة الأجل (حيث وصلت إلى 66% سنة 2003) بدأ يعتمد على النوعين معا (قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل)، حتى وصلت نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل لأن تكون أكبر من نسبة القروض قصيرة الأجل وكان ذلك سنة 2007 حيث بلغت نسبتها 52%، واستمر ذلك إلى غاية 2016 حيث أخذت نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل تتزايد بنسبة أكبر من نسبة القروض قصيرة الأجل حتى بلغت سنة 2016 نسبة (75,8%). هذه القفزة النوعية في مجال منح القروض متوسطة وطويلة الأجل كانت نتيجة زيادة معدل الاستثمارات في الاقتصاد، وظهور جو مناسب لزيادة التمويل البنكي.

لم تقتصر القفزة النوعية للنظام البنكي على تنويع هيكل توزيع القروض فقط، بل تعدتها إلى زيادة نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص، بعدما كانت تركز في تمويلها على القطاع العام، حيث عرف معدل تمويل القطاع الخاص ارتفاعا ملحوظا مقارنة بتلك المتعلقة بالقطاع العام.

حيث نلاحظ أنه في بداية المرحلة (2003-2005) بقيت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام ذو أهمية مقارنة بالقطاع الخاص، لكن بداية من سنة 2006 وحتى سنة 2013 أصبح القطاع الخاص يحوز على أعلى نسبة من القروض الموجهة للاقتصاد، وذلك بسبب قيام الخزينة العمومية بشراء ديون المؤسسات العمومية، الأمر الذي دفع النظام البنكي إلى التركيز على تمويل القطاع الخاص، حيث وصلت نسبة التمويل في السداسي الأول لسنة 2006 إلى 83%.

ثم وبداية من سنة 2014 حدث تراجع طفيف في قروض القطاع الخاص مقارنة مع قروض القطاع العام، ثم لترتفع مرة ثانية سنة 2016 أعلى من قروض القطاع العام.

الجدول رقم (3-2): تطور القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2016/2003)

	قروض قطاع عام / PIB	قروض قطاع خاص / PIB	قروض قصيرة / PIB	قروض متوسطة وطويلة / PIB
2003	%15,08	%11,21	%14,74	%11,56
2004	%13,96	%10,98	%13,46	%11,48
2005	%11,67	%11,87	%12,21	%11,33
2006	%9,95	%12,41	%10,75	%11,62
2007	%10,56	%12,98	%10,95	%12,59
2008	%10,85	%12,76	%10,74	%12,87
2009	%14,84	%16	%13,19	%17,66
2010	%12,14	%15,01	%10,89	%16,26
2011	%12,03	%13,70	%9,41	%16,32
2012	%12,59	%13,86	%8,40	%18,05
2013	%14,62	%16,35	%8,55	%22,42
2014	%19,66	%18,14	%9,35	%28,46
2015	%22,08	%21,48	%10,24	%33,33
2016	%22,70	%22,72	%11	%34,43

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-بنك الجزائر.

www.bank of algerie.dz.html.rapport

-الديوان الوطني للإحصائيات.

www.ons.dz-index.ar

الشكل رقم (3-2): يوضح تطور القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2016/2003)

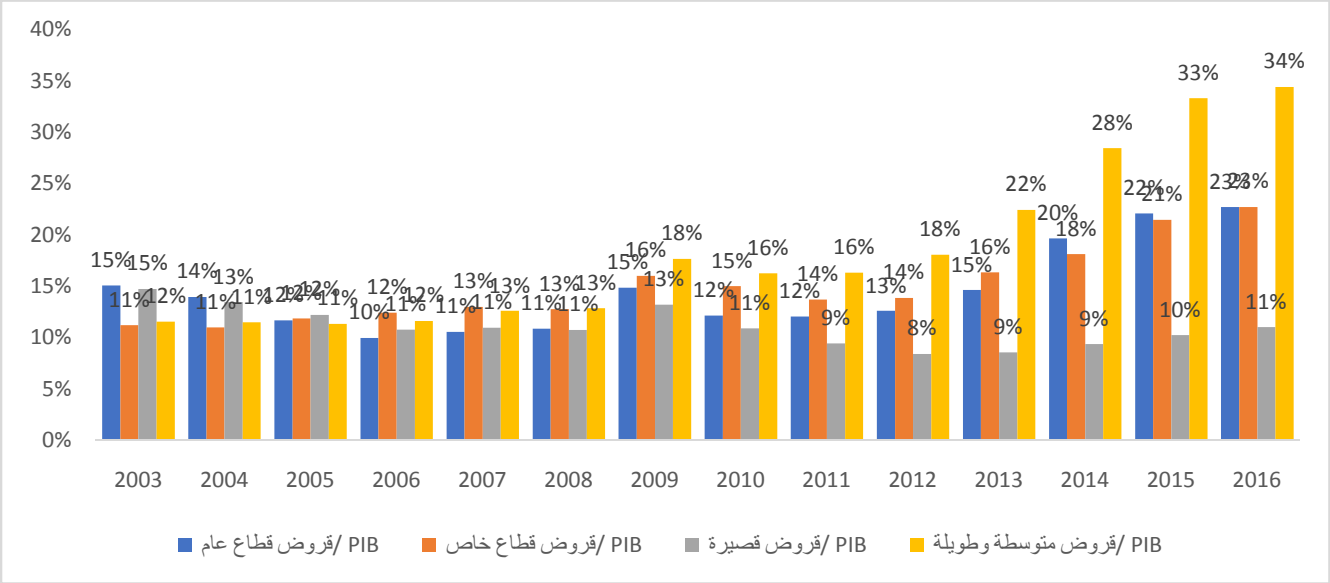

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

من الملاحظ أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص لا تتجاوز في المتوسط 16.11% من الناتج المحلي الإجمالي بينما تتجاوز في الدول المتقدمة 53% وهذا يدل على ضعف التزام البنوك في تمويل القطاع الخاص.

- أما فيما يخص هيكل القروض من حيث المدة فالملاحظ أن نسبة القروض المتوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذت في الارتفاع خلال فترة الدراسة حيث سجلت سنة 2003 نسبة 11,56% لتصل سنة 2016 إلى نسبة 34,43% من الناتج المحلي الإجمالي وكان ذلك أكبر من القروض قصيرة الأجل التي سجلت سنة 2016 نسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي وضعية حسنة للاقتصاد

الجزائري حيث أن القروض المتوسطة وطويلة الأجل هي التي تعطي المؤشر الحقيقي على التنمية الطويلة المدى من جهة، ومن جهة أخرى تبين مستوى الاستثمار في البلد ومدى مساهمة البنوك فيه.

ثانيا: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2003-2016)

غالبا ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج، كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. والجدول الموالي سيوضح تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003-2016).

الجدول رقم (3-3): تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر (2016/2003).

السنوات	نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دج)	المعدل(%)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (PIB/Tête) (دج)	المعدل (%)
2003	5247,5	6,9	164,918	7,20
2004	6151,9	5,2	189,998	4,30
2005	7562	5,1	229,805	5,91
2006	8514,8	2,5	254,318	1,68
2007	9366,6	3	274,711	3,37
2008	11077,1	2,4	320,231	2,36
2009	10006,7	2,4	282,636	1,63
2010	12034,5	3,6	333,302	3,63
2011	14480,7	2,9	397,323	2,89
2012	16208,7	3,4	432,289	3,37
2013	16643,8	2,8	434,764	2,77
2014	17205,1	3,8	440,828	3,79
2015	16702,1	3,8	415,180	3,76
2016	17046,8	3,3	426,261	3,30

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

1- بنك الجزائر

www.bank of algerie.dz.html.rapport

2- world development Indicator: size of the economy last up dated date: 09/18/2017

الشكل رقم (3-3): يوضح تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر (2016/2003)

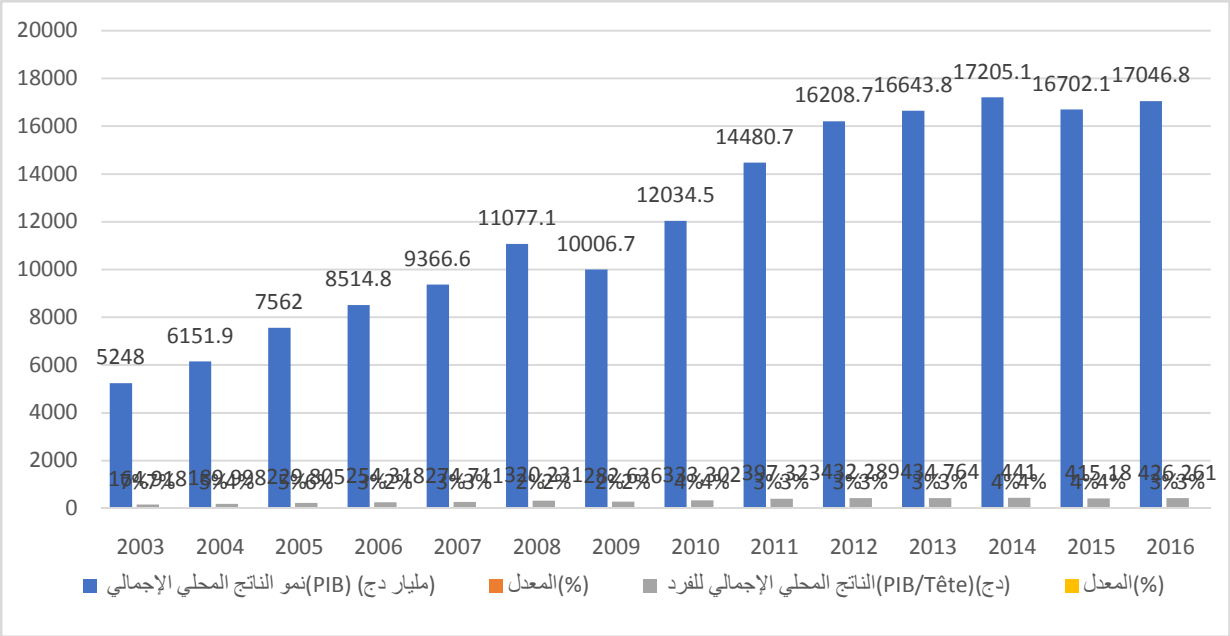

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق

باعتبار أن النمو الاقتصادي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي سجلت الجزائر معدلات نمو إيجابية خلال فترة الدراسة (2003-2016)، وهذا بعد فترة الانكماش والركود الاقتصادي التي شهدتها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة، حيث نلاحظ أنه سجل أعلى معدل له سنة 2003 بمعدل 6,9%، ثم 5,2% سنة 2004 و5,1% سنة 2005، وهذا راجع إلى الارتفاع في معدلات النمو المحققة في قطاع المحروقات بفعل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في إطار برنامج التعديل الهيكلي حيث شرعت الجزائر في تطبيق سياسة مالية لم يسبق لها مثيل من قبل مستخدمة عائدات البترول، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والتي تم التطرق لها سابقا.

غير أن النمو خلال الفترة (2006- 2009) كان بوتيرة أقل بالرغم من زيادة الإنفاق الاستثماري بحجم أكبر من سلسلة المشاريع الكبرى التي تضمنها البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، حيث تباطؤ النمو إلى حدود 2,5% سنة 2006 بسبب تباطؤ نمو قطاع المحروقات الناتج عن أعمال الصيانة في هذه السنة، ثم انتعش النمو إلى 3% سنة 2007 التي تواصلت فيه المشاريع الكبرى في مختلف القطاعات، غير أن تراجع الطلب العالمي على النفط في الربع الأخير من سنة 2008 وفي سنة

2009 بسبب تداعيات الأزمة العالمية أثر على هذا الانتعاش وتراجع النمو إلى 2,4% خلال هاتين السنتين.

وبعد سنتين من نمو اقتصادي بوتيرة متواضعة بلغت 2,4%، تأكد انتعاش النمو في سنة 2010 (3,3%)، يجره أساسا الطلب الداخلي والمدعم بدوره بزيادة الموارد، في الوقت الذي سجل فيه قطاع المحروقات نموا سلبيا منذ 2006، حيث عرفت كل قطاعات الأنشطة ما عدا قطاع المحروقات نموا إيجابيا، لكن سرعان ما انخفض إلى 2,9% سنة 2011 بسبب الركود المستمر لقطاع المحروقات أين سجل معدل نمو سلبي، بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو قطاع البناء، إلا أن معدل النمو عرف تحسنا طفيفا سنة 2012 ليسجل 3,4% مدعوما بأداء القطاعات خارج المحروقات.

كما عرف النمو تباطؤا في سنة 2013 ويرجع هذا إلى تردي نمو الطلب الإجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات.

وقد سجلت الجزائر انتعاشا في النمو الاقتصادي خلال 2014 و2015 قدر بـ 3,8% كما سجل انخفاض طفيف خلال 2016 قدر بـ 3,3% وهذا بالرغم من التدهور المستمر في قطاع المحروقات وهذا يعود إلى الآداء الحسن خصوصا في نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بوتيرة قوية ومستقرة ونمو قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد:

بالموازاة وتطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام حققت الجزائر معدلات نمو إيجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام على طول الفترة 2003- 2016 حيث سجلت سنة 2003 أكبر معدل للنمو وصل إلى 7.20%، والذي يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات باعتبارها أهم مصدر للدخل في الجزائر، إضافة إلى المشاريع المنجزة من البنى التحتية والمشاريع السكنية، كما تميزت هذه الفترة بتحسن القدرة الشرائية للمواطنين من خلال الرفع في الأجور، إضافة إلى البرامج المتنوعة لامتصاص البطالة.

كما نلاحظ تراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2009 أين سجل معدل 1.63% وذلك راجع لانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية. ثم شهد تذبذب بعد ذلك وإلى غاية سنة 2016 وذلك راجع إلى تراجع الطلب العالمي على النفط.

ثالثا: صياغة النموذج القياسي

تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، واستنادا إلى ما سبق ذكره فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد يكتب بدلالة القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي، والصيغة الرياضية يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$PIB/T\hat{E}TE = f(C/PIB) + \varepsilon_t$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات، يصبح النموذج المشكل لدينا كالتالي:

$$PIB/T\hat{E}TE = \alpha + \beta C/PIB + \varepsilon_t$$

حيث أن:

C/PIB: القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي.

PIB/TÊTE: النتاج المحلي الإجمالي للفرد.

المطلب الثاني: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

1- اختبار إستقرارية PIB/TÊTE و C/PIB:

الجدول رقم (3-4): إستقرارية السلاسل الزمنية

	المستوى		الفرق الأول
المتغيرات	الصيغة	t المحسوبة (t الجدولية)	t المحسوبة (t الجدولية)
PIB/TÊTE	الثابت	2,470183 (2,701103)	2,982659 (2,713751)
	اتجاه عام وثابت	1,358938 (3,362984)	3,767926 (3,388330)
	بدون ثابت وبدون اتجاه	2,609834 (1,603693)	2,350545 (1,602922)
C/PIB	الثابت	0,694498 (2,701103)	3,146921 (2,713751)
	اتجاه عام وثابت	1,973353 (3,362984)	3,418280 (3,388330)
	بدون ثابت وبدون اتجاه	2,704135 (1,603693)	2,173121 (1,602922)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **EVIEWS7**

من الجدول السابق نلاحظ أن السلسلتين غير مستقرتين في المستوى لأن t المحسوبة كانت أقل من الجدولية ما عدا في الصيغة الثالثة حيث كانت t المحسوبة أكبر من الجدولية وعليه يتم قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة.

بعد إجراء الفروض الأولى للسلسلتين وجد أنها مستقرة لأن t المحسوبة كانت أكبر من t الجدولية، وعليه يتم رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وهذا يعني أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى.

2- اختبار التكامل المشترك

بعد دراسة استقرارية السلسلتين LPIB/têteوLC/PIB وجد أنهما مستقرتين في الفرق الأول أي أنهما متكامليتن من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى.

ومن أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين السلسلتن أو لا يتم إجراء اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-5): اختبارات جدر الوحدة للبواقي

		المستوى	الفرق الأول
المتغيرات	الصيغة	t المحسوبة (t الجدولية)	t المحسوبة (t الجدولية)
Resid	الثابث	2.405247 (2.701103)	3.095656 (2.713751)
	اتجاه عام وثابت	1.652955 (3.362984)	3.710141 (3.388330)
	بدون ثابت وبدون اتجاه	2.437532 (1.603693)	3.252596 (1.602922)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج **EVIEWS7**

من خلال مقارنة t المحسوبة مع قيمتها الجدولية في المستوى، يلاحظ أن tالمحسوبة أقل من الجدولية ماعدا في النموذج الثالث، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية بوجود جدر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة في المستوى. وبعد أخذ الفروق الأولى لسلسلة البواقي، اتضح أنها مستقرة، لأن t المحسوبة كانت أكبر من الجدولية وذلك في النماذج الثلاث.

وبما أن سلسلة البواقي غير مستقرة في مستواها، فلا يمكن إيجاد علاقة تكامل مشترك بين السلسلتين LPIB/tête و LC/PIB

المطلب الثالث: تطبيق تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR)

أولا: تحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية

كما لاحظنا سابقا فإن السلسلتين لم تكن مستقرتين في المستوى ثم استقرت بعد إجراء الفروق الأولى وهذا يعني أن السلسلتين مستقرتين من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى.

ثانيا: تحديد درجة تأخير النموذج

الجدول رقم (3-6): تحديد درجة تأخير السلاسل الزمنية

Lag	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	26,47026	NA*	4,01 e −05	−4,449138	−4,376793*	−4,494741
1	28,2442,1	2,580290	6,18 e −05	−4,044401	−3,827368	−4,181211
2	35,96949	8,427584	3,52 e −05*	−4,721726*	−4,360003	−4,949742*

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **EVIEWS7**

من خلال الجدول وحسب معيار كل من AIC (AKAIKE) و FPE (معيار خطأ التنبؤ النهائي) و HQ (HANNAN- QUINN) فإن درجة تأخير السلاسل الزمنية هي P =2

ثالثا: تقدير نموذج VAR:

اعتمادا على الملحق رقم (4): تقدير نموذج VAR من قائمة الملاحق تم التحصل على معدلة نموذج الانحدار كما يلي:

DL PIB/TETE = -1,75026278032 DL PIB/TETE (-1) – 2,56097604738 DL

t- statistique -3,58

PIB/TETE (-2) – 1,12004337518 DLC/PIB (-1) – 2,0806771409 DLC/PIB (-2) +

-4 -3,09 -4,19

0,688658529384

4,97

R^2= 0,78 , $\overline{R^2}$= 0,63 , N=13 , F= 5 ,32

من خلال المعادلة يمكن التوصل إلى ما يلي:

أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد الخاصة بالفترة (t) والفترة (t−1) بحيث إذا ارتفع في الفترة(t−1) بوحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الفترة (t) بمقدار(1.75) ونفس الشيء للفترة (t−2)، حيث إذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاضه في الفترة (t−1) بـ (2,56).

كما نلاحظ كذلك وجود علاقة عكسية بين القروض الطويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (t−1) والناتج المحلي الإجمالي للفرد بالفترة (t)، حيث أن ارتفاع القروض الطويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي بالفترة (t−1) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترة(t)بمقدار (1,12)، ونفس الشيء بالنسبة للفترة (t-2)، حيث إذا ارتفعت القروض الطويلة ومتوسطة الأجل بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترة(t) بمقدار(2,08) وهذا غير مقبول اقتصاديا.

كما نلاحظ أيضا أن الحد الثابت أكبر من الصفر.

ومن الجانب الإحصائي فإننا نلاحظ إن إحصائيات t- student المحسوبة عند مستوى معنوية 10% أكبر من t الجدولية (1,356) وذلك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفرد وأيضا القروض الطويلة والمتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يدل على معنوية المتغيرات وأيضا الحد الثابت.

أما عن معامل التحديد فإنه يلاحظ أن 78% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد يمكن تفسيرها من خلال القروض الطويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

بمقارنة القيمة المحسوبة لفيشر بالقيمة الجدولية Fcal والمقدرة بـ 5,34 مع Ftab والمقدرة بـ 4,84% حيث يتم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى المعنوية 5% ودرجة حرية (N-K)

N: عدد المشاهدات.

K: تمثل عدد المقدرات.

تم ملاحظة أن القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل المفسر له ومنه للنموذج معنوية إحصائية.

رابعا: دوال الاستجابة وتحليل التباين

1- دوال الاستجابة:

من خلال **الملحق رقم (4): دوال الاستجابة:** تم ملاحظة أنه عند إحداث صدمة عشوائية في المتغيرة DLPIB/TETE خلال الفترة t=1 بحيث أن مقدار هذه الصدمة يعادل 0,056095 فإن هذا لم يؤدي إلى أي تغير في المتغيرة DLC/PIB خلال نفس الفترة، لكن خلال الفترة t=2 يلاحظ تغير في المتغيرة DLC/PIB بمقدار 0,081461- ثم بعد ذلك يلاحظ انخفاضا سريعا في المتغيرتين خلال الفترات القادمة مما يعني أن النموذج مستقر.

أما إذا أحدثت صدمة في المتغيرة DLC/PIB بمقدار 0,072731 تم ملاحظة استجابة فورية في المتغيرة DLPIB/TETE ثم نفس الشيء تم ملاحظة أن هناك انخفاض سريع في المتغيرتين والذي يذل على أن النموذج مستقر.

2- تحليل التباين:

من خلال **الملحف رقم (4): تحليل مكونات التباين:** أظهرت نتائج التحليل لهذا الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد يتأثر بالقروض الطويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتضح أنه خلال السنة الأولى كانت التغيرات في القروض الطويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 0% من تنبؤ الخطأ في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ الناتج المحلي الإجمالي للفرد التي تعود إلى أخطاء عشوائية في القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتم ملاحظة أن هذه النسبة تزداد في السنوات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي 88,87% في السنة العاشرة مما يشير إلى قوة تأثير التغير في القروض المتوسطة وطويلة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ليس

لسنة واحدة فقط بل لسنوات قادمة أيضا وهذا يدل على أن أثر تغير القروض الطويلة ومتوسطة الأجل على الناتج المحلي الإجمالي للفرد يكون بتباطؤ زمني.

ويبين الجدول أن هذه الحالة تنطبق بدرجة اقل على مدى تأثير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد على تباينات تنبؤ الخطأ في القروض الطويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد كانت تفسر في السنة الأولى 40 ,75% من تنبؤ الخطأ في القروض الطويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي ثم أخذت تتناقص حتى وصلت في السنة الأخيرة إلى 10,81%.

خامسا: دراسة السببية

من خلال الملحق رقم (4): اختبار سببية Granger يظهر أن المتغير C/PIB يسبب المتغير PIB/TETE مع 2 فجوات زمنية عند مستوى دلالة 5% إذ ترفض فرضية العدم التي تقول أن المتغير C/PIB لا يسبب المتغير PIB/TETE، وأيضا المتغير PIB/TETE يسبب المتغير C/PIB عند مستوى دلالة 5% وترفض أيضا فرضية العدم التي تقول بأن المتغير PIB/TETE لا يسبب المتغير C/PIB.

إذا هنا يتضح أن هناك تأثير متبادل بين المتغيرين وأن المتغير C/PIB يؤثر بدرجة أكبر على المتغير PIB/TETE من تأثير PIB/TETE على C/PIB .

التحليل الاقتصادي للنموذج:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة القياسية إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة معنوية بين القروض الطويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد، وذلك بالرغم من الإصلاحات العميقة التي انتهجتها الدولة على مستوى الجهاز المصرفي من خلال سن القوانين والتشريعات التي تضبط وتنظم عمل البنوك وأيضا إطلاقها لجملة من القوانين المعززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، وذلك بغرض رفع مساهمة الجهاز المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أنه في الواقع لا يزال الجهاز المصرفي تسيطر عليه البنوك العمومية التي تتميز بتدخل الحكومة في تخصيص وتوجيه الائتمان نحو الاستثمارات والقطاعات التي تراها ذات أولوية. وأيضا الوظيفة الأساسية للبنوك والمتمثلة في منح القروض غير مدروسة وغير مراقبة وبالتالي الميزة التي تتميز بها البنوك الجزائرية هي أنها

لا تكلف نفسها في دراسة القروض وتوزيعها توزيعا يسمح لها بتحقيق مردودية كبيرة لها وللاقتصاد ككل، واعتمادها بشكل كبير على منح القروض لآجال قصيرة دون المخاطرة بتمويل المشاريع طويلة الأجل والخلاقة للقيمة والثروة، حيث أن المشروع الأكثر خطورة هو الأكثر مردودية.

وبالتالي فالبنوك الجزائرية لم تصل إلى المستوى المطلوب من حيث تطبيق واحترام مبادئ الحوكمة المصرفية وهذا ما أدى إلى وجود علاقة سلبية بين الحوكمة المصرفية والنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل توضيح العلاقة بين الحوكمة المصرفية والنمو الاقتصادي ولكن قبل ذلك تم التطرق إلى إصلاحات النظام المصرفي من خلال قانون النقد والقرض، والذي عرف عدة مراحل شهد خلالها إصلاحات عميقة حيث جاءت بقوانين أعطت للمؤسسات البنكية استقلاليتها باعتبارها مؤسسات عمومية وظهور البنوك الخاصة والأجنبية، ثم تبنيها قواعد الحوكمة المصرفية ابتداء من سنة 2003 عقب الأزمات المصرفية التي تعرض لها النظام المصرفي.

غير أن متابعة النشاط البنكي أوضحت أن النظام المصرفي لا يزال في مراحله الأولية من تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، وأنه لم يصل إلى أن يكون قطاعا مهما في الاقتصاد الوطني خاصة من خلال هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفية، إضافة إلى اقتصار الأداء البنكي على الوظائف التقليدية فقط والمتمثلة في تمويل المشاريع قصيرة الأجل وعدم المخاطرة في تمويل الاستثمارات الكبيرة.

كما تم التطرق إلى خصائص الاقتصاد الجزائري والذي تميز انطلاقا من سنة 2001 وإلى غاية 2019 بعدد هائل من المشاريع التنموية والمبالغ الضخمة الموجهة للاستثمارات، ورغم كل ذلك إلا أن الاقتصاد الوطني ظل يعتمد على مصدر وحيد للنمو وهي أسعار المحروقات فإذا ارتفعت هذه الأخيرة يرتفع معها معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

وأخيرا فقد أوضحت الدراسة القياسية العلاقة العكسية بين الحوكمة المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر، بالاعتماد على العمل الأساسي والجوهري للبنك والذي تحقق من ورائه البنوك مردوديتها ويعتمد عليه الاقتصاد في تمويل المشاريع والاستثمارات والمتمثل في القروض الطويلة والمتوسطة الأجل والناتج المحلي الإجمالي للفرد، أي أن ارتفاع هذا المتغير يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وهذا يعود إلى أن آلية منح القروض لا تعتمد على أسس اقتصادية صحيحة ومسيرة تسييرا عشوائيا.

خاتمة

خاتمة

لقد أثبتت الانهيارات و الفضائح المالية التي طالت كبريات الشركات في العالم في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح التي كان لظهورها آثار سلبية على الاقتصاد، الأمر الذي دفع الجهات المعنية على المستويين الوطني والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث هذه الأزمات والتي كانت في أغلبها ترتبط وبشكل كبير بسوء التسيير وانتشار الفساد المالي والإداري. وكانت الحوكمة وآلياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث هذه الأزمات مستقبلا أو الحد منها على أقل تقدير.

ولهذا سعت العديد من الدول الى تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق مبادئها في قطاع المؤسسات بصفة عامة والقطاع البنكي بصفة خاصة ذلك أن القطاع البنكي أساس أي نظام اقتصادي إذ يتم الاعتماد عليه في تمويل كافة الأنشطة الاقتصادية، لذا فحدوث أي أزمة تهدد الاستقرار المالي تؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في النظام الاقتصادي ككل كما أن تطور أدائه وارتفاع مردوديته تؤدي إلى تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي.

وفي خضم الحديث عن حوكمة الجهاز المصرفي يطرح موضوع موقع البنوك الجزائرية ودرجة تأثرها بالحوكمة للنقاش والدراسة وهو ما تم تناوله في الفصل التطبيقي للدراسة، خصوصا في ظل الإصلاحات الجاري تطبيقها والهادفة إجمالا إلى التكيف مع المعايير العالمية لتمكن المنظومة المصرفية من المشاركة في عملية بناء الاقتصاد الوطني على أسس سليمة وصلبة، ودعم النمو الاقتصادي.

اختبار الفرضيات:

في بداية هذه الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات تم اختبارها في الدراسة النظرية والتطبيقية وتم التوصل إلى ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى: " تطبق البنوك مبادئ الحوكمة التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال جملة من المحددات الداخلية والخارجية ".

حيث تعتبر مبادئ حوكمة البنوك التي وضعتها لجنة بازل أهم إسهام في هذا المجال وهي الأكثر استخداما، وذلك أنها تتماشى مع مقررات لجنة بازل بالإضافة إلى أنها ليست حكرا على الدول الأعضاء في هذه اللجنة، وأما محدداتها فهناك محددات داخلية تتمثل في القواعد والأسس التي يتم إتباعها لتحديد طريقة

اتخاذ القرارات، ومحددات خارجية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة وكذلك البيئة المحيطة بعمل البنوك، وعليه فهذه الفرضية محققة.

الفرضية الثانية: " يعتبر نموذج روبرت صولو أهم نماذج النمو الاقتصادي نظرا للأفكار الجديدة التي جاء بها في هذا الموضوع كإدخاله لمحددات جديدة للنمو الاقتصادي في نموذجه ".

حيث أن نموذج صولو شكل انطلاقة جديدة لنماذج النمو الاقتصادي، فكان أول شكل نموذج حقيقي للنمو الاقتصادي بإدخال عامل التقدم التقني في نموذجه، فهذه الفرضية محققة.

الفرضية الثالثة: " يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري ذو فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي".

حيث أنه وبعد القيام بالدراسة القياسية باستعمال القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد اتضح أنه هناك علاقة سلبية بينهما خلال فترة الدراسة، اذا فالفرضية غير محققة.

نتائج الدراسة النظرية:

– كان هناك اختلاف في تعريف الحوكمة بين الاقتصاديين والمؤسسات الدولية فمنهم من عرفها على أساس الأفراد والمودعين، والفائدة التي تقدمها لهم.

– ظهور حوكمة المؤسسات جاء نتيجة لمجموعة من الأزمات المالية والفساد المالي والإداري الذي عرفته مجموعة من المؤسسات المالية الكبرى.

– تساعد الحوكمة في القضاء على التعارض بين مصالح الفئات المختلف ذات العلاقة بالمؤسسة، من خلال الحد من سيطرة الإدارة وإعطاء سلطات أوسع للفئات الأخرى من أصحاب المصالح، كما تهتم بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة.

– لا يرتبط نجاح الحوكمة المصرفية فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي من جهة وعلى البنك المعني وإدارته من جهة أخرى.

– الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي عامة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي، وذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك.

– تمنح الحوكمة للبنوك الفرصة لأفضل تعبئة للموارد ورؤوس الأموال والتمكن بالتالي من تخفيض تكلفة رأس المال وفي نفس الوقت تسريع تكوينه وتحقيق النمو والإنتاجية.

– أصبح تطبيق الحوكمة في البنوك ضرورة حتمية حتى تستطيع منافسة باقي البنوك وتحافظ على استمراريتها ومكانتها

– لا يوجد اختلاف فيما يخص تطبيق الحوكمة بالبنوك أو الشركات وهذا دلالة على أن قواعد الحوكمة صالحة للتطبيق في كل مؤسسة مهما كان نوعها وهي ليست مخصصة لنوع واحد فقط.

– من خلال نماذج النمو الاقتصادي ومحدداته المذكورة تم التوصل إلى وجود فارق كبير بين مستويات النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى افتقار الدول الأولى لبعض هذه المحددات كالتقدم التقني والابتكارات والاستثمار في رأس المال البشري، على الرغم من توفر معظمها على عنصري رأس المال المادي والعملي.

نتائج الدراسة التطبيقية:

– بالنسبة لتقدير العلاقة بين القروض الطويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد، تم استخدام اختبار ديكي فولر لفحص استقرارية السلاسل الزمنية بحيث أظهرت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بقيمها الثابتة على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي فإن جميع هذه المتغيرات مستقرة عند إجراء الفروق الأولى، مما أكد على أن كل سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد على المدى البعيد، قمنا باستخدام طريقة Engle Granger الذي يكشف عن غياب علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

– عدم استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنتها بالقيمة الجدولية مع قيم إحصائية لاختبار (ADF) بالنسبة للنموذج الأول والثاني، بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

– كما أظهرت نتائج تقدير نموذج VAR عن وجود علاقة سلبية بين القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد، كما أظهر أن 78% من التغيرات الحاصلة في الناتج الإجمالي المحلي للفرد، يمكن تفسيره من خلال القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي.

– كما تبين دوال الاستجابة واختبار تحليل التباين أن هناك علاقة بين المتغيرات وأن النموذج مستقر.

– وتدل نتائج اختبار السببية على المتغيرين أن كلاهما يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد، بمعنى أن كل منهما يسبب الآخر.

–وبما أن نتائج الدراسة القياسية أوضحت أن العلاقة سلبية بين القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد، فهذا دليل واضح على أن البنوك الجزائرية لم تتمكن بعد من تبني مبادئ الحوكمة المصرفية وتطبيقها.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة، وبناءا على النتائج التي توصلنا إليها يمكن إعطاء التوصيات التالي:

– العمل على نشر الوعي بقواعد الحوكمة المصرفية والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

– عدم اكتفاء الحكومات بإصدار القوانين الخاصة بالحوكمة المؤسسية بل ينبغي الاهتمام بإيجاد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لتطبيقها، أي تلك البيئة التي تؤمن سيادة الشفافية ودولة القانون.

– الإسراع في تنفيذ جميع بنود ومعايير لجنة بازل 2.

– العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى كل بنك، وتكون هذه اللجان تحت إشراف البنك المركزي.

آفاق البحث:

بعد طرح هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات مستقبلية حول موضوع الحوكمة وخاصة أنه موضوع واسع وحديث ولا توجد فيه دراسات كثيرة خاصة في الجزائر:

- دراسة اثر تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية.

- أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على خوصصة المؤسسات.

- دور الحوكمة في تعزيز الأداء المالي للبنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

2- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الشروق، 2010.

3- حبيب كميل، حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.

4- حسن خلف فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع الأردن، 2006.

5- حسين محمود الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة والنشر والتوزيع، عمان، 2013.

6- حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

7- ساموبلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان الناشرون.

8- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

9- صالح محمد تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

10- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2001.

11- عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، 2006.

12- عبد العزيز محمد عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر، 2002.

13- عبد الفتاح إياد النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

14- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.

15- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008- 2009.

16- عبلة عبد الحميد بوخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017.

17- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

18- فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.

19- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

20- محمد إسماعيل بن قانة، اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

21- محمد السيد احمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

22- محمد السيد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

23- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

24- محمد موسى حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

25- محمد موسى حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 1997.

26- محمد ناصر ثابت، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

27- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

28- مروان محمد السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

29- مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مكتبة الجمع العربي، عمان، الأردن، 2013.

30- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والوزيع، عمان، الأردن، 2005.

31- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، مصر، 2006.

32- وارد خليل عطا الله، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية، القاهرة، مصر، 2008.

33- وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

المذكرات:

- **مذكرات ماستر**

34- هيبة مرابط، اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل، دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات ورقلة BNA, BEA, CNEP، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011.

- **رسائل الماجستير**

35- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013.

36- العيد صوفان، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة مالية، 2010- 2011.

37- أمال معط الله، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2012، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014- 2015.

38- إدريس عبدلي، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي 1970 – 2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع الاقتصاد الكمي 2006- 2007.

39- حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، 2010- 2011.

40- رنا مصطفى دياب، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير قيادة وغدارة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2014.

41- عادل قرقاد، أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال للمنتجات الصيدلانية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير مالية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012.

42- فتيحة بننابي، سياسة نقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، اقتصاديات المالية والبنوك، 2008- 2009.

43- كريم بودخدخ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001- 2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2009- 2010.

44- كريمة بوسنة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مالية دولية، 2010- 2011.

45- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010- 2011.

46- محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013- 2014.

47- ميرة عثماني، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، مالية بنوك وتامين، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2012.

48- نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، نقود ومالية، 2004- 2005.

49- ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، 2013- 2014.

50- يوسف بن ختم، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015- 2016.

- **أطروحات دكتوراه**

51- بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012- 2013.

52- سيدي احمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012- 2013.

53- محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية 2008- 2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2016- 2017.

54- محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وتسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2014- 2015.

55- محمد موساوي، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2014- 2015.

56- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008- 2009.

57- مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2016- 2017.

58- ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990- 2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013- 2014.

الدوريات:

59- حسن يوسف الناصر، عبد الواحد غازي محمد النعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان، مجلة جامعة نوروز، العدد 0، العراق، 2012.

60- حمرة مرادسي، النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة 1969- 2016، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، ديسمبر 2017.

61- زكرياء مسعودي، تقييم آداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001- 2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017.

62- الطيب لحيلح، ريم عموري، الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة غدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الثالث، 2010.

63- عاشور حدوشي، ميلود وعيل، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017.

64- عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012.

65- فطوم حوحو، لخضر مرغاد، دور الحوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، 2014.

66- فطيمة الزهراء زرواط، محمد مناد، تطور النفقة العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999- 2014، مجلة المالية والأسواق، مستغانم، 2014.

67- محمد بن عزة، عبد اللطيف شليل، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد5، افريل 2014.

68- محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 9، 2009.

69- محمد مراس، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2015.

70- محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2015.

71- موسى سعداوي، حوكمة المؤسسات: مدخل للتسيير الفعال- تجارب بعض الدول الاقتصادية الكبرى، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، العدد 27، المجلد 2، 2013.

72- ناصر سليمان، آدم حديدي، التأهيل للنظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني، جوان 2015.

73- نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003- 2015، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 15، المجلد 2، 2016.

المؤتمرات والملتقيات:

74- آمال عياري، خالد أبو بكر، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6- 7 ماي 2012.

75- أمين مخفي، أمينة فداوي، تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس مبادئ حوكمة مؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي حول: "آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة"، ورقلة، الجزائر، 25- 26 نوفمبر 2013.

76- جهاد خليل الوزير، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، الملتقى السنوي الأول: "سوق رأس المال الفلسطيني"، أيلول 2008.

77- زين الدين بروش، جابر دهيمي، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 6- 7 ماي 2012.

78- عبد الباقي هشام حنضل، تجربة اليمن في الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي، مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، مصر، 2007.

79- عبد الرزاق مولاي لخضر، محمد عجيلة، الحوكمة كمدخل للرقابة والمسائلة في البنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي حول:"إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009.

80- عزوز بن علي، عبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية المصرفية مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول:"الازمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 20- 21 أكتوبر، 2009.

81- عمر شريقي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الدولي حول:" الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009.

82- مبروك رايس، الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة بسكرة، الجزائر، 6- 7 ماي 2012.

83- محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العالمي الدولي حول: "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15- 17 ديسمبر 2012.

84- مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان بن سانية، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول:"الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي غرداية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 23- 24 فبراير 2011.

85- هواري معراج، آدم حديدي، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 6-7 ماي 2012.

القوانين والأنظمة والتعليمات:

86- الأمر (03- 11)، مؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

87- المادة (01- 03)، الأمر (02- 03)، مؤرخ في 2002/11/14، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادر في 2002/12/18.

88- المادة (01)، الأمر (03- 01)، مؤرخ في 19 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 23 فيفري 2003.

البحوث والدراسات:

89- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة التنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة "الجزائر 2008"، نوفمبر 2008.

90- المؤسسة العربي لضمان الاستثمار، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية)، تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية، السنة 25، العدد الفصلي الثاني، افريل – جوان 2007.

91- فريد بختي، محاضرات وتطبيقات على الحاسوب في:" السلاسل الزمنية الخطية باستعمال حزمة EVIEWS 7 " الموجهة إلى طلبة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الاقتصاد الكمي والإحصاء التطبيقي، جامعة العقيد آكلي محند والحاج بالبويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، 2014- 2015.

92- قباجة وآخرون، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، مارس 2008.

المواقع الالكترونية:

93- فاتح دبلة، سارة بركات، الحوكمة البنكية كعلاج لتفادي مخاطر الازمات المالية والمصرفية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
https://www.ibs.idu.jo/fils/fatah%.20kokach.pdf.le07/03/2013a14:11

94- حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها معاييرها وتطبيقها مع الإشارة لحالة الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
https://www.iefpedia.com/arab/wp.content/up/oads/7/2011.pdf.4

95- حمدي عبد العظيم، حوكمة البنوك والمؤسسات المالية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة.
http://manifest-univ-ourgla.dz/index.php/contact.html.

96- خليل عبد الرزاق، الطيب داودي، الحوكمة المؤسسية للبنوك، جامعة الأغواط، الجزائر
https://revues.univ.biskra.dz/index.php/ren/article/view(11-06-2012)

97- علي مكيد، عماد معوشي، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downarticle.

98- جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة، 2015.

https://www.books4arab.com/2015/9pdf-13.html.

99- كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974- 2010، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010.

http://www.docudeSK.com

100- بنك الجزائر

www.bank-ofalgerie.dz.html.rapport

101- الديوان الوطني للإحصائيات

www.ons.dz-index-ar

world développement inducteur : size of the economy.last.up dated date :9-18-2017

ثانيا باللغة الأجنبية:

102- Régie Bourbonnais, "econometrie", Dunod 5eme édition, paris, 2003.

الملاحق

الملحق رقم(1):اختبار جذر الوحدة لدى ديكي فولر

1-اختبار استقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي للفرد عند المستوى

Null Hypothesis: LPIB_TETE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.470183	0.1439
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB_TETE)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 12:50
Sample (adjusted): 2004 2016
لIncluded observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB_TETE(-1)	-0.171238	0.069322	-2.470183	0.0311
C	1.052988	0.397179	2.651169	0.0225

R-squared	0.356793	Mean dependent var	0.073386
Adjusted R-squared	0.298320	S.D. dependent var	0.094554
S.E. of regression	0.079205	Akaike info criterion	-2.092929
Sum squared resid	0.069007	Schwarz criterion	-2.006014
Log likelihood	15.60404	Hannan-Quinn criter.	-2.110794
F-statistic	6.101802	Durbin-Watson stat	2.322041
Prob(F-statistic)	0.031111		

Null Hypothesis: LPIB_TETE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.358938	0.8226
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPIB_TETE)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 12:53
Sample (adjusted): 2004 2016
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB_TETE(-1)	-0.343057	0.252445	-1.358938	0.2040
C	1.929772	1.301406	1.482836	0.1689
@TREND("2003")	0.015163	0.021380	0.709200	0.4944

R-squared	0.387595	Mean dependent var	0.073386
Adjusted R-squared	0.265114	S.D. dependent var	0.094554
S.E. of regression	0.081057	Akaike info criterion	-1.988155
Sum squared resid	0.065702	Schwarz criterion	-1.857782
Log likelihood	15.92301	Hannan-Quinn criter.	-2.014953
F-statistic	3.164528	Durbin-Watson stat	2.071561
Prob(F-statistic)	0.086138		

Null Hypothesis: LPIB_TETE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.609834	0.9947
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB_TETE)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 12:54
Sample (adjusted): 2004 2016
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB_TETE(-1)	0.012265	0.004700	2.609834	0.0228

R-squared	-0.054199	Mean dependent var	0.073386
Adjusted R-squared	-0.054199	S.D. dependent var	0.094554
S.E. of regression	0.097083	Akaike info criterion	-1.752706
Sum squared resid	0.113100	Schwarz criterion	-1.709248
Log likelihood	12.39259	Hannan-Quinn criter.	-1.761638
Durbin-Watson stat	1.716266		

2-اختبار استقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي للفرد عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LPIB_TETE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.982659	0.0651
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB_TETE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 12:56
Sample (adjusted): 2005 2016
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB_TETE(-1))	-0.924268	0.309880	-2.982659	0.0137
C	0.061321	0.037595	1.631078	0.1339

R-squared	0.470795	Mean dependent var	-0.010167
Adjusted R-squared	0.417874	S.D. dependent var	0.131507
S.E. of regression	0.100336	Akaike info criterion	-1.609570
Sum squared resid	0.100673	Schwarz criterion	-1.528752
Log likelihood	11.65742	Hannan-Quinn criter.	-1.639492
F-statistic	8.896254	Durbin-Watson stat	2.028552
Prob(F-statistic)	0.013745		

Null Hypothesis: D(LPIB_TETE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.767926	0.0585
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB_TETE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 12:57

Sample (adjusted): 2005 2016
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB_TETE(-1))	-1.231432	0.326820	-3.767926	0.0044
C	0.205461	0.086400	2.378007	0.0414
@TREND("2003")	-0.016051	0.008849	-1.813838	0.1031

R-squared	0.612462	Mean dependent var	-0.010167
Adjusted R-squared	0.526342	S.D. dependent var	0.131507
S.E. of regression	0.090507	Akaike info criterion	-1.754466
Sum squared resid	0.073723	Schwarz criterion	-1.633239
Log likelihood	13.52679	Hannan-Quinn criter.	-1.799348
F-statistic	7.111756	Durbin-Watson stat	2.114418
Prob(F-statistic)	0.014042		

Null Hypothesis: D(LPIB_TETE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.350545	0.0237
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB_TETE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 12:58
Sample (adjusted): 2005 2016
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB_TETE(-1))	-0.602039	0.256127	-2.350545	0.0385

R-squared	0.330004	Mean dependent var	-0.010167
Adjusted R-squared	0.330004	S.D. dependent var	0.131507
S.E. of regression	0.107643	Akaike info criterion	-1.540342
Sum squared resid	0.127457	Schwarz criterion	-1.499933
Log likelihood	10.24205	Hannan-Quinn criter.	-1.555303
Durbin-Watson stat	2.262549		

3- إختبار استقرارية سلسلة القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى

Null Hypothesis: LC_PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.694498	0.9864
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LC_PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 12:59
Sample (adjusted): 2004 2016
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LC_PIB(-1)	0.066487	0.095735	0.694498	0.5018
C	-0.101021	0.268385	-0.376404	0.7138

R-squared	0.042006	Mean dependent var	0.083952
Adjusted R-squared	-0.045084	S.D. dependent var	0.116598
S.E. of regression	0.119198	Akaike info criterion	-1.275427
Sum squared resid	0.156289	Schwarz criterion	-1.188512
Log likelihood	10.29027	Hannan-Quinn criter.	-1.293292
F-statistic	0.482327	Durbin-Watson stat	2.100507
Prob(F-statistic)	0.501775		

Null Hypothesis: LC_PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.973353	0.5612
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LC_PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 13:01
Sample (adjusted): 2004 2016
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LC_PIB(-1)	-0.441770	0.223868	-1.973353	0.0767
C	0.961660	0.491123	1.958084	0.0787
@TREND("2003")	0.050190	0.020661	2.429199	0.0355

R-squared	0.397526	Mean dependent var	0.083952
Adjusted R-squared	0.277032	S.D. dependent var	0.116598
S.E. of regression	0.099141	Akaike info criterion	-1.585378
Sum squared resid	0.098289	Schwarz criterion	-1.455005
Log likelihood	13.30496	Hannan-Quinn criter.	-1.612176
F-statistic	3.299118	Durbin-Watson stat	2.040480
Prob(F-statistic)	0.079376		

Null Hypothesis: LC_PIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.704135	0.9956
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LC_PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 13:02
Sample (adjusted): 2004 2016
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LC_PIB(-1)	0.030727	0.011363	2.704135	0.0192

R-squared	0.029667	Mean dependent var	0.083952
Adjusted R-squared	0.029667	S.D. dependent var	0.116598
S.E. of regression	0.114856	Akaike info criterion	-1.416475
Sum squared resid	0.158302	Schwarz criterion	-1.373018
Log likelihood	10.20709	Hannan-Quinn criter.	-1.425408
Durbin-Watson stat	1.999139		

4-استقرارية سلسلة القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى الناتج المحلي لإجمالي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LC_PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.146921	0.0498
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LC_PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 13:02
Sample (adjusted): 2005 2016
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LC_PIB(-1))	-0.975790	0.310078	-3.146921	0.0104
C	0.089390	0.045087	1.982629	0.0755

R-squared	0.497566	Mean dependent var	0.003285
Adjusted R-squared	0.447323	S.D. dependent var	0.166979
S.E. of regression	0.124136	Akaike info criterion	-1.183866
Sum squared resid	0.154098	Schwarz criterion	-1.103048
Log likelihood	9.103194	Hannan-Quinn criter.	-1.213787
F-statistic	9.903112	Durbin-Watson stat	2.035950
Prob(F-statistic)	0.010387		

Null Hypothesis: D(LC_PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.146921	0.0498
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LC_PIB,2)
Method: Least Squares

Date: 05/27/18 Time: 13:02
Sample (adjusted): 2005 2016
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LC_PIB(-1))	-0.975790	0.310078	-3.146921	0.0104
C	0.089390	0.045087	1.982629	0.0755

R-squared	0.497566	Mean dependent var	0.003285
Adjusted R-squared	0.447323	S.D. dependent var	0.166979
S.E. of regression	0.124136	Akaike info criterion	-1.183866
Sum squared resid	0.154098	Schwarz criterion	-1.103048
Log likelihood	9.103194	Hannan-Quinn criter.	-1.213787
F-statistic	9.903112	Durbin-Watson stat	2.035950
Prob(F-statistic)	0.010387		

Null Hypothesis: D(LC_PIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.173121	0.0339
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LC_PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 13:04
Sample (adjusted): 2005 2016
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LC_PIB(-1))	-0.602704	0.277345	-2.173121	0.0525

R-squared	0.300068	Mean dependent var	0.003285
Adjusted R-squared	0.300068	S.D. dependent var	0.166979
S.E. of regression	0.139698	Akaike info criterion	-1.019014
Sum squared resid	0.214670	Schwarz criterion	-0.978605
Log likelihood	7.114084	Hannan-Quinn criter.	-1.033975
Durbin-Watson stat	2.160794		

الملحق رقم (2): اختبارات جذر الوحدة للبواقي

1-اختبار تكامل السلاسل عند المستوى

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.405247	0.1588
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.652955	0.7132
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.437532	0.0194
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

2-اختبار تكامل السلاسل عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.095656	0.0542
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.710141	0.0634
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

Null Hypothesis: D(RESID01) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.252596	0.0037
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

الملحق رقم(3): درجة تأخير السلاسل الزمنية

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLPIB_TETE DLC_PIB
Exogenous variables: C
Date: 05/29/18 Time: 17:43
Sample: 2003 2016
Included observations: 11

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	26.47026	NA*	4.01e-05	-4.449138	-4.376793*	-4.494741
1	28.24421	2.580290	6.18e-05	-4.044401	-3.827368	-4.181211
2	35.96949	8.427584	3.52e-05*	-4.721726*	-4.360003	-4.949742*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم(4): نموذج الانحدار الذاتي

1-تقدير النموذج

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/27/18 Time: 13:24
Sample (adjusted): 2006 2016
Included observations: 11 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DLPIB_TETE	DLC_PIB
DLPIB_TETE(-1)	-1.750263	2.158988
	(0.48839)	(0.82270)
	[-3.58372]	[2.62427]
DLPIB_TETE(-2)	-2.560976	2.864823
	(0.63878)	(1.07602)
	[-4.00919]	[2.66242]
DLC_PIB(-1)	-1.120043	1.234233
	(0.36286)	(0.61124)
	[-3.08668]	[2.01921]
DLC_PIB(-2)	-2.080677	2.227264
	(0.49702)	(0.83724)
	[-4.18627]	[2.66025]
C	0.688659	-0.610510
	(0.13853)	(0.23336)
	[4.97110]	[-2.61619]
R-squared	0.780030	0.623352
Adj. R-squared	0.633383	0.372254
Sum sq. resids	0.018880	0.053573
S.E. equation	0.056095	0.094493
F-statistic	5.319111	2.482501
Log likelihood	19.41314	13.67696
Akaike AIC	-2.620571	-1.577629
Schwarz SC	-2.439710	-1.396767
Mean dependent	0.056362	0.101043
S.D. dependent	0.092645	0.119263

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.66E-05
Determinant resid covariance	4.95E-06
Log likelihood	35.96949
Akaike information criterion	-4.721726
Schwarz criterion	-4.360003

2-اختبار دوال الاستجابة

Response of DLPIB_TETE: Period	DLPIB_TETE	DLC_PIB
1	0.056095	0.000000
	(0.01196)	(0.00000)
2	-0.030614	-0.081461
	(0.02816)	(0.03159)
3	-0.016811	-0.109292
	(0.04067)	(0.05380)
4	-0.009211	0.104594
	(0.04233)	(0.09050)
5	0.019941	0.062966
	(0.04225)	(0.09062)
6	0.013810	-0.003317
	(0.04053)	(0.14329)
7	-0.008696	-0.074597
	(0.03671)	(0.11515)
8	-0.014115	-0.026811
	(0.03686)	(0.15008)
9	-0.001555	0.043929
	(0.04352)	(0.13367)
10	0.011187	0.041918
	(0.03484)	(0.13480)

Response of DLC_PIB: Period	DLPIB_TETE	DLC_PIB
1	-0.060326	0.072731
	(0.02542)	(0.01551)
2	0.046653	0.089766
	(0.03535)	(0.04840)
3	0.017827	0.096909
	(0.04107)	(0.07599)
4	0.001912	-0.149792
	(0.05244)	(0.09323)
5	-0.025982	-0.056323
	(0.05004)	(0.11420)
6	-0.011145	0.032444
	(0.05222)	(0.16031)
7	0.015318	0.087822
	(0.04237)	(0.14049)
8	0.014872	0.010098
	(0.04514)	(0.18574)
9	-0.002913	-0.063527
	(0.04952)	(0.14766)
10	-0.014264	-0.037884
	(0.04289)	(0.17385)

Cholesky Orderin

g: DLPIB_TETE DLC_PIB
Standard Errors: Analytic

3- اختبار التباين

Variance Decomposition of DLPIB_TETE: Period	S.E.	DLPIB_TETE	DLC_PIB
1	0.056095	100.0000	0.000000
2	0.103537	38.09679	61.90321
3	0.151484	19.02862	80.97138
4	0.184315	13.10313	86.89687
5	0.195792	12.64931	87.35069
6	0.196306	13.07801	86.92199
7	0.210182	11.57940	88.42060
8	0.212355	11.78546	88.21454
9	0.216856	11.30638	88.69362
10	0.221154	11.12714	88.87286

Variance Decomposition of DLC_PIB: Period	S.E.	DLPIB_TETE	DLC_PIB
1	0.094493	40.75723	59.24277
2	0.138432	30.34794	69.65206
3	0.169919	21.24345	78.75655
4	0.226525	11.96012	88.03988
5	0.234864	12.34974	87.65026
6	0.237356	12.31225	87.68775
7	0.253546	11.15513	88.84487
8	0.254182	11.44168	88.55832
9	0.262016	10.78004	89.21996
10	0.265125	10.81819	89.18181

Cholesky Ordering: DLPIB_TETE DLC_PIB

4- اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/20/18 Time: 12:16
Sample: 2003 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPIB_TETE does not Granger Cause DLC_PIB	11	4.92311	0.0543
DLC_PIB does not Granger Cause DLPIB_TETE		10.4890	0.0110